الجمهـــــورية الجزائـــرية الديمقـــراطية الشعبيـــــة
وزارة التعليـــم العـــالي و البحـــث العلمـــي
جـــامعة محـــمد خيضـــر – بسكرة –
كـــلية العلـــوم الاقتصـــادية و التجـــارية و علـــوم التسييـــر
قســـــم : العلوم الاقتصادية

الموضـــــوع

مساهمة الشراكة الأورو جزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر

مذكـــرة مقـــدمـــة كجـــزء مـــن مـــتطلـــبات نيـــل شهـــــادة الماستر في (المســـــار)
تخـــــصص: مالية واقتصاد دولي

إعـداد الطـــالـــبة:
فتيحة حضري

الأستاذة الـــمشرفة:
د. وسيلة بن ساهل

رقـــم التسجيـــل:	...../2013
تـــاريخ الإيـــداع	.....

الموسم الجـــامعي:2012-2013

شـــكـــر وعـــرفـــان

أشكر الله تعالى على إتمام هذا العمل

أشكر أستاذتي الفاضلة المشرفة الدكتورة بن ساهل وسيلة على توجيهاتها ونصائحها القيمة

كما أتقدم بالشكر الجزيل للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم قراءة عملي هذا ومناقشته

إلى كل من ساعدني أو نصحني أو وجهني برأي

أتقدم إلى كل هؤلاء بخالص شكري

الإهـــــــــــــــــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

أمي وأبي

إلى إخوتي وكل العائلة الكريمة

إلى جميع الأصدقاء والزملاء

ملخص

في ظل المنافسة الشديدة التي يشهدها العالم اليوم أصبحت الدول خاصة الدول النامية على قناعة تامة بصعوبة تحقيق أهدافها بمفردها وبمعزل عن مساعدة الدول الأخرى، فأخذت تسعى جاهدة إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تحقيق تنميتها الاقتصادية، وإلى الانضمام للتكتلات الدولية لتحقيق الأهداف المشتركة. وقد حاولنا في هذه الدراسة توضيح مساهمة الشراكة الأورو جزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والتعرف على دوافع الجزائر من توقيع اتفاقية الشراكة هته بالإضافة إلى تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الشراكة الأورو جزائرية. وتوصلنا إلى أن الشراكة الأورو جزائرية ساهمت في تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر ويظهر ذلك من خلال مؤشرات الاقتصاد الكلي، والذي انعكس في زيادة استثمارات الاتحاد الأوربي في الجزائر وكذا استثمارات الدول الأخرى بعد توقيع الاتفاقية، وبالتالي جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، الشراكة الأورو جزائرية.

Résumé

Compte tenu de la concurrence intense que connu le monde aujourd'hui, tous les pays, en particulier les pays en développement, sont convaincus de la difficulté d'atteindre leurs objectifs par leurs propres moyens et dans l'isolement de l'aide des autres pays, ce qui les conduit à faire de leur mieux pour attirer l'investissement direct étranger afin de réaliser le développement économique nécessaire et s'insérer dans des regroupements internationaux plus vastes pour atteindre des objectifs communs. Nous avons essayé dans cette recherche d'étudier la contribution du partenariat Euro-algérien dans l'attraction des investissements directs étrangers, en identifiant les différentes raisons conduisant l'Algérie à signer l'accord de partenariat, et analysant l'effet de cet accort sur l'amélioration des influx d'investissement direct étranger (IDE). Nous avons conclu que le partenariat Euro-algérien a contribué à améliorer le climat d'investissement, qui se concrétise dans l'amélioration de certains indicateurs macro-économiques, reflétant une augmentation des investissements venus de l'Union européenne ainsi que les investissements des autres pays à Algérie après la signature de l'accord, attirant ainsi davantage d'investissements directs étrangers.

Mots clés : Investissement direct étranger, Déterminants des IDE, Partenariat Euro-algérien.

فهـــــرس المحـــــــتويـــات

الموضـــــــــــــوع	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
ملخص الدراسة	I
فهرس المحتويات	II
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	VI
مقدمة عامة	(أ – هـ)
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر	**6**
تمهيد	7
المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر	8
المطلب الأول: مفهوم وخصائص الاستثمار الأجنبي المباشر	8
أولا. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	8
ثانيا: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر	12
المطلب الثاني: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر	13
أولا. تصنيف الاستثمار الأجنبي بحسب شكل التبعية للشركة الأم	13
ثانيا. تصنيف الاستثمار الأجنبي حسب طبيعة الملكية	14
ثالثا. تصنيف الاستثمار الأجنبي بحسب الدوافع والمحفزات	14
المطلب الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	15
أولا. دوافع المستثمر الأجنبي	15
ثانيا. دوافع البلد المضيف	16
المبحث الثاني: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر، محدداته، والآثار الناجمة عنه	17
المطلب الأول: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر	17
أولا. نظرية عدم كمال السوق	17
ثانيا: نظرية دورة حياة المنتج	19
ثالثا. نظرية الحماية	22
رابعا. نظرية الموقع	22
خامسا. نظرية الموقع المعدلة	23
سادسا. النظرية الانتقائية	24

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	25
أولا. محددات المستثمر الأجنبي	25
ثانيا. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص بالدول المضيفة	27
المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر	31
أولا. الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر	31
ثانيا. الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر	32
خلاصة الفصل الأول	35
الفصل الثاني: الإطار العام للشراكة الأورو جزائرية	36
تمهيد	37
المبحث الأول: الشراكة الأورو متوسطية	38
المطلب الأول: مفهوم الشراكة الأورو متوسطية	38
المطلب الثاني: تطور مسار الشراكة الأورو متوسطية	40
المطلب الثالث: أهداف الشراكة الأورو متوسطية وآلياتها	43
أولا. أهداف الشراكة الأورو متوسطية	43
ثانيا. آليات الشراكة الأورو متوسطية	45
المبحث الثاني: طبيعة العلاقات بين الجزائر والمجموعة الأوربية ومضمونها	47
المطلب الأول: طبيعة العلاقات بين الجزائر والمجموعة الأوربية	48
المطلب الثاني: مضمون اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية	50
المطلب الثالث: دوافع الشراكة الأورو جزائرية وشروط نجاحها	54
أولا. دوافع الشراكة الأورو جزائرية	54
ثانيا. شروط نجاح اتفاق الشراكة الأورو جزائرية	55
خلاصة الفصل الثاني	58
الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية	59
تمهيد	60
المبحث الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية	61
المطلب الأول: الإطار القانوني والمؤسساتي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	61
أولا. الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	61
ثانيا. الإطار المؤسساتي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	64

المطلب الثاني: حوافز وضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر	66
المطلب الثالث: المناخ الاستثماري في الجزائر	72
أولا. المناخ السياسي والأمني	72
ثانيا. المناخ الاقتصادي	73
المبحث الثاني: دراسة تحليلية للاستثمار الأجنبي المباشر في ظل اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية	77
المطلب الأول: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من الاتحاد الأوربي	77
أولا. تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوربي قبل توقيع الشراكة الأورو جزائرية	77
ثانيا. تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بعد توقيع الشراكة الأورو جزائرية	78
المطلب الثاني: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من دول العالم	79
المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	81
أولا. التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	81
ثالثا. التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	82
خلاصة الفصل الثالث	86
خاتمة عامة	88
قائمة المراجع	92

رقم الجدول	البـــــيـــــــــــان	الصفحة
01-02	المبالغ المخصصة للبروتوكولات المالية (1978-1996)	48
02-03	الاتفاقات الثنائية المتعلقة بالاستثمار إلى غاية 2006	67
03-03	الاتفاقات المتعلقة بمنع الازدواج الضريبي إلى غاية 2006	68
04-03	تغيرات مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة 2001-2012	74
05-03	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوربي خلال الفترة 1998-2001	77
06-03	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوربي خلال الفترة 2003-2008	78
07-03	تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2002-2012	80
08-03	التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2002-2012	81
09-03	توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2002-2012	83

رقم الشكل	البـــــــــيـــــان	الصفحة
01-01	دورة حياة المنتج الدولي	19
02-03	حجم الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث عدد مشاريع ومبالغها خلال الفترة (2002-2012)	80
03-03	التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر من حيث عدد المشاريع ومبالغها خلال الفترة (2002-2012)	82
04-03	التوزيع القطاعي للاستثمارات المصرح بها من حيث عدد المشاريع ومبالغها خلال الفترة (2002-2012)	84

تتسم البيئة الدولية الراهنة باحتدام التنافس على رؤوس الأموال الأجنبية بين مختلف الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، وذلك نتيجة للدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا والمساهمة في رفع مستويات المداخيل والمعيشة وتوفير المزيد من فرص العمل وتحسين المهارات والخبرات الإدارية وتحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير والتسويق. كما يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على إيقاف عملية استنزاف الخبرات الوطنية التي تشكو منها **الدول** النامية بما توفره من فرص وظروف عمل تنافس فرص العمل التي تسعى إليها هذه الخبرات خارج البلاد.

ويحتل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية استثنائية في الدول النامية التي تعاني من تفاقم أزماتها المالية الشيء الذي زاد من حدته تقلص مصادر التمويل المختلفة فإن مصادر التمويل التي تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة وتنشيط الاستثمار المحلي والسيطرة عليه من جهة أخرى.

من هذا المنطق أشتد التنافس بين الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال إزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها ودخولها إلى السوق المحلي. وفي هذا الإطار قامت كل الدول النامية بوجه عام بسن تشريعات تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب وتزيل كل القيود والحوافز التي تقف في طريقهم. وكانت الجزائر من بين هذه الدول التي وضعت قوانين للاستثمار والتي من خلالها تقدم ضمانات للمستثمرين الأجانب أو المحليين على حد سواء، وعملت على تحسين المناخ الاستثماري. كما انضمت الجزائر إلى العديد من الاتفاقيات الاقتصادية التي تربطها بتكتلات دولية وإقليمية مختلفة أهمها اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية، وهذا المفهوم أدخله الاتحاد الأوربي في علاقته مع الجزائر، وهذا بسبب الأهمية الإستراتيجية التي تتمتع بها الجزائر من إمكانيات بشرية، وموقع جغرافي، وموارد طبيعية مهمة، وقد تم التوقيع على هذه الاتفاقية في 22 أفريل 2002 بعد 17 جولة من المفاوضات.

فاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية هي بمثابة تحول جديد في العلاقات بين الطرفين التي ركزت فيما سبق على التبادل التجاري وتقديم المساعدات المالية الزهيدة فقط، لكن مع بإبرام اتفاقية الشراكة الجزائر دخلت مرحلة جديدة هدفها الأساسي هو البروز والاندماج الإيجابي في الأسواق العالمية. فللقرب الجغرافي للجزائر من دول الإتحاد الأوروبي يعتبر ميزة تحقق من خلالها تخفيض تكاليف النقل لمنتجاتها والاستفادة من كل الفرص المتاحة خاصة جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأوربية ، وهذا من شأنه أن يزيد من القدرة على التنافسية للمؤسسات الجزائرية في الأسواق الأوروبية. وهذا يقودنا إلى طرح الإشكالية التالية:
كيف تساهم الشراكة الأورو جزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تساهم الشراكة الأورو جزائرية في تحسين النظام القانوني الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- هل تساهم الشراكة الأورو جزائرية في تقديم المزيد من الضمانات والحوافز في الجزائر من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- هل تساهم الشراكة الأورو جزائرية في تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

الفرضيـــــات

- تساهم الشراكة الأورو جزائرية في تحسين النظام القانوني في الجزائر من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تساهم الشراكة الأورو جزائرية في تقديم المزيد من الضمانات والحوافز في الجزائر من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تساهم الشراكة الأورو جزائرية في تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

أهداف الدراســـة

تهدف الدراسة إلى توضيح مساهمة الشراكة الأورو جزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فهي بالتالي تحاول تحقيق الأهداف التالية:

- عرض الجوانب النظرية والفكرية للاستثمار الأجنبي المباشر؛
- التعرف على دوافع الجزائر من توقيع اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية وما هو مضمونها؛
- تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الشراكة الأورو جزائرية.

أهمية الدراســـة

تستمد أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تعالجه، فالاستثمار الأجنبي المباشر تزايدت أهميته في السنوات الأخيرة لذلك تسعى الدول النامية لاستقطابه حتى تستفيد من مزاياه من خلال تخفيض نسبة البطالة و الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة...، كما أن الجزائر تعمل على الاستفادة من الشراكة الأورو جزائرية من خلال استقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأوربية التي تساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية.

المنهج المتبع

حاولنا من خلال هذه الدراسة تطبيق المنهج الاستكشافي لتحديد مدى مساهمة الشراكة الأورو جزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال الاعتماد على جمع البيانات من مصادر ثانوية تمثلت في استخدام الإحصائيات وتحليلها بغرض الوصول إلى نتائج الدراسة، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي في معالجة الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر كظاهرة اقتصادية حضيت باهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين، والمنهج التاريخي من تطور مسار الشراكة الأورو جزائرية، بالإضافة إلى المنهج التحليلي من خلال تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الدراسات السابقة

- **دراسة كاكي عبد الكريم، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الوطني، 2010.**

وهدفت هذه الدراسة للتعرف على الاستثمارات الأجنبية المباشرة و دراسة أساليب جذبها و توطينها في الجزائر، معرفة ترتيب الاقتصاد الجزائري ضمن المؤشرات التنافسية الدولية، دراسة نتائج تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري، و اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي من خلال الحديث عن تطور الاستثمار الأجنبي المباشر و المنهج الوصفي و التحليلي لتشخيص و تحليل و تفسير أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري، و توصلت هذه الدراسة عدة نتائج نذكر منها أن هذا النوع من الاستثمارات يلعب دورا إيجابا في الرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني ، و أن الجزائر تحتاج إلى المزيد من الإصلاحات لجذب حجم أكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بغية الرفع من تنافسية الاقتصاد و ما يميز هذه الدراسة أنا ربطت جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالشكل المطلوب يساعد على زيادة تنافسية الاقتصاد الوطني .

- **دراسة زودة عمار، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر-، 2008.**

وتهدف هذه الدراسة إلى عرض أهم المحددات الأساسية المساعدة على بناء مناخ استثماري جاذب لرؤوس الأموال الأجنبية، والتي تجعل رجال الأعمال الأجانب يتخذون قراراتهم المتعلقة بالمفاضلة بين الاقتصاديات المختلفة لإقامة استثماراتهم، وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في عرض وتفسير أبعاد محددات ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، ودوافع المفاضلة بين بيئة الاقتصاديات المختلفة من طرف رجال الأعمال الأجانب، بالإضافة إلى اعتماد المنهج المقارن أحيانا رغبة في تحليل ومقارنة تجارب الدول، في استقطاب هذا النوع من الاستثمارات، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن الوضع العام والسياسي والأمني للدولة ومدى ما تمتاز به من استقرار وتنظيماته الإدارية، فعالية وكفاءة في نظامها القانوني، ومدى مرونته ووضوحه واتساقه وسياسات الدولة الاقتصادية وإجراءاتها وطبيعة السوق وآلياته وإمكانياته، منشآت قاعدية، وعناصر

الإنتاج، خصائص جغرافية وديمغرافية، كل ذلك يشكل محددات ما اصطلح عليه تسمية" المناخ الاستثماري"، وتتميز هذه الدراسة في كونها اهتمت بقرار الاستثمار.

- **دراسة عمورة جمال، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو-متوسطية، 2005.**

ويهدف هذا البحث إلى دراسة الآثار الاقتصادية لاتفاقيات الشراكة على الدول العربية التي وقعت عليها، وذلك من خلال بعض التجارب السباقة كتجربة تونس، المغرب ومصر، التي بدأت بالفعل تنفيذ الالتزامات المترتبة على تلك الاتفاقيات، قصد الاستفادة منها في تجربة الجزائر، كما اعتمد على المزج بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، وذلك لعرض المعلومات وفقا للتسلسل التاريخي والمراحل التي مر بها الاقتصاد العالمي عامة والاقتصاد العربي خاصة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن الشراكة تهدف إلى زيادة فرص الاستثمار في الدول العربية الموقعة على هذه الاتفاقيات مما يساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال والخبرات والتكنولوجيا، تحسين نظم الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي، ولكن للشراكة آثار سلبية تتمثل في محدودية المزايا التي توفرها هذه الشر اكة للدول العربية نتيجة غياب التكامل العربي في هذه المفاوضات الذي أدى بها إلى فقدانها العديد من المزايا التي كانت في متناولها وتتميز هذه الدراسة بعرضها للتجارب السابقة للجزائر كتونس، المغرب، مصر.

- **دراسة محمد بولعسل، الآثار الاقتصادية لانضمام الدول المغاربية إلى اتفاقية الشراكة الأوربية المتوسطية: دراسة حالة تونس، المغرب، الجزائر، 2010.**

ويهدف بحثه إلى دراسة التعاون الاقتصادي بين الاتحاد الأوربي والدول المغاربية، وكذا معرفة التحديات والآفاق المستقبلية لهذه الشراكة، ولقد جمعت هذه الدراسة بين المنهج التاريخي في استعراض علاقات التعاون المتوسطي، والمنهج الوصفي والتحليلي المقارن حتى تتمكن من الكشف على العوامل المتحكمة فيها، وخلصت هذه الدراسة إلى أن الشراكة الأوربية المغاربية بخلفياتها الإيديولوجية وأهدافها الاقتصادية هي شكل من أشكال التكامل الإقليمي حيث تضم طرفين، الأول يلعب دور المحرك الاقتصادي لهذا التجمع وهو الاتحاد الأوربي والثاني يلعب دور العربة التي تتبع هذا المحرك وهي البلدان المغاربية، وتتميز هذه الدراسة عن غيرها أنها دراسة حديثة تناولت الآثار الاقتصادية لانضمام الدول المغاربية إلى اتفاقية الشراكة الأوربية المغاربية لكل دولة على حدا (تونس، المغرب، الجزائر).

هيكل الدراسة

لإتمام هذه الدراسة قسمنا هذا البحث إلى ثلاث فصول، سنتناول في الفصل الأول الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال تحديد مفهومه وتوضيح أنواعه ودوافعه، وتبيان أهم النظريات المفسرة له، محدداته، وكذلك إبراز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة من حيث آثاره الإيجابية

والسلبية، وفي الفصل الثاني سنتناول فيه الإطار العام للشراكة الأورو جزائرية، إذ سنتطرق إلى الشراكة الأورو متوسطية، من حيث مفهومها، تطور مسار الشراكة الأورو متوسطية، أهدافها وآلياتها، وإلى طبيعة العلاقات بين الجزائر والمجموعة الأوربية ومضمونها، بالإضافة إلى دوافعها وشروط نجاحها.

أما الفصل الثالث فسنقوم بدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية، من خلال عرض محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية، كما سنقوم بدراسة تحليلية للاستثمار الأجنبي المباشر في ظل اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية.

تمـــــهيـــــد

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة للتمويل الحديث كونه غير منشئ للمديونية فهو يحقق علاقات دائمة ومتينة مع المؤسسة في البلد المضيف لا تقتصر على مجرد الحصول على الأرباح بل تتعداها إلى الإستراتيجية، والبحث عن نمو المؤسسة واستمراريتها..وتتعدّد أشكال هذا النوع من الاستثمار الأجنبي واقعيا وذلك وفقا لعدد من الاعتبارات يتّصل بعضها بالمستثمر نفسه بينما يتعلق البعض الأخر بالأوضاع الاقتصادية والتشريعية القائمة في البلد المضيف.

ويتحقق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال دوافع مختلفة تدفع بالدول المضيفة إلى اجتذابه لتحقيق مختلف الأغراض التي تخصّ تنميتها عموما، إلى جانب أنه يدفع الشركات الأجنبية لتجسيده لاعتبارات تخص في معظمها التوسع والانتشار واختراق الأسواق العالمية. ولاشك أن تحقيق هذا الاستثمـــار له آثار إيجابية وأخرى سلبية هو مرهون أساسا بمدى توافر مجموعة من المحدّدات التي تتحكّم في تدفقاته الواردة والصادرة سواء من حيث الحجم أو التوجّهالقطاعي والجغرافي.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول:ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر، محدداته، والآثار الناجمة عنه.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم أشكال تدفقات رؤوس الأموال الدولية وواحد من أكثر أشكال الاستثمار المثير للجدل في الأوساط الاقتصادية والسياسية، نظر اللآثار الناشئة عنه لكل من المستثمر الأجنبي وللدولة المستضيفة، وذلك لأنه يتوجه إلى إنشاء مشاريع اقتصادية في مختلف القطاعات بشكل مباشر، ولفهم هذه الظاهرة سوف نتعرض في هذا المبحث إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وخصائصه في المطلب الأول، أنواعه في المطلب الثاني، أهميته في المطلب الثالث، دوافعه في المطلب الرابع.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

1. تعريف الاستثمار

لقد اختلف الباحثون في تقديم تعريف ثابت لمفهوم الاستثمار بحسب اختلاف وجهات نظرهم، فهناك عدة تعاريف للاستثمار نذكر منها:

- يعرفه عليوش قربوع كمال على أنه "اكتساب الأموال من أجل الحصول على منتوج لاستهلاكه"[1]
- يعرفه منصوري الزين على أنه "استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة، اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها"[2]

من خلال التعريف نجد أن الاستثمار يكون من أجل تكوين طاقات إنتاجية جديدة والمحافظة عليها من خلال استخدام المدخرات وليس من أجل الحصول على منتوج لاستهلاكه.

- يعرفه محمد مطر على أنه "التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي، وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي"[3]

في هذا التعريف نجد أن الاستثمار يهدف للحصول على منفعة مستقبلية أكبر من المنفعة التي تخلى عنها من قبل.

- تعرفه بجاوية سهام على أنه "التعامل بالأموال أو استخدامها من أجل الحصول على الأرباح ومن خلال التخلي عن الأموال الآن وتحمل المخاطر لغرض الحصول على عوائد في المستقبل"[4]

من خلال هذا التعريف نلاحظ أنه قد أضاف إمكانية تحمل الخطر في عملية الاستثمار من أجل الحصول على الأرباح في المستقبل

---

[1] كمال عليوش قربوع، **قانون الاستثمارات في الجزائر**، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص 2.

[2] الزين منصوري، **آلية تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية** ، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، **(غير منشورة)**، 2006، ص 3.

[3] محمد مطر، **إدارة الاستثمارات**، دار وائل للنشر، ط3، الأردن، 2004، ص 21.

[4] سهام بجاوية، **الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل العربي** ، رسالة ماجستير، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر، الجزائر، **(غير منشورة)**، 2005، ص 3.

- يعرفه كل من مروان شموط وكتجو عبود كتجوعلى أنه التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة لفترة معينة من الزمن، قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها تلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن:[1]
  - القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل.
  - النقص المتوقع في قوة تلك النقود الشرائية بفعل التضخم.
  - المخاطرة الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع لها.

أضاف هذا التعريف أنواع المخاطر الذي يمكن أن تواجه المستثمر من خلال تخليه عن أمواله التي يمتلكها من أجل الحصول على أرباح مستقبلية.

انطلاقا من هذه التعاريف كلها يمكننا اعتبار الاستثمار كعملية يتم من خلالها استخدام الأموال التي يمتلكها الفرد للحصول على تدفقات مالية مستقبلية مقابل تحمل مخاطر لاحتمال عدم تحقق هذه التدفقات.

و يمكن تصنيف الاستثمار إلى:

أ – **تصنيف الاستثمارات حسب نوع الأصل محل الاستثمار**

- استثمار حقيقي: وهو عبارة عن الإنفاق على الأصول الرأسمالية كالأراضي والمباني وتجهيزات الإنتاج والذي يساهم في زيادة الدخل والناتج القومي وفي توفير فرص عمل إضافية[2].
- استثمار مالي: وهو توظيف الأموال في شهادات الإيداع والسندات والأسهم وصناديق الاستثمار، كما يشير أيضا إلى بعض الأوراق المالية التي تساعد المستثمر على التحوط ضد مخاطر تقلب أسعار الأوراق المالية مثل اختيارات البيع والشراء والعقود المستقبلية[3]

ب – **تصنيف الاستثمارات حسب معيار مصدر رأس المال المستخدم**

- استثمار محلي: يقصد به الاستثمار الذي يكون مصدر تمويله محليا ويقوم بإدارته وجني أرباحه مستثمرون يحملون جنسية البلد الذي أقيم فيه الاستثمار[4].
- استثمار أجنبي: عبارة عن الاستثمارات الناشئة عبر حدود الدول نتيجة انتقال رأس المال الاستثماري بين مختلف هذه الدول، وقد يكون تمويلها كاملا أو جزء منه برأس مال أجنبي، ويمكن أن تكون الأموال المستثمرة بشكل مباشر عن طريق الأفراد أو الشركات الأجنبية، أو بشكل غير مباشر عن طريق الاكتتاب في أسهم وسندات تلك الاستثمارات[5]

---

[1] مروان شموط، كتجو عبود كتجو، **أسس الاستثمار**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008، ص 6.

[2] إيمان مودع، أثر **الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج النمو الداخلي خلال الفترة 1991-2007**، رسالة ماجستير، تخصص مالية ومصرفية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، (غير منشورة)، 2010، ص 12.

[3] محمد الحناوي وآخرون، **مقدمة في الاستثمار**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص 20.

[4] إيمان مودع، مرجع سابق، ص 13.

[5] المرجع نفسه، ص 13.

فالاستثمار الأجنبي غير المباشر يعني شراء بعض الأوراق المالية من أسهم وسندات وغيرها لمؤسسات في دولة ما عن طريق مقيمي دولة أخرى، ويعطي هذا الاستثمار للمستثمر الحق في نصيب من أرباح الشركات التي قامت بإصدار الأسهم والسندات، إلا أنه لا يولد له الحق في نصيب من الرقابة أو المشاركة في إدارة هذه الشركات والدافع الرئيسي للقيام بهذا النوع من الاستثمار هو الحصول على عائد مرتفع مع تخفيض وتنويع مخاطر الاستثمار[1].

2. تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك عدة تعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر نذكر منها:

- البنك الدولي: "غالبا ما يسمى التدفق الرأسمالي وهو في الواقع مجموعة رؤوس الأموال، تجارة، تكنولوجيا، مهارات إدارية، وبصورة متزايدة فإن هذا الاستثمار يجعل عملية عولمة الإنتاج عملية سهلة ويفضل عمليات الإنتاج ويصنفها في دول مختلفة طبقا للميزة النسبية[2]"

يعتبر البنك الدولي أن المستثمر الأجنبي يفضل الاستثمار في عمليات الإنتاج مما يؤدي إلى تصنيف الدول حسب الميزة النسبية لها وهو ما يسهل عملية عولمة الإنتاج.

- المنظمة العالمية للتجارةOMC: "الاستثمار الأجنبي المباشر هو الوسيلة الأكثر فاعلية للتطور المعرفي ولرأس المال المنتج في العالم من أجل إيجاد الثروة ومن جهة أخرى يسمح بتحرير أكبر جزء كامن من الإنتاج غير المستغل للدول النامية والاقتصاديات التي تمر بمرحلة الانتقال[3]"

لقد اقتصر تعريف المنظمة العالمية للتجارة للاستثمار الأجنبي المباشر على استثمار الدول المتقدمة في الدول النامية والذي يحقق للطرف الأول إيجاد الثروة أما الطرف الثاني فيسمح له بتحرير الجزء الكامن من الإنتاج غير المستغل.

- صندوق النقد الدولي: والذي تبنى تعريفين للاستثمار الأجنبي المباشر.

التعريف الأول: "يعتبر الاستثمار الأجنبي مباشر حين يمتلك المستثمر10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة، وبذلك تختلف عن الاستثمار في المحافظ والصناديق الاستثمارية التي تقوم بشراء أصول الشركات بهدف تحقيق عائد مالي دون التحكم في إدارتها[4].

---

[1] أميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية**، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 44.

[2] سورية زرقين، مرجع سابق، ص 2.

[3] عبد القادر بودي وآخرون، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع الإشارة إلى بعض الدول** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، المركز الجامعي بشار، 28-29 جانفي 2008، ص 6.

[4] بلال لوعيل، **الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2005)**، *مجلة الأبحاث الاقتصادية* ، ، جامعة سعد دحلب، البليدة، العدد 03، 2009، ص151.

التعريف الثاني: "الاستثمار الأجنبي المباشر يعكس هدف الحصول على مصلحة دائمة في مؤسسة تنشط في محيط اقتصادي آخر غير الذي يتواجد به المستثمر، ويهدف هذا الأخير إلى فرض سلطته في تسيير المؤسسة"[1]

يعتبر صندوق النقد الدولي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتحقق من خلال تملك المستثمر كحد أدنى 10% من أسهم رأسمال إحدى مؤسسات الأعمال التي تنشط في محيط اقتصادي غير الذي يتواجد به والذي يسمح له بفرض سلطته في إدارة المؤسسة.

- تقرير الاستثمار الدولي: "هو ذلك الاستثمار الذي تكون أغلبية ملكية رأسماله لشخص طبيعي أو معنوي يتمتع بجنسية دولة أخرى غير تلك الدولة المضيفة، ويتضمن التزام طويل المدى وتكون للمستثمر دور فعال في إدارة الاستثمار[2]".

اعتبر تقرير الاستثمار الدولي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتحقق بتملك المستثمر الأجنبي لأغلبية رأس المال على عكس صندوق النقد الدولي الذي يحدد نسبة 10% كحد أدنى من أسهم رأس المال للمستثمر الأجنبي.

- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE): تتبنى تعريفين للاستثمار الأجنبي المباشر.

التعريف الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر يجري قصد تأسيس روابط اقتصادية مع مؤسسة، وخاصة منها الاستثمارات التي تعطي إمكانية ممارسة الـــتأثير على تسيير المؤسسة بواسطة[3]:

- إنشاء أو توسيع مؤسسة أو فرع
- المساهمة في مؤسسة جديدة أوفي مؤسسة قائمة
- الامتلاك الكامل لمؤسسة قائمة
- الاقتراض على المدى الطويل خمس سنوات فما فوق

التعريف الثاني: وجاء فيه "كل شخص طبيعي، كل مؤسسة عمومية أو خاصة، كل حكومة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لديهم علاقة فيما بينهم، كل مجموعة من المؤسسات التي لديها الشخصية المعنوية المرتبطة فيما بينها، هي عبارة عن مستثمر أجنبي مباشر إذا كان لديه مؤسسة للاستثمار المباشر ويعني أيضا فرع أو شركة فرعية تقوم بعمليات في بلد أخر غير الذي يقيم به المستثمر الأجنبي "[4]

---

[1] Bouzar C., et Tareb F., Le transfert d'une technologie adoptée et maitrisable s'appuyant sur les IDE comme canal de transmission : cas de l'Algérie, Colloque international sur « l'investissement direct étranger et les transferts de technologie vers les pays en voie de développement, Organisé par le Centre Universitaire de BECHAR, les 28 et 29 janvier 2008, p7.

[2] يوسف مسعداوي، **تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربية** ، *مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية* ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 03، 2008، ص 163.

[3] سمير يحياوي، **العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية –حالة الجزائر** –رسالة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، (غير منشورة)، 2005، ص 59.

[4] فارس فضيل، أهمية **الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر، المملكة العربية السعودية** ، أطروحة دكتوراه، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، (غير منشورة)، 2004، ص 12.

تعتبر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحقق روابط اقتصادية مع أنواع مختلفة من المؤسسات (عمومية، خاصة، حكومة...) التي تقوم بمشاريع استثمارية في بلد آخر غير الذي يقيم فيه المستثمر الأجنبي.

من خلال التعاريف السابقة نجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي يقوم به المستثمر خارج الدولة التي يقيم فيها والذي يمكنه من التأثير في إدارة المؤسسة حسب الحصة التي يمتلكها من رأس مال هذه المؤسسة، كما ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة.

3. تعريف الاستثمار الأجنبي غير المباشر

والذي يعني شراء بعض الأوراق المالية من أسهم وسندات وغيرها لمؤسسات في دولة ما عن طريق مقيمي دولة أخرى، ويعطي هذا الاستثمار للمستثمر الحق في نصيب من أرباح الشركات التي قامت بإصدار الأسهم والسندات، إلا أنه لا يولد له الحق في نصيب من الرقابة أو المشاركة في إدارة هذه الشركات والدافع الرئيسي للقيام بهذا النوع من الاستثمار هو الحصول على عائد مرتفع مع تخفيض وتنويع مخاطر الاستثمار[1]

ثانيا: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

إن من أهم خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر التي تميزه عن غيره من الاستثمارات الدولية الأخرى ما يلي:

- إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بالاستقرار إذا ما قورن بقروض المصارف التجارية وتدفقات الحافظة الأجنبية، وهذا راجع إلى طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر في حد ذاته، إذ قد يتطلب توقيف أو انسحاب مشروع استثماري تكاليف ضخمة تقف حاجزا أمام صاحب المشروع، إضافة إلى مختلف العقود المتفق عليها قبل بداية النشاط،و التي تعتبر هي الأخرى بمثابة قيد يجبر المستثمر الأجنبي على البقاء[2]
- يتمتع المستثمر الأجنبي بالقدرة على ممارسة الرقابة على استخدام رؤوس الأموال المستثمرة فمن خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة يستطيع المستثمر الأجنبي غير المقيم تسيير أو التأثير في النشاط الإنتاجي للبلد المضيف[3]؛
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل دولية طويلة المدى إذ لابد لاقتصاد الدولة المضيفة من التصدير حتى تستطيع الاستيراد ولن تتوفر للدولة قدرة التصدير، إلا بتوليدها عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال الاستثمارات الإنتاجية التي يتم توزيعها داخل الدولة والفائض يتم تصديره للخارج؛[4]

---

[1] أميرة حسب الله، مرجع سابق، ص 44.

[2] سلمان حسين، **الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية بالدول النامية** ، رسالة ماجستير، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، الجزائر، (غير منشورة)، 2004، ص 5.

[3] عبد الكريم كاكي، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري** ، رسالة ماجستير، تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، (غير منشورة)، 2011، ص 50.

[4] المرجع نفسه، ص 54.

كما يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بـــما يلي[1]:

- الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار يحقق للمؤسسة روابط دائمة مع المؤسسة الأم في الخارج، الذي يساهم في زيادة الإنتاجية وكفاءة أداء الشركات الأخرى؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر ليس مجرد تدفق لرأس المال الأجنبي فقط، ولكنه أيضا تقنيات إنتاجية متقدمة ومنتجات حديثة ومهارات إدارية وتنظيمية وخبرات فنية وتكنولوجيا عالية تفتقر إليها الدول النامية؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستخدمه من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدولة المضيفة إلا بناء على دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله الفنية المتاحة.

هذا ويساهم أيضا الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية وذلك من خلال تحقيق الوفرات الاقتصادية والآثار الجانبية التي تنتج عن تواجده في دولة نامية (سيتم التطرق إليها في المطلب الثاني من المبحث الثالث لهذا الفصل كنقل التكنولوجيا والأعمال التي تقوم بها الدولة من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر)، فكثيرا ما ينتج عن الاستثمار الأجنبي المباشر منافع اجتماعية تفوق بكثير تلك المنافع الخاصة التي تعود على المستثمر الأجنبي نفسه[2]؛

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

يوجد أنواع متعددة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نذكر منها.

أولا. تصنيف الاستثمار الأجنبي بحسب شكل التبعية للشركة الأم

يمكن تقسيمه إلى ثلاث أشكال رئيسية[3]:

- **النوع الأول:** يتميز هذا النمط من الاستثمار بتبعية اقتصادية كاملة للشركة الأم (أي تبعية الشركة المستثمرة في الخارج أو فرع لهذه الشركة في البلد الأم) وخضوعها لحاجاتها، نظرا لأن كافة القرارات تتخذ من قبل هذه الشركة وتتجلى في ملكية المستثمر الأجنبي لرأس مال الشركة في البلد المضيف.
- **النوع الثاني:** هذا النوع يتمثل في إقامة الطاقات الإنتاجية في بلد معين لإنتاج مواد مخصصة للبيع في سوق مغلقة في إطار البلد المضيف، وقد تكون للشركة فروع في بلدان مختلفة في العالم وتتصف العلاقات المتبادلة بين الشركة الرأسمالية والفروع التابعة لها بغياب التجارة الدولية، كما أن قرارات المقر الرئيسي تتحدد أساسا على ضوء ظروف السوق في البلد الذي يقيم فيه الفرع.

---

[1] إيمان مودع، مرجع سابق، ص 17.

[2] حامد عبد المجيد دراز، **السياسة المالية**، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص 215.

[3] أمال براهمية، ظريفة سلايمية، **التعجيل بالتغيير: تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية** ، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 21 و22 نوفمبر 2006، الجزائر، ص 9.

- **النوع الثالث:** هذا النوع من الاستثمارات يخدم السوق العالمية من خلال توريد المنتجات التي تنتجها الفروع وتقام هذه الفروع في مختلف البلدان حسب مبدأ أدنى تكلفة إنتاجية ممكنة، وتتوحد الفروع ضمن مخطط هيكلي واحد يضم الشركة الأم.

ثانيا. تصنيف الاستثمار الأجنبي حسب طبيعة الملكية

ويمكن تقسيمها إلى نوعين:

- **الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصافية**وتتمثل في إنشاء المستثمر الأجنبي فروعا للإنتاج أو التسويق ... على أن يقوم بالإشراف الكامل على الحلقة الإنتاجية ويكون الفرع ملكا له بالكامل، وهذا النوع من الاستثمارات لا تفضله الدول النامية لما ينتج عنها من آثار سلبية على المستوى المحلي والعالمي على الدول المضيفة[1].
- **الاستثمارات الأجنبية المشتركة** هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة، والخبرة، وبراءات الاختراع، أو العلامات التجارية[2]...

ثالثا. تصنيف الاستثمار الأجنبي بحسب الدوافع والمحفزات

وينقسم إلى:

- **استثمار يبحث عن موارد:** يهدف هذا النوع إلى استغلال الميزة النسبية للدول ولاسيما تلك الغنية بالمواد الأولية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية، فضلا عن الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة مدربة[3].
- **البحث عن الأسواق:** يستهدف هذا النوع الدول النامية ذات الأسواق الواسعة للإنتاج والتسويق خارج دولها بعد أن وصلت منتجاتها إلى نهاية دورة حياتها، حيث يبدأ حجم السوق في التراجع، كما يعد بديلا للعمليات التصديرية من قبل الدولة الأم[4]
- **البحث عن الكفاءة:** يحدث هذا النوع فيما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوروبية أو شمال القارة الأمريكي[5].
- **البحث عن أصول إستراتيجية:** يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الإستراتيجية[1].

---

[1] خالد راغب الخطيب، **التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات**، دار البادية، الأردن، 2009، ص 217.

[2] عبد السلام أبو قحف، **الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2003، ص 15.

[3] يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 207.

[4] ماهر كنج شكري، مروان عوض، **المالية الدولية**، دار الحامد، الأردن، 2004، ص 207.

[5] يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، مرجع سابق، ص 207.

المطلب الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا. دوافع المستثمر الأجنبي

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تحركها ظروف المنافسة داخل الأسواق المختلفة، ويمكن أن نستخلص أهم دوافع المستثمر الأجنبي فيما يلي:

- الدافع السياسي: ويكون هذا الدافع إما لمساعدة دولة حليفة أو للتمكن من ممارسة الضغط على بلد معين، وهذا ما يلاحظ من خلال تدفقات الاستثمارات الأجنبية للدول النامية بغية التوسع وزيادة النفوذ والسيطرة أكثر على هذه الدول[2].
- الدافع الاقتصادي: ويكون دافع المستثمر الأجنبي هو تسهيل الوصول إلى الأسواق والموارد الطبيعية التي تحقق أكبر قدر من الفوائد والأرباح، هذا ما يشجع الدول الأجنبية على التواجد بالدول التي تمتلك موارد طبيعية هامة بغية التوسع وزيادة حصصها السوقية[3]
- الميزة الاحتكارية: امتلاك الميزة الاحتكارية هي إحدى الدوافع القوية لدفع الشركات على القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر وتتركز هذه الميزة في امتلاك رأس المال، التكنولوجيا، خبرات إدارية، مهارات تصميم المنتج، العلامة التجارية، براءة الاختراع... التي قد تعزز للشركة المستثمرة موقفها الاحتكاري، كما تستطيع الشركة المستثمرة التغلب على المنافسين لها في الأسواق الأجنبية في ضوء قوة ميزتها الاحتكارية[4].
- تخفيض التكاليف: يمكن تخفيض التكاليف بعدة طرق من خلال دراسة وتحليل تكاليف الإنتاج، ويعتبر دخول السوق الأجنبي والاستثمار بتكاليف منخفضة خطوة مهمة جدا لحيازة المركز التنافسي في السوق الدولي. ومن الأمثلة على ذلك انتقال بعض الصناعات اليابانية والأوربية والأمريكية من موطنها إلى دول أخرى بسبب حصول هذه الصناعات على ميزة الأيدي العاملة الرخيصة في كل من هونك كونغ وكوريا والمكسيك، حتى تبقى تلك الصناعات محافظة على مستواها التنافسي في الأسواق العالمية[5]
- قيود الاستيراد في الدول المضيفة: قد تعاني بعض شركات الاستثمار الأجنبي المباشر من بعض القيود خلال مزاولتها النشاط بسبب قيام الدولة المضيفة بإصدار قوانين مقيدة للأنشطة، فمثلا لو أرادت دولة ما (من خارج الاتحاد الأوربي) تصدير سلعها إلى أي دولة من الاتحاد الأوربي فإنها ستواجه عقبات تحدد نشاطها التصديري. وبقصد تجنب هذه القيود سعت الشركات المستثمرة إلى مزاولة نشاطها الإنتاجي في الدول المستضيفة سواء كان ذلك عن طريق منح الترخيص أو إنشاء فروع للشركة الأم[6].

---

[1] يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، مرجع سابق، ص 207.

[2] خالد راغب الخطيب، مرجع سابق، ص 218.

[3] زاهد محمد ديري، **إدارة الأعمال الدولية**، دار الثقافة، الأردن، 2011، ص 160.

[4] شوقي ناجي جواد، **إدارة الأعمال الدولية**، دار الأهلية، الأردن، 2002، ص ص57-58.

[5] المرجع نفسه، ص 58.

[6] المرجع نفسه، ص 58.

- التخفيف من حدة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الاستثمارات الأجنبية من خلال التنويع وتوزيع استثماراتها في مناطق عدة من العالم[1]، خاصة المخاطر الأمنية والطبيعية التي لا تتعرض لها الكثير من الدول في وقت واحد فإذا كانت للشركة المستثمرة عدة فروع وفي مناطق مختلفة وقد تعرض أحد الفروع للخطر لا يؤثر ذلك على بقية الفروع بل يساعد نجاح الفروع في الدول الأخرى لتعويض الخسائر المترتبة عن الفرع المتأثر، أما إذا كانت الشركة وفروعها في منطقة واحدة فستتعرض هذه الشركة لأزمة حقيقية.

ثانيا. دوافع البلد المضيف

تسعى الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحقيق أهداف إستراتجية، والتغلب على بعض الصعوبات التي تواجهها في تسييرالاقتصادومن أهم هذه الدوافع نذكر ما يلي[2]:

- المساهمةفي التخفيفمن حدة البطالةمن خلال تشغيل عدد من العاملين المحليينفي المشاريع الأجنبية؛
- زيادةمعدلات الاستثمار ،ومن ثم زيادة الإنتاج وتحقيق معدلات مرتفعةمن النمو الاقتصادي؛
- تدريب وتأهيل العاملين المحليين من خلال الدورات التدريبيةو التكوينية التي يقوم بها المستثمر الأجنبي لفائدة العمال المحليين حتى يتمكنوا من استخدام التكنولوجيا المتقدمة التي جلبها.

و يسعى أيضا إلى تحقيق[3]:

- المساهمةفي إنشاء علاقات اقتصاديةبين قطاعات الإنتاج و الخدمات داخل الدولة المعنية، مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي بينها؛
- نقل التقنيات التكنولوجيةفي مجال الإنتاج و التسويق؛
- الانتعاش الاقتصادي: إن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبيةتعمل على الرفع من حجم السيولة على مستوى البلد المستقبل، مما يوفر مصدرا ماليا تتمكن من خلاله المؤسسات من تمويل مشاريعها، وخير دليل على أهمية رؤوس الأموال الأجنبيةفي الانتعاش الاقتصادي، تجارب البلدان الناشئةفي جنوب شرق آسيا و أمريكا اللاتينية التي تشهد بورصتها ديناميكيةكبيرة؛
- تغيير الهيكل الاقتصادي ونقله من طرق الإنتاج التقليدية إلى طرق أكثر تطورا؛
- دعم ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات و الحد من الواردات.

---

[1] سعاد سالكي، **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة بعض دول المغرب العربي-** ، رسالة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011، (غير منشورة)، ص 73.

[2] المرجع نفسه، ص 73.

[3] عبد الكريم كاكي، مرجع سابق، ص 55.

المبحث الثاني: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر، محدداته، والآثار الناجمة عنه

تدمج نظرية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى النظرية العامة للتدفقات الدولية لرأس المال وتشير إلى أن رأس المال ينتقل من دولة إلى أخرى استجابة لاختلافات الإنتاجية الحدية، أي أنه سينتقل من مناطق ذات وفرته إلى حيث ندرته .أو من دولة ذات عائد منخفض إلى دولة أخرى يرتفع فيها العائد، لكون العلاقات الاستثمارية تشمل انتقال الأموال لغايات الاستثمار طويلة المدى بين الاقتصاد المحلي وبقية دول العالم، وتبحث هذه النظريات عن الإجابة عن ظاهرة الاستثمار في تركيبة السوق الذي فيه تستأثر شركة ما بوضع أو تمتلك ميزة الشيء الذي يدفعها أو يمكنها من الاستثمار في الخارج هناك الكثير من العوامل المؤثرة على قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة المضيفة بمعنى أن قرار الشركات الخاص بالاستثمار في بلد دون آخر لا يرجع إليها فقط ولا للدولة المضيفة وإنما بتلاؤم شروط كلا الطرفين وذلك لما للاستثمار الأجنبي المباشر من آثار مختلفة ناجمة عنه تؤثر على الطرفين وفي هذا المبحث سنتعرض أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والآثار الناجمة.عنه

المطلب الأول: النظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

حسب تفسير هذه النظريات للاستثمار الأجنبي المباشر ،يستوجب على الشركات المستثمرة في الخارج امتلاك ميزة احتكارية أو تنافسية في أحد العناصر الأربعة التالية :تكلفة رأس المال، اقتصاديات الحجم الكبير، نفقات البحث والتطوير ،نفقات الإشهار[1].

أولا. نظرية عدم كمال السوق

هذه النظرية قد اقترحت من طرف اقتصادي كندي" ستيفن هايمر Stephan Haymer" سنة 1960، تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول المضيفة، بالإضافة إلى نقص العرض من السلع فيها، مع عدم قدرة شركاتها على منافسة الشركات الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية أو الإنتاجية المختلفة نظرا للمكانة والقوة التي تتميز بها هذه الأخيرة من حيث الموارد المالية والتكنولوجيا المتطورة والمعارف والمهارات الإدارية والتنظيمية. هذه المزايا تعتبر محفزات أساسية للشركات المستثمرة تدفعها لاتخاذ قرار الاستثمار المباشر في الدول المضيفة،فضلا عن أن التملك المطلق لمشروعات الاستثمر هي الشكل المفضل لاستغلال جوانب القوة لدى الشركات متعددة الجنسية[2].

و يرى في هذا الشأن" هود وينج"، أنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية،فإن هذا يعني انخفاض قدرة الشركات المستثمرة على التأثير أو التحكم في السوق نظرا لتجانس عناصر الإنتاج والدخول الحر لأي

[1] عبد الكريم كاكي، مرجع سابق، ص 79.

[2] عمار زودة، **محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر(دراسة حالة الجزائر)**، رسالة ماجستير، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري قسنطينة، (غير منشورة)، 2008، ص 108.

مستثمر مما يقلل من احتمال إيجاد فرص لتحقيق مزايا تنافسية في مثل هذا النوع من الأسواق، فتعرض عن الاستثمار فيها[1].

ومنه يمكن حصر الحالات التي تدفع بالشركات الأجنبية إلى الاستثمار في الدول المضيفة فيما يلي:[2]

- حالة وجود اختلافات جوهرية في منتجات الشركة الأجنبية بالمقارنة بشركات بدول المضيفة؛
- حالة توافر مهارات إدارية وتسويقية وإنتاجية.. متميزة لدى الشركات الأجنبية عن مثيلتها بالدولة المضيفة؛
- كبر حجم الشركات الأجنبية وقدرتها على الإنتاج بحجم كبير حيث تستطيع في هذه الحالة تحقيق وفورات الحجم الكبير؛
- حالة امتلاك الشركة الأجنبية لتكنولوجيا متقدمة عن تلك الموجودة لدى شركات الدولة المضيفة؛
- حالة تشدد إجراءات وسياسات الحماية الجمركية في الدولة المضيفة و الذي قد ينشأ عنها صعوبة عملية التصدير لهذه الدول وبذلك تصبح الاستثمارات الأجنبية الحل الأمثل لغزو مثل هذه الأسواق؛
- الاستفادة من الامتيازات والتسهيلات الجمركية والضريبية والمالية التي تمنحها لها الدولة المضيفة.

وقد وجهت إلى هذه النظرية بعض الانتقادات فقد رأى" روبوك "و"سيموندس"أن:[3]

- افتراض إدراك ووعي الشركة المستثمرة لجميع فرص وقيود الاستثمار لجميع دول العالم، ويعتبر هذا الافتراض غير واقعي من الناحية العلمية.
- لم تقدم أي تفسير مقبول حول تفضيلات الشركات المستثمرة للتملك المطلق للاستثمارات الإنتاجية كوسيلة لاستغلال جوانب القوة أو المزايا الاحتكارية لهذه الشركات في الوقت الذي يمكنها تحقيق ذلك من خلال أشكال أخرى للاستثمار أو العمليات الخارجية كالتصدير أو عقود التراخيص الخاصة بالإنتاج أو التسويق.

بينما يرى فارس فضيل أن[4]:

- اعتمادها في التفسير على الشركات المستثمرة (الشركات متعدّدة الجنسيات بشكل خاص) وبالتالي وجهت كل اهتماماتها التحليلية والتفسيرية بالارتكاز على مثل هذه الشركات وعلى عدد محدود جدا منها دون الشركات الأخرى.
- فسّرت قيام الاستثمار المباشر الأجنبي في قطاع الإنتاج دون قطاع الخدمات، ومن ثم لم تتمكّن من تفسير كيفية التدويل في هذا الأخير.
- إهمالها للإستراتيجيات الحكومية في مجال تشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي، إلى جانب الأسباب السياسية والاقتصادية، وتدويل الاستثمار المباشر إلى مناطق أخرى.

---

[1] عبد الله خبابة، **مدى فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا، المركز الجامعي بشار، ص 5.

[2] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مرجع سابق، ص 394.

[3] كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر** ، رسالة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، (غير منشورة)، 2011، ص 13.

[4] فارس فضيل، مرجع سابق، ص 73.

ثانيا. نظرية دورة حياة المنتج

نظرية دورة حياة المنتج وضحها "ريموند فيرنون Raymond Vernon" من جامعة هارفارد الأمريكية عام 1966، وتقوم هذه النظرية على مفهوم أن كل منتج من المنتجات يمر بمراحل حياة (الظهور، النمو، النضوج، الانحدار ثم الزوال) بدءا بوصولها السوق التجاري وحتى زوالها منه وتعتمد هذه النظرية على تفسير العلاقة الموجودة بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، واستعراض مبررات التجارة الدولية ودوافع الشركات متعددة الجنسيات وراء الاستثمارات الأجنبية المباشر في الدول النامية بشكل خاص من ناحية، ومن ناحية أخرى كيفية وأسباب نقل الابتكارات والاختراعات الجديدة والتكنولوجيا المتقدمة خارج حدود الدولة الأم، وبالتالي انتشار ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

و يمكننا استعراض المراحل التي تمر بها دورة حياة المنتج وعلى النحو التالي:

شكل رقم (01-01): دورة حياة المنتج الدولي

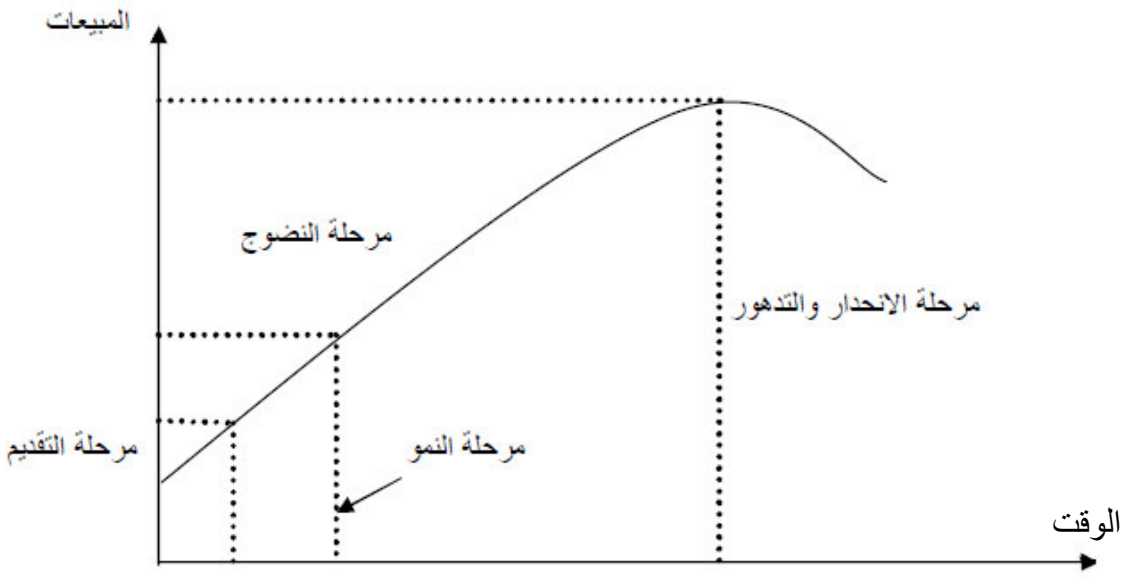

المصدر: علي عباس، مرجع سابق، ص168.

1 -**مرحلة الظهور:** إن أي دولة عندما تفكر بإنتاج سلعة جديدة لم يسبق إنتاجها في بلد آخر يكون غرضها من ذلك بالدرجة الأولى أن تبيعها في السوق المحلية وليس بالضرورة تصديرها أو بيعها للخارج، فالدفعة الأولى من إنتاج السلعة الجديدة تكون عالية التكلفة، نظرا لارتفاع التكاليف الناجمة عن عمليات البحث والتطوير إلى جانب

[1] رفيق نزاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب** ، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر باتنة، (غير منشورة)، 2008، ص 14.

ذلك القيام بعمليات إعلانية مكثفة لإدخال المنتج إلى السوق، إلا أن عرض هذه السلعة يضل محدودا لفترة حتى تتجمع لدى الشركة المنتجة جميع ردود الفعل من المستهلكين الأوائل، وفي الدفعة الثانية من إنتاج السلعة تكون بعض المشكلات المتعلقة بالسوق وارتفاع تكلفة الإنتاج قد تم التغلب على معظمها، فإذا لاحظت الشركة أن الطلب على السلعة يتزايد في السوق المحلي فإن الشركة تبدأ بالتفكير ووضع الخطط للاستفادة من مزايا عملية الإنتاج الكبير الذي يفوق قدرة السوق المحلي على استيعابها[1] وقد تظهر في هذه المرحلة فرص تصديرية إلى دول متقدمة تتشابه أذواق المستهلكين وقدراتهم الشرائية مع أفراد الدول التي ينشأ فيها المنتج ولا يوجد في هذه المرحلة أي استثمار أجنبي[2].

2 - **مرحلة النمو:** في هذه المرحلة يزيد الطلب على المنتج بصورة كبيرة ويتم الإقبال على شراءه في السوق المحلي وتبدأ الشركة المنتجة باستغلال ميزة امتلاك المنتج بصورة سريعة، فتقوم بتصديره إلى الأسواق المجاورة للاستفادة من تقارب الأذواق الاستهلاكية ويبدأ الطلب في الزيادة داخل السوق الخارجية، وعليه يتم زيادة الإنتاج استجابة لطلب السوق المحلي الدولي، وتركز الشركة في هذه المرحلة في حملاتها الترويجية على جودة ونوعية السلعة[3].

3 - **مرحلة النضج:** خلال هذه المرحلة يشهد المنتوج عملية نمو سريعة، وذلك بسبب توسع المستهلكين، كما تبدأ المنافسة في الظهور خلال تلك المرحلة، وهذا ما يدفع بالشركة إلى القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بإنشاء فروع إنتاج جديدة خاصة بها في الخارج من أجل حماية سوقها الذي خلقته في المرحلة الأولى من خلال التصدير، كما أن هناك مجموعة من الأسباب التي تدفع بالشركة إلى الاستثمار في الخارج ومعظمها دفاعية، حيث ترجع إلى عدم القدرة على المنافسة بسبب فرض الضرائب على الواردات من قبل الدولة المستوردة، ومن ثم ارتفاع ثمن السلعة في السوق المستوردة، مما يخفض الطلب عليها .كما قد يكون لتكاليف النقل والشحن دور في قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلا من القيام بالإنتاج في الدولة الأم ثم التصدير وما يحمله من تبعات[4].

4 - **مرحلة الانحدار والتدهور** تسمى بمرحلة شيوع التكنولوجيا لدى عامة الدول وفيها يسجلها يلي:[5]

- الانخفاض البارز في صادرات الدولة المخترعة بسبب شدة المنافسة، حيث هذه الأخيرة تسبّبت في ازدياد التكاليف الإنتاجية فيها، ممأدّى كل هذا إلى ارتفاع صادرات الدول المتقدمة الأخرى، ومنثم انخفاض تكاليف إنتاجها؛

---

[1] علي عباس، **إدارة الأعمال الدولية**، دار الحامد، الأردن، 2007، ص 165.

[2] رفيق نزاري، مرجع سابق، ص 16.

[3] ايمان مودع، مرجع سابق، ص 23.

[4] عبد الباسط بوزيان، **دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر : دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994-2004**، رسالة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف، (غير منشورة)، 2007، ص 36.

[5] فارس فضيل، مرجع سابق، ص 75.

- توجّه الدولة المخترعة بعدها إلى توطين إنتاجها في الخارج، وبالذات في الدول النامية أو منح تراخيص الإنتاج..، مما يمكّن الدول النامية من إنتاجه بتكلفة منخفضة تبعا لتوافر نسبة عالية من عناصر الإنتاج بتكلفة منخفضة بالمقارنة بتلك السائدة في الدولة الأصلية (المخترعة الأولى)؛
- تبعا لذلك وبعد تمكّن الدولة المخترعة من تجسيد إمّا التوطّن في الدول النامية أو التنازل عنه عبر منح الترخيص مثلا ومن تم إنتاجه، الأمر الذي يؤدي إلى الانخفاض التدريجي في صادرا ت الدول المتقدمة الأخرى، لكون أنّ الدول النامية التي كانت تستورده تضحى قادرة على إنتاجه محليا؛
- ومن ثم تتمكّن الدول النامية بعد ذلك من تصديره إلى الدولة المخترعة نفسها، وإلى الدول المتقدمة الأخرى، لتوافر عنصر الإنتاج اللازم في الدول النامية.

يكمن القول أن نظرية دورة حياة المنتوج ساهمت بشكل كبير في توسيع الإدراك حول أسباب حدوث ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر ،كما أنها ألقت الضوء على عناصر هامة مثل التوقيت والعامل الجغرافي والتقارب الثقافي في تفسير أسباب قيام الشركة بالاستثمار الأجنبي المباشر[1]، ورغم ذلك هناك العديد من الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية نوجز أهمها فيما يلي:

- اهتمامها بالاستثمار المتعلق بالمنتوج الجديد فقط، دون الاستثمار المتعلق بالمنتجات الموجودة في الأسواق مسبقا[2].
- عدم تمكنها من تحديد مسألة الاختيار بين نمط الإنتاج تحت الرخص ونمط الإنتاج الذي يقوم عن طريق الاستثمار المباشر[3].
- رغم اهتمام" فرنون "بالميزة التكنولوجية كأساس لتحديد الميزة الاحتكارية التي تعتبر مسؤولة عن قيام الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تعطي الولايات المتحدة الأمريكية ميزة نسبية عن غيرها، إلا أن هذه الميزة التكنولوجية ليست هي التي تدفع البلد للاستثمار الخارجي من خلال تحليل دورة حياة المنتج، ذلك أن الاستثمار لا يكون إلا في المرحلة الثانية والثالثة، أي بعد أن يفقد البلد ميزته النسبية التكنولوجية وتصبح التكنولوجيا المستخدمة نمطية ومنتشرة عالميا[4].
- اهتمت نظرية دورة حياة المنتج بتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أوروبا ثم إلى الدول الأقل نموا، بحيث تصبح هذه التفسيرات محصورة في الخمسينات والستينات، حيث كانت هناك اختلافات واضحة في مستوى التقدم التكنولوجي وتكلفة الإنتاج بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، أما في الوقت الراهن ومع التقارب الشديد في مستوى التقدم التكنولوجي وتكلفة الأجور والطلب المحلي، لايكون هناك أي أساس وراء قيام الاستثمارات المتشابكة فيما بين الدول الأوروبية إلى الولايات المتحدة، وبذلك تصبح هذه النظرية عاجزة عن تفسير أسباب قيام الدول النامية نفسها بالاستثمار الأجنبي المباشر[5].

---

[1] عبد الباسط بوزيان، مرجع سابق، ص 36.

[2] عبد الكريم كاكي، مرجع سابق، ص 83.

[3] المرجع نفسه، ص 83.

[4] عمار زودة، مرجع سابق، ص 115.

[5] الرجع نفسه، ص 115.

– بالرغم من إمكانية تطبيق هذه النظرية على بعض الصناعات المعقدة أو التي تتطلب استثمارا عالميا لم تبتعد عن السوق حتى الآن وليس من المتوقع أن تدخل بعض الصناعات مراحلها الثالثة أو الرابعة من دورة حياتها (الصناعات الفضائية، الصيدلانية المتقدمة، البصريات،الأدوات العلمية[1]...)

ثالثا. نظرية الحماية

و يقصد بها حماية الممارسات الوقائية من قبل الشركات الأجنبية لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج والتسويق أو الإدارة عموما إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار المباشر أو عقود التراخيص. فالشركات المستثمرة تستطيع تعظيم عوائدها إذا استطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة مثل بحوث التطوير والابتكارات أو أي عمليات أخرى جديدة، وذلك بإجرائها في سرية بموطنها الأصلي، حتى لا تزول صفة الاحتكار عنها وتبقى مسيطرة على الإنتاج في السوق.في هذا الشأن يرى هود وينج بضرورة احتفاظ الشركات الأجنبية بأحد الأصول (المعرفة، الخبرة، الاختراعات...) التي تحقق لها التميز المطلق بدلا من تصديره أو بيعه للشركات الأخرى في الدول المضيفة [2].وقد ظهرت أساليب حديثة لممارسة الحماية، قد تكون أكثر فعالية من تلك التي تستخدمها الشركات المستثمرة،مثل التعديلات التي وردت على اتفاقية الجات GATT والتي تمت بعد جولة أروغواي (1986–1993) والخاصة باتفاقية حقوق الملكية الفكرية، تلك الاتفاقية التي تهدف إلى حماية حقوق الملكية الفكرية،وقد التزمت بحقوق التأليف والنشر الواردة في معاهدة برن وحماية برامج الكمبيوتر،وحماية العلامة التجارية، والمعارف التقنية والأسرار التجارية،وبراءات الاختراعات..[3]

لذلك فضوابط الحماية وبراءات الاختراع تضمنها مواثيق دولية متفق عليها، بالتالي لا يوجد أي مبرر لقيام الشركات المستثمرة بحماية براءات الاختراع، ولكن ما تركز عليه النظرية هو دافع الحماية لتلك الشركات بأن تكون قراراتها داخلية وتعطي اهتماما أقل للإجراءات والضوابط الخاصة بالدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية، والممارسات الفعلية للشركات المستثمرة[4].

رابعا. نظرية الموقع

تهتم نظرية الموقع باختيار الدولة المضيفة حيث تركز على المحددات والعوامل الخاصة بالبيئة وبالموقع التي تؤثر على قرارات إقامة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة نظرا لارتباط هذه العوامل بتكاليف إقامة المشروع وإنتاجه وتشغيله وتسويقه وإداراته وهذا ما أكده جون دنينغ J.Dunning في تفسيره لنظرية الموقع حيث أوضح أنها تهتم بتكاليف العملية الإنتاجية والتسويقية والعوامل المرتبطة بالسوق وقد أشارت الكثير من الدراسات أن العوامل

[1] شوقي ناجي جواد، مرجع سابق، ص 52.

[2] عبد الله خبابة، مرجع سابق، ص 6.

[3] سعاد سالكي، مرجع سابق، ص 94.

[4] محمد مطرود السميران، **قياس الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاد الأردني** ، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية، (غير منشورة)، 2008، ص 35.

الموقعيةتؤثر على قرارات الشركات المتعددة الجنسياتللاستثمار المباشر في إحدى الدول المضيفة[1]، وكذلك الاختيار بين هذا النوع من الاستثمار وبين التصدير لهذه الدولة وغيرها من الدول المضيفةومن بين هذه العوامل:[2]

- العوامل التسويقية: منافذ التوزيع، وكالاتالإعلان، حجم الأسواق،درجة التقدم التكنولوجي؛
- العوامل المرتبطةبالتكاليف: مثل القربمن المواد الخام، انخفاض مستويات الأجور؛
- الإجراءات الحمائية: التعريفة الجمركية،القيود المفروضةعلى الاستيراد والتصدير؛
- العوامل المرتبطةبمناخ الاستثمارالأجنبي: مثل الاتجاه العام نحو مدى قبول الوجود الأجنبي، القيود المفروضة على الملكية الأجانب، حرية إجراءات تحويل العملات الأجنبية، الوعي الاستثماري...

بالإضافة إلى العوامل التالية[3]:

- الحوافز والامتيازاتوالتسهيلات: التي تمنحها حكومات الدول المضيفةمن أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي زيادة التدفقات الاستثماريةوما تحققه من استفادةبالنسبةللدول المضيفة؛
- عوامل أخرى: مرتبطة بالأرباح والمبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي،مدى توافر الثروات الطبيعية، والقيود على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال، إمكانية التهرب الضريبي...

خامسا. نظرية الموقع المعدلة

قام كل من "ربوك Robok" و"سيموندس Simondos " بإضافة بعض المحددات والعوامل التي قد تؤثّر على الاستثمارات الأجنبيةمن خلال نظرية الموقع المعدلة[4]، وقد تم تقسيم هذه العوامل إلى ثلاثة مجموعات هي:

- ***العوامل الشرطية***

وتتمثل في:[5]

- خصائص المنتج: والمتمثلةفي نوع السلع واستخداماتهاودرجة حداثتها ومتطلبات الفنية والمالية والبشرية لإنتاج السلع
- الخصائص المميزة للدولة المضيفة: طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل ومدى توافر الموارد البشرية والطبيعية،مدى التقدم الحضاري وخصائص البيئة السياسية والاقتصادية...
- العلاقات الدولية للدول المضيفةمع الدول الأخرى: نظم النقل والاتصالات بين الدول المضيفة والدول الأخرى، الاتفاقيات الاقتصاديةوالسياسية التي تساعد على حرية انتقال رؤوس الأموال والمعلوماتوالبضائع والأفراد...

---

[1] رفيق نزاري، مرجع سابق، ص 18.

[2] عبد الرحمن الهيني نوزاد، منجد عبد اللطيف الخشالي، **مقدمة في المالية الدولية**، دار المناهج، الأردن، 2007، ص 170.

[3] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، ص ص 403، 404.

[4] حمزة بن حافظ، مرجع سابق، ص 75.

[5] عبد الله خبابة، مرجع سابق، ص 7.

➢ ***العوامل الدافعة***

وتتمثل في:[1]

- الخصائص المميزة للشركة: مدى توفر الموارد المالية والبشرية والفنية أو التكنولوجية، حجم الشركة.
- المركز التنافسي: المقدرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة التهديدات والأخطار التجارية...

➢ ***العوامل الحاكمة***

وتتمثل في:[2]

- الخصائص المميزة للدولة المضيفة: القوانين واللوائح الإدارية، ونظم الإدارة والتوظيف وسياسة الاستثمار، والحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية..
- الخصائص المميزة للدولة الأم: القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية والمنافسة، ارتفاع تكاليف الإنتاج
- العوامل الدولية: الاتفاقيات المبرمة بين الدولة المضيفة والدولة الأم، والمبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة.

سادسا. النظرية الانتقائية

تعد النظرية الانتقائية لـــ "دنينغDunning" نظرية شاملة في تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، وعرفت بنموذج الملكية/الموقع/الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية[3] وقد افترض "دنينغ" أنه لابد من توفر ثلاث شروط أساسية حتى يتم اتخاذ قرار بالدخول في استثمار أجنبي المباشر، وتتمثل هذه الشروط[4] في:

- تملك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل في مواجهة المؤسسات المحلية في الدول المضيفة، قد تكون هذه الميزات ملموسة أو غير ملموسة مثل التكنولوجيا أو الإدارة المعرفية أو الاسم التجاري، أو رأس المال، كل هذا يشجعها على القيام بالاستثمار.
- أفضلية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا مثل التصدير أو التراخيص
- أن تتوافر للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة، مثل: انخفاض الأجور واتساع السوق وتوافر المواد الأولية.

يعتمد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لبلد ما في فترة زمنية معينة على مزايا الملكية والاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية للشركات المستثمرة في هذه الدولة وعلى المزايا المكانية للدولة المضيفة، كما أن هذه المزايا ديناميكية

[1] عبد الكريم كاكي، مرجع سابق، ص 86.

[2] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مرجع سابق، ص 406.

[3] أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص ص 32-33.

[4] كريمة قويدري، مرجع سابق، ص 19.

ويمكن أن تتغير عبر الزمن، فمزايا الموقع واختلافها بين الدول قد تدفع إلى الاستخدام الداخلي للميزة الاحتكارية، وفي نفس الوقت قد يوفر الاستخدام الداخلي للميزة الاحتكارية مزيد من مزايا المُلكية

بالرغم من نجاح "دنينغ" في دمج ثلاثة مداخيل جزئية مختلفة في نظرية واحدة فسرت إلى حد كبير الاستثمار الأجنبي المباشر ودلك من أهم مميزات هذه النظرية إلا أن "بكلي Bacli" أشار إلى أن النظريةلم تحاول شرح العلاقة بين مزايا الملكية والتدويل ومزايا التمركز في سوق البلد المضيف وتطور هذه العناصر عبر الزمن يحتويها الغموض، حيث تعرضت النظريةلكل عنصر من تلك العناصر بشكل منفرد دون الإشارةلعلاقة التأثير والتأثر فيما بينها، كما أن معالجةفكرة مميزات الملكية على انفراد غير مجدية وعديمة القيمة لأن فكرة تدويل النتاج بدون مزايا راجعة لقدرات الشركةالتكنولوجيةوالإدارية[2].

هناك الكثير من العوامل المؤثرة على قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة المضيفة بمعنى أن قرار الشركات الخاص بالاستثمار في بلد دون آخر لا يرجع إليها فقط ولا للدولة المضيفة وإنما بتلاؤم شروط كلا الطرفين وذلك لما للاستثمار الأجنبي المباشر من آثار مختلفة ناجمة عنه تؤثر على الطرفين وفي هذا المبحث سنتعرض أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والآثار الناجمة عنه .

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

وتعني مجموعة العوامل المتنوّعة التيتتحكّم وتؤثر بشكل بارز على توجّهات تدفقاتهسواء الجغرافية أو القطاعية، إلى جانب قرارات تجسيده، وأيضا قراراتاختيار مواقعه. وهذا ما يعني بصورة واضحة أن هذه العوامل في حدّ ذاتها تكون مرتبطة بأطرافه المختلفةالمستثمر الأجنبي والدولة الأم من جهة، ومن جهة أخرى الدولة المضيفة وما يميزها من ظروف.

أولا.محددات المستثمر الأجنبي

يبني المستثمر قراره بالاستثمار بناء على محددات منها:

- معدل العائد على الاستثمار: يعتبر معدل العائد على الاستثمار أحد العوامل الهامةوالرئيسيةفي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن القاعدة العامة هي أن المستثمر الأجنبي لا يتجه إلى الاستثمار الأجنبي في الخارج إلا إذا توقع عائدا أعلى[3].
- تكاليف الإنتاج وبموجبه تندفع الشركات الأجنبية إلىاختيار موقع استثماراتها المباشرة في الدول التي تتميز بتكاليف الإنتاجمنخفضة وغير مجحفة[4].

[1] أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص 34.

[2] كريمة قويدري، مرجع سابق، ص 20.

[3] عبد الكريم كاكي، مرجع سابق، ص 71.

[4] فارس فضيل، مرجع سابق، ص 49

- التكنولوجيا: يمتلك المستثمرين الأجانب قدرات تكنولوجية هائلة وهي الميزة التي تمتاز بها وتعطيها التفوق، وهذا راجع إلى إنفاقها الكبير على البحوث والاكتشافات، وتخصيص ميزانيات كبيرة لذلك بهدف الوصول إلى اكتشافات متواصلة، من أجل تغطية احتياجات السوق وتلبية رغبات المستهلكين، والخروج باستمرار بمنتجات جديدة. هذه التكنولوجيا الدقيقة التي تفتقر إليها الدول المضيفة، هي الدافع الذي يجعل هذه الشركات تستقر في هذه الأسواق لسهولة السيطرة عليها[1].
- الحوافز المالية والتمويلية: تلعب حوافز الاستثمار التي تمنحها الدول النامية للمستثمر الأجنبي دورا هاما في جذب الاستثمار الأجنبي، لاسيما عندما تمنح هذه الحوافز لتكون عوضا عن انعدام المزايا النسبية الأخرى في الدول المضيفة للاستثمار[2]، وتمثل هذه الحوافز في:
  - الحوافز المالية: تتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية ومن أهم أشكالها الإعفاءات الضريبية المؤقتة ائتمانات ضريبة الاستثمار، الاستهلاك المعجل للأموال الرأسمالية، إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية أو من ضرائب الواردات الأخرى، بالإضافة إلى حوافز التصدير، علاوة على الحوافز الخاصة التي تطبق لتشجيع الاستثمار في المناطق الحرة لكل مراحل الصادرات[3].
  - الحوافز التمويلية: تتمثل الأنواع الأساسية منها في الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال، الإنتاج، تكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري، وفي الائتمان الحكومي المدعم، وكذلك مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة، تأمين حكومي بمعدلات تفضيلية لتغطية أنواع معينة من المخاطر مثل مخاطر تغير أسعار الصرف أو المخاطر غير التجارية مثل التأميم والمصادرة[4].
  - الحوافز الأخرى: تشمل المعاملة التفضيلية للاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات الصرف مثل ضمان تحويل رأس المال و الأرباح إلى الخارج، وتشمل أيضا تزويد المستثمر بالخدمات الأساسية مثل تنفيذ وإدارة المشروعات، تزويد المستثمر بمعلومات عن السوق، توفير المواد الخام، تقديم النصح بخصوص عمليات الإنتاج وفن التسويق، المساعدة في التدريب، تزويد المستثمر بالبنية الأساسية من أرض ومباني ومرافق عامة بأسعار تقل عن الأسعار التجارية، وتسهم هذه الحوافز في تخفيض تكاليف إنشاء المشروعات بشكل غير مباشر وبالتالي إمكانية تحقيق معدل عائد مرتفع[5].
- قانون حماية الملكية الفكرية: يساهم وجود نظم قانونية لحماية الملكية الفكرية كتشجيع وحماية الإبداع الفكري الوطني منه والأجنبي، تشجيع الإنفاق على البحث والتطوير من طرف المستثمر الأجنبي، تشجيع وحماية نقل

[1] عبد الكريم كاكي، مرجع سابق، ص 72.
[2] المرجع نفسه، ص 76.
[3] المرجع نفسه، ص 76.
[4] أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص 39.
[5] المرجع نفسه، ص 40.

التقنية وتوطينها في الدول المضيفة وحماية المستهلك من الغش والتقليد التجاري، في توفير بيئة تشريعية مواتية لجذب الاستثمارات الأجنبية[1].

ثانيا. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص للدول المضيفة

حتى تنساب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو البلدان المضيفة يجب أن تتوفر بيئتها على العناصر التالية:

1. **المحددات السياسية والتشريعية**

- **المحددات السياسية:** إن توفر استقرار النظام السياسي يعتبر شرطا أساسيا لا يمكن الاستغناء عنه ويتوقف عليه الاستثمار، فحتى إذا كانت المردودية المتوقعة للاستثمار كبيرة فلا يمكن الاستثمار في ظل غياب الاستقرار السياسي[2].
- **الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار:** إن وجود الإطار التشريعي والتنظيمي المنظم لأنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر من العوامل الهامة المؤثرة على اتجاهات الاستثمارات الأجنبية، وربما يعتبر أهم محدد، فهو يعطي الثقة والأمان للمستثمر الأجنبي، ويؤثر إيجابيا على اتجاهاته نحو البلد المضيف للاستثمار، وبالتالي انجذاب رؤوس الأموال من الخارج اتجاه الاقتصاد المحلي[3].

2. **المحددات الاقتصادية**

تعتبر المحددات الاقتصادية أهم مدخل يعتمد عليه صانع قرار الاستثمار الأجنبي المباشر لتوجيه رؤوس أمواله نحو الخارج، لما لها من جوانب تأثيرية مهمة على سير المشروع الاستثماري على مستوى الدول المضيفة، وفيما يلي سيتم عرض أهم المحددات الاقتصادية التي تلعب دورا هاما في بناء المناخ الجاذب للاستثمار الأجنبي المباشر.

- **حجم السوق واحتمالات النمو**

يعد حجم السوق واحتمالات النمو من العوامل الهامة المؤثرة على قرار توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر، فكبر حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي إلى تزايد تدفق هذه الاستثمارات، ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد السكان، فالمقياس الأول يمكن اعتباره مؤشرا للطلب الجاري، أما المقياس الثاني فيعد مؤشرا للحجم المطلق للسوق وبالتالي للاحتمالات المستقبلية.

ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي كمقياس لحجم سوق الدولة المضيفة يؤدي إلى ارتفاع فرص التقدم والتحسن في الاقتصاد الوطني وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لإشباع الرغبات الجديدة التي سوف تتولد مع كل نمو في هذه المعدلات[4].

---

[1] غريب بولرباح، **العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر** ، *مجلة الباحث*، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 10، 2012، ص 104.

[2] خالد راغب الخطيب، مرجع سابق، ص 218.

[3] عبد الكريم كاكي، مرجع سابق، ص 73.

[4] عمار زودة، مرجع سابق، ص 121.

❖ **سياسة اقتصادية كلية مستقرة**

إن وجود بيئة كلية مرحبة بالاستثمار وتتمتع بالاستقرار من العناصر الأساسية في تشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي بصفة خاصة، لأنها تعطي إشارات سليمة لكل من المستثمر المحلي والأجنبي [1]، ويتمثل الاستقرار الاقتصادي في تحقيق جملة من توازنات الاقتصاد الكلي وتوفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار ومن أهم المؤشرات الاقتصادية لجذب الاستثمار الأجنبي نذكر:

توازن ميزان المدفوعات: باعتبار أن ميزان المدفوعات هو المرآة العاكسة للوضعية الاقتصادية للبلد،فإذا كان هذا الأخير يعاني من خلل فمن الممكن أن يّتخذ البلد إجراءات تقييدية قد لا تكون في صالح المستثمر منها قيود وحقوق جمركية عالية،تخفيف من الإنفاق على إعداد البنى التحتية وغيرها... من شأنه أن يعيق الاستثمار الأجنبي المباشر[2].

التضخم: إن معدلات التضخم المرتفعة تعد مؤشر على عدم استقرار الاقتصاد الكلي وعن عجز الحكومة في التحكم في السياسة الاقتصادية الكلية، وهذا بدوره غير مشجع على الاستثمار، فمعدلات التضخم المرتفعة تؤثر سلبا على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر[3].

سعر الصرف: يعتبر سعر الصرف الأجنبي من المحددات الهامة للاستثمار الأجنبي المباشر، فالشركات الأجنبية تتعامل بردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف ويؤثر معدل الصرف على تدفق هذا الاستثمار من ناحيتين:

الأولى: تتعلق بانخفاض قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية في الدول المضيفة، مما يترتب عليه انخفاض القيمة الحقيقية لتكاليف المشروع، وهذا يحفز المستثمر الأجنبي على زيادة استثماراته المباشرة في الدولة المضيفة.

الثانية: وتتمثل في مدى استقرار حصيلة أرباح المشروع عند تحويلها للخارج، ويحفز ذلك تدفق الاستثمارات الأجنبية، أو يحدث العكس في حالة عدم استقرار أسعار الصرف[4].

❖ **درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي**

يميل الاستثمار الأجنبي إلى التوجه نحو الاقتصاديات المفتوحة وبعيدا عن الاقتصاديات المغلقة، لعدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج الأمر الذي يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها، وعدم وجود أية إختلالات في هذه الأسواق (عناصر الإنتاج)، فالاستثمارات الأجنبية المباشرة تميل بطبيعتها إلى الاقتصاديات المفتوحة على العالم الخارجي، ضمانا للعائد الكبير[5].

❖ **القوة التنافسية للاقتصاد الوطني:** تمثل القوة التنافسية للاقتصاد القومي أحد العوامل الرئيسية في جذب الاستثمارات الأجنبية، ذلك أنه كلما تحسن المركز التنافسي للاقتصاد القومي كلما كان ذلك مدعاة للمزيد من

---

[1] أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص 36.

[2] حمزة بن حافظ، مرجع سابق، ص 105.

[3] يحيى سعيدي، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه دولة، تخصص علوم اقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، (غير منشورة)، 2007، ص 114.

[4] فريد أحمد قبلان، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات**، دار النهضة العربية، مصر، 2008، ص 48.

[5] المرجع نفسه، ص 23.

الاستثمارات الأجنبية، والعكس صحيح، ولعل هذا يرجع إلى أن ازدياد المركز التنافسي معناه ازدياد قوة وقدرة الاقتصاد القومي على م واجهة أية ظروف خارجية وامتصاصها، مما يشجع على المزيد من فرص الاستثمار لضمان تحقيق الربحية المطلوبة التي يسعى من أجلها المستثمر الأجنبي[1].

- **بنية أساسية مناسبة** يعتبر توفير بنية أساسية مناسبة محددا هاما ورئيسيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة، إذ أنها تساهم في تخفيض تكلفة الأعمال للمستثمر ومن ثم رفع معدل العائد على الاستثمار، فخطوط النقل الحديثة بأنواعها المختلفة تسهل من عملية الوصول داخل الدولة المضيفة وكذلك للعالم الخارجي، كما أن وجود وسائل اتصالات ذات كفاءة عالية تمكن من سهولة وسرعة الاتصال بين فروع الشركات متعددة الجنسيات في الدولة المضيفة والمركز الرئيسي في الدولة الأم كما تساعد في عملية تبادل البيانات والمعلومات بين الفروع والمركز[2].
- **تكلفة اليد العاملة:** تبحث معظم الشركات الأجنبية عن الاستثمار في الدول التي تتميز بعمالة منخفضة التكاليف وعالية الكفاءة، وهو ما يفسر اتجاه الاستثمارات إلى بعض الاقتصاديات مثل جنوب شرق آسيا[3].
- **الناتج المحلي الإجمالي** يعتبر الناتج المحلي الإجمالي محددا أساسيا للشركات الأجنبية التي تبحث عن النمو أو النفاذ إلى الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها من أسواق الدول المضيفة، وتلاءم الدول ذات الناتج المحلي الكبير كثير من الشركات المحلية والأجنبية خاصة تلك التي تعمل في الخدمات غير القابلة للاتجار، وذلك لأن الطريقة الوحيدة لتقديمها لأسواق الدول المضيفة تتم من خلال إقامة فروع لها في تلك الدول، كذلك يساعد كبر حجم الناتج المحلي، الشركات التي تعمل في المنتجات القابلة للاتجار على تحقيق اقتصاديات الحجم[4]
- **تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي والجهوري والدولي:** إن التكتلات الإقليمية والجهوية خاصة بالنسبة للدول النامية تعزز قدرة هذه الدول على تعبئة مواردها وترقية التبادلات البينية، مما يعزز فرص الاستثمارات البينية التي تؤدي إلى دفع التنمية الاقتصادية بهذه البلدان، وأيضا إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، طمعا في رحابة السوق المشتركة بينهما، وطلبا للفرص المتاحة فيها[5].

وخلصت دراسة لصندوق النقد العربي سنة 2008 لتحديد العوامل المحفزة (المحددة) على الاستثمار في الدول العربية إلى أن أهم العوامل تتمثل في تنوع سلة صادرات الدولة المضيفة أساسا (عاكسا أهمية عملية المصادر داخليا)، يتبعه اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي (الذي دفع الاستثمارات الأوربية إلى دول المغرب العربي)، يليه تقليص الحواجز الجمركية وسعر صرف العملة مقابل الدولار الأمريكي[6]

---

[1] عبد الكريم كاكي، مرجع سابق، ص 57.

[2] أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص 38.

[3] كمال شري، **تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية : دراسة حالة الجزائر، تونس، المغرب خلال الفترة (2005-2010)**، *مجلة البحوث والدراسات العلمية*، جامعة الدكتور يحيى فارس، العدد 06، مارس 2012، ص 267.

[4] عمر صقر، **العولمة وقضايا معاصرة**، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 51.

[5] عبد الكريم كاكي، مرجع سابق، ص 75.

[6] غريب بولرباح، مرجع سابق، ص 104.

المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

تمثل الآثار المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر موضوعا لجدل قوي بين المؤيدين والمعارضين له، وهذا من خلال ترجيح آثاره الإيجابية السلبية أو العكس في الأجل القصير والمتوسط والطويل، لذا وفي ما يلي عرض لأهم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر الإيجابية والسلبية وأكثرها تداولا في الأدبيات الاقتصادية، وذلك بهدف تعظيم المكاسب والتخفيض من أعباء هذا النوع من الاستثمار.

أولا. الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر

يحقق الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من المزايا والمكاسب للدول المضيفة ممكن ايجازها في النقاط التالية.

❖ **الأثر على التقدم التكنولوجي**

تعرف التكنولوجيا على أنها "مجموعة المعارف والمهارات اللازمة لتصنيع منتج معين، وإقامة الآلية الملائمة لإنتاجه". و تمثل أيضا "جميع الاختراعات والإبداعات اللازمة لعملية التطور الاقتصادي والاجتماعي والتي تتم خلال مراحل النمو المختلفة"[1]. لذلك تسعى العديد من الدول النامية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لاعتقادها بأن ذلك النوع من الاستثمارات قد يكون وسيلة هامة لنقل التكنولوجيا لتلك الدول. والتكنولوجيا بمفهومها الواسع لا تقتصر على سلسلة العمليات الإنتاجية، الفنية فقط بل تمتد لتشمل المهارات والقدرات التنظيمية والإدارية والتسويقية[2]، ويمكن نقل التكنولوجيا بين جهة وأخرى بواسطة قنوات متعددة كالرخص الصناعية، المشاريع المشتركة للاستثمار الأجنبي المباشر، واستيراد معدات إنتاج السلع الرأسمالية، كما يمكن أن تتم عملية نقل التكنولوجيا من خلال مشروعات الشراكة عن طريق تنشيط الطلب على منتجات تتضمن محتوى تكنولوجي أكثر حداثة [3]، ويظهر أثر نقل التكنولوجيا بشرط قدرة البلد المضيف على التعلم من خلال احتكاك الشركات المحلية بالشركة الأجنبية الموردة للتكنولوجيا العلية والجديدة، خاصة إذا تتبع ذلك مساعدة تقنية وتكوينا للعمال المحليين، كما أن المنافسة التي تمارسه الشركات الأجنبية على الشركات المحلية، تدفع بها إلى إدخال التكنولوجيات الحديثة لضمان البقاء والاستمرار[4].

❖ **الأثر على ميزان المدفوعات**

للاستثمار الأجنبي المباشر أثر على ميزان المدفوعات في الدول المدفوعات في الدول المضيفة، وذلك من خلال التأثير على الحساب الجاري بطريق سلبي أو إيجابي[5]، فالأثر الإيجابي يتمثل في تدفق رؤوس الأموال

---

[1] عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005**، أطروحة دكتوراه، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، الجزائر، (غير منشورة)، 2008، ص 116.

[2] محمد زيدان، **الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال** ، *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا* ، العدد الأول، 2004، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 135.

[3] عبد العزيز عبدوس، دحماني ادريوش، **الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة لزيادة التنافسية للدول (تجربة الجزائر)** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، المركز الجامعي بشار، 4-5 جانفي 2008، ص 9.

[4] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية –دراسة تحليلية تقييميه** –، ديوان الدبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 253.

[5] بندر بن سالم الزهراني، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية : دراسة قياسية للفترة 1970-2000**، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، (غير منشورة)، 2004، ص 26.

الأجنبية وزيادة رأس المال في الدول المضيفة، ويتم ذلك بلجوء الشركات الأجنبية إلى بيع عملاتها للحصول على العملة الوطنية التي تحتاجها لتمويل مدفوعاتها المحلية، وقد تساهم لاحقا في تخفيض النقص في احتياطي النقد الأجنبي إذا ما وجهت تلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة فرصة دخول الشركات المحلية للأسواق العالمية مما يؤدي لإلى زيادة حجم الصادرات لتلك الشركات[1]

❖ **الأثر على العمالة**

يمكن أن تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في توفير فرص العمالة، وذلك في ضوء الاعتبارات التالية:[2]

- وجود الشركات الأجنبية سوف يؤدي إلى إنشاء علاقات تكامل رأسية أمامية، وخلفية بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في الدولة من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة، أو المواد الخام للشركات الجديدة، وتنشيط صناعة المقاولات وغيرها ومن ثم توفير فرص جديدة للعمل؛
- إن قدرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على إحداث أثر إيجابي على العمل تتوقف على مضمون هذا الاستثمار، ويكون توفير مناصب كبيرة في حالة إنشاء وحدات إنتاج جديدة؛
- تعمل أغلب الشركات الأجنبية على منح تسهيلات وبرامج من أجل تدريب عمالها، وتكون درجة التدريب في فروعها الخارجية مماثلة لما توفره في البلد الأم، إضافة إلى ذلك فإن بعض الشركات الأجنبية تميل إلى المغالاة في المكافآت النقدية والتدريبات الفردية بينما البعض الآخر يعتمد على التدريب، كما أن الفروع الكبيرة تقدم برامج رسمية ومتخصصة لعمالها بينما البعض الآخر يعتمد على التدريب الجماعي والمكافآت غير النقدي للراغبين في التدريب، كما أن الفروع الكبيرة تقدم برامج رسمية ومتخصصة لعمالها بينما تهتم الفروع الصغيرة ببرامج التدريب المؤقتة وغير الرسمية وكل هذا يؤدي إلى رفع مستوى إنتاجية العمالة؛
- إن الشركات متعددة الجنسيات سوف تقوم بدفع الضرائب على الأرباح المحققة، وهذا سيؤدي إلى زيادة عوائد الدولة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، فإن زيادة هذه العوائد الدولة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، فإن زيادة هذه العوائد سوف تمكن من إنشاء مشروعات استثمارية جديدة ومن ثم توفير فرص جديدة للعمل.

❖ **الأثر على النقد الأجنبي**

تؤكد الدراسات الاقتصادية الحديثة قدرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على زيادة حصيلة الدول المضيفة من النقد الأجنبي، وذلك بسبب ما لديها من موارد مالية ضخمة وما يترتب على وجودها من ارتفاع في معدل تدفق وتنوع المساعدات والمنح المالية من المنظمات الدولية. وتتوقف زيادة حجم التدفق من النقد الأجنبي للدول النامية المضيفة على العوامل التالية:[3]

[1] إيمان مودع، مرجع سابق، ص 33.

[2] سورية زرقين، مرجع سابق، ص 66.

[3] إيمان مودع، مرجع سابق، ص 34.

- شكل الاستثمار أو نمط الملكية للمشروع الاستثماري والذي تبرز أهميته في إعادة استثمار جزء كبير من أرباح المشروعات المملوكة بالكامل؛
- حجم رأس المال الذي يجلبه المستثمر الأجنبي في بداية الاستثمار؛
- مقدار القروض الممنوحة للشركات المستثمرة من البنوك المحلية؛
- حجم الأرباح المعاد استثمارها؛
- حجم المشروع الاستثماري ومدى انتشاره داخل الدولة المضيفة.

ثانيا. الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر

إن تخوف الدول النامية من الاستثمار الأجنبي المباشر يبقى مبررا في ظل الآثار التي يمكن أن يصحبها تدفق الاستثمار الأجنبي التي يمكن ايجازها في النقاط التالية.

❖ **التأثير على ميزان المدفوعات**

بالرغم من الآثار الإيجابية التي تصاحب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات للدول المضيفة إلا أنها قد تنقلب إلى آثار سلبية، حيث أن نشاط الشركات متعددة الجنسيات سوف يدفعها إلى استيراد السلع الوسيطة والخدمات، إضافة إلى تحويل أرباح هذه الشركات إلى الخارج ودفع الفوائد عن التمويل الخارجي ودفع مقابل براءات الاختراع والمعونة التقنية، علاوة عن تحويل العمال الأجانب جزء من أجورهم إلى دولهم وهو ما يترتب عليه زيادة العبء على ميزان المدفوعات وبالتالي حدوث العجز مرة أخرى[1].

❖ **التأثير على هيكل السوق**

تتمتع الشركات الأجنبية المستثمرة بوضع احتكاري في أسواق الدول المضيفة، وذلك راجع إما لانفراد تلك الشركات بإنتاج أصناف أو سلع متميزة لا يتوفر لها بدائل في تلك الأسواق، أو تلك الشركات، أو تلك الشركات التي تستحوذ على شريحة كبيرة من طلب السوق لتلك السلع في الدولة المضيفة التي تكفل لها القيادة السعرية، لذا من الآثار السلبية التأثير على السوق الوطنية من خلال تعريض العديد من الشركات المحلية إلى مشاكل في تصريف منتجاتها[2]، ومن جانب آخر فالشركات المحلية ذات القدرة الضعيفة في الابتكار، قد تضطر إلى الزوال، أو الاكتفاء بشرائح محدودة من الأسواق المهملة من قبل الشركات متعددة الجنسيات[3]

❖ **زيادة الاستهلاك**

إن وجود الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية يؤدي إلى جذب أنماط جديدة من الاستهلاك تتلاءم وخصائص هذه البلدان ومتطلبات التنمية فيها، ويرجع ذلك لما تقوم به هذه الشركات الأجنبية ببحوث التسويق

[1] المرجع نفسه، ص 34.

[2] محمد زيدان، مرجع سابق، ص 134.

[3] عبد الكريم كاكي، مرجع سابق، ص 93.

للتعرف على ظروف السوق وأذواق المستهلكين والتنبؤ بالمتغيرات المحتملة على المستوى الإنتاجي، الاستهلاكي والتوزيعي كما تقوم أيضا بأعمال الدعاية والإعلان التي تهدف إلى استدامة الطلب على منتجاتها ولهذه الشركات شبكات توزيع واسعة مما يساعد على بسط سيرتها في الأسواق الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات الاستهلاك، ولا شك أن ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك يؤدي إلى انخفاض المكون الرأسمالي أو انخفاض الميل الحدي للادخار، مما يترتب عليه التأثير على تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلدان النامية فضلا عن استمرار اعتماد هذه البلدان على دول أخرى في تمويل برامج التنمية الشاملة في الكثير من المجالات والنتيجة الطبيعية والمتوقعة لكل هذه الآثار هي انخفاض المكون الرأسمالي أو انخفاض الميل الحدي للادخار، مما يترتب عليه التأثير على تمويل برامج التنمية الشاملة في الكثير من المجالات والنتيجة الطبيعية والمتوقعة لكل هذه الآثار هي انخفاض الكفاءة الاقتصادية لهذه البلدان[1]

❖ **زيادة معدلات البطالة**

يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة معدلات البطالة في الدول المضيفة خاصة الدول النامية عندما تقوم الشركات الأجنبية بإدخال تقنياتها الكثيفة برأس المال لهذه الدول، ومن الممكن أن تكون هذه التكنولوجيا غير ملائمة لدول المضيفة التي تتمتع بوفرة نسبية في الأيدي العاملة، فمن المحتمل أن تقوم الشركة الأجنبية بتوظيف قدر قليل من العمال الذين يتمتعون بنوعية تكوين عالية[2]

أما في حالة شراء مشاريع ومؤسسات قامة والتي تتم في إطار خوصصة المؤسسات المحلية التي تتميز عادة بوجود فائض في عدد عمالها، فلن يؤدي إلى توفير فرص عمل جديدة بل عادة ما يقلصها ويساهم في في زيادة عدد البطالين وليس تخفيض عددهم لأن المستثمر الأجنبي يحاول التخفيض من تكاليف الإنتاج[3]

والذي يؤكد ذلك أنه حين تضاعف مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي ما بين1985–1992 ثلاث مرات، إلا أن مناصب العمل التي وفرتها الشركات الأجنبية لم ترتفع في نفس الفترة إلا بـ12%[4].

❖ **أثر على السياسة الاقتصادية ومفهوم السيادة والاستقلال**

يثير المعارضون للاستثمارات الأجنبي المباشرة بعض القضايا المتعلقة بتأثير تلك الاستثمارات على السياسة العامة للدولة المضيفة وكذا قابليتها للخضوع لضغوط الحكومات الأجنبية بشكل غير مباشر من خلال الشركات متعددة الجنسيات، وكذا تعرض المصالح الوطنية للدولة المضيفة لهذه الضغوط أيضا، ومن ثم فإن نشاط تلك الشركات متعددة الجنسيات يؤدي إلى إنشاء طبقة من المنتفعين ترتبط مصالحها بمصالح تلك الشركات، حيث تضم طبقة المنتفعين مجموعة من التجار والموردين والسماسرة وغيرهم وبشكل هؤلاء مجموعة ضغط للدفاع عن تلك الشركات ولو على حساب المصلحة الوطنية[5] والمثال على ذلك التهمة الموجهة ضد الاستثمار الأمريكي الأجنبي

---

[1] سورية زرقين، مرجع سابق، ص 87.

[2] علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي –نظريات وسياسات–**، دار المسيرة، ط2، الأردن، 2010، ص 252.

[3] عبد الكريم بعداش، مرجع سابق، ص 115.

[4] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 252.

[5] محمد زيدان، مرجع سابق، ص 135.

المباشر في الدول النامية، وهذا ما حدث عام1973 في التشيلي عندما أسقطت الشركة العملاقة الأمريكية للبرق والهاتف الرئيس سلفادور أليندي المنتخب ديمقراطيا في التشيلي[1]

❖ **التأثير على البيئة**

تسبب أنشطة الشركات الأجنبية التي تتوطن في الدول النامية في تفاقم مشكلة البيئة خاصة تلك الاستثمارات في الصناعة الاستخراجية والصناعات الكيميائية، ذلك لأنها تستند إلى تقنيات محظورة في مواطنها الأصلية بسبب الاهتمام المتزايد بالبيئة في حين لا تولي معظم الدول النامية أدنى اهتمام بذات الموضوع[2]

[1] علي عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 252.

[2] ايمان مودع، مرجع سابق، ص 36.

خلاصة الفصل

في فصلنا هذا تحدثنا عن ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم النظريات التي قامت بتفسيره بالإضافة إلى محددات جذب الاستثمار الأجنبي والآثار الناجمة عنه،وانطلاقا من المعلومات السالفة، يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير كبير على الدول المضيفة من خلال المكاسب التي تحققها هته الأخيرة. إلا انه لا يمكن المبالغة فيه بالشكل الذي يعكس ضعف مؤسسات تلك الدول إذ يجب عليها الحذر من الآثار المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر، بالاستعداد لاستغلاله من خلال التركيز على تهيئة مناالإستثمار لكافة أنواع رأس المال المحلي والأجنبي على السواء.

وفي الأخير يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس مجرد نقل الملكية من الأشخاص المحليين إلى الجانب، لكن أيضا آلية تتيح للمستثمرين الأجانب ممارسة الإدارة والسيطرة على منشآت الدول المضيفة.

ومن هذا المنطق كان لابد على هذه الدول من بينها الجزائر العمل على التحكم في البيئة الاستثمارية لجذب أكبر قدر ممكن من هذا النوع من الاستثمارات لذا سنتطرق في الفصل الثالث على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

تمـــهيـــــــد

لقد أدى تطور العلاقات الاقتصادية وزيادة المنافسة في مختلف دول العالم إلى ظهور تجمعات من شأنها التقليل من المخاطر الاقتصادية التي تواجه كل دولة على حدا، حيث أصبحت تسعى إلى التنسيق فيما بينها لزيادة فعالية عمليات الإنتاج والتبادل وتحقيق قوة اقتصادية موحدة في إطار تكتلات إقليمية ودولية تربطها علاقات محكومة من خلال المصالح الاقتصادية باعتبارها المحرك الأساسي والدافع القوي للاندماج الاقتصادي فيما بينها. وأمام هذه التطورات وحركة التكتلات الاقتصادية العالمية بقيت الدول المتخلفة بعيدة كل البعد عن ركب التطور الاقتصادي نتيجة اعتمادها أساسا على الثروات الباطنية فقط، وفي محاولة تداركها هذا العجز، ظلت الدول النامية تعتمد على مساعدات الدول المتقدمة لفترة طويلة من الزمن إلى أن برزت ظاهرة الشراكة كبديل عن المساعدات الموجه للدول النامية التي كانت سائدة من قبل.

والجزائر باعتبارها من دول حوض المتوسط وفي ظل هذه التطورات، رأت في الشراكة ضرورة حتمية اثر التغيرات التي حصلت في الميدان السياسي، والاقتصادي خلال الآونة الأخيرة وذلك عن طريق تأسيس عمليات وعقود شراكة أجنبية وسعيها جاهدة إلى التفاوض والمنافسة من أجل الحصول على أفضل العقود من اجل رفع الأداء الاقتصادي

إن أهم المحاور الأساسية للتقارب الأورو جزائري يتمثل في إنشاء منطقة التبادل الحر، وهو من شأنه أن يفسح المجال للتعاون الاقتصادي والاجتماعي والسياسي مما ينتج عنه أثار مختلفة قد تكون ايجابية أو سلبية على الاقتصاد الوطني والتي سيكون لها الانعكاس المباشر وغير المباشر علي بنية الاقتصاد الوطني.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: الشراكة الأورو متوسطية.

المبحث الثاني: طبيعة العلاقات بين الجزائر والمجموعة الأوربية ومضمونها.

المبحث الأول: الشراكة الأورو متوسطية

تمثل الشراكة الاقتصادية إحدى الوسائل البديلة للتمويل التي لا ينتج عنها خدمات مالية مقارنة بالمديونية. وانطلاقا من الدور الفعال الذي تلعبه الشراكة في تنمية مختلف القطاعات، عرفت المنطقة الأورو متوسطية كغيرها من مناطق العالم المختلفة اتفاقيات تعاون متجزئة طوال عدة سنين.

ولم تبدأ فكرة الشراكة الأورو متوسطية بالتبلور إلا في سنة 1973 عندما أصدرت دول الاتحاد الأوربي تحت تأثير فرنسا، إيطاليا واسبانيا وثيقة سميت بـــ "السياسة المتوسطية المتجددة" التي شملت جوانب عديدة للتعاون المالي ودعم الإصلاحات البنيوية لدول جنوب البحر المتوسط، والبدء بسياسة انفتاح وإصلاح اقتصاديين ليتم التوصل فيما بعد إلى ما يسمى بإعلان برشلونة سنة 1995.

المطلب الأول: مفهوم الشراكة الأورو متوسطية

يعتبر مفهوم الشراكة مفهوما حديثا، حيث لم يظهر هذا المصطلح في القاموس إلا في حدود سنة 1987 بالصيغة الآتية "نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين"، أما في مجال العلاقات الدولية فإن أصل استعمال كلمة شراكة كان لأول مرة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) في نهاية الثمانينات[1].

ولمصطلح الشراكة مفاهيم متعددة، نذكر منها:

- يعرفها معين أمين على أنها "ذلك الكيان الذهبي القائم بين الشركات والمبني على علاقات مميزة عمادها البحث المشترك في المدى المتوسط والطويل والموجه إلى توفير وتوسيع المتطلبات الضرورية"[2].
- يعرفها بورغدة حسين وقصاص الطيب على أنها "الوسيلة الوحيدة المفضلة للدخول والاستفادة من التكنولوجيا الجديدة، كفاءة التسيير إستراتيجية إقامة أسواق جديدة راقية، التطور والمراقبة والوصول إلى درجة التنافسية"[3]. فمن خلال هذا التعريف نستخلص أنه للاستفادة من مميزات الشركات الناجحة والكبيرة كالتكنولوجيا الجديدة، كفاءة التسيير على المؤسسات الدخول كشركاء مع مؤسسات أخرى.
- يعرفها فتح الله ولعلو على أنها "العلاقة المشتركة والقائمة على أساس تحقيق المصالح المشتركة من جهة وتجسيد مدى قدرات ومساهمات كل طرف من جهة أخرى للوصول إلى الغايات المنشودة والمتوقعة"[4].

---

[1] جمال عمورة، **دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية** ، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، ، جامعة الجزائر، الجزائر، (غير منشورة)، 2006، ص 162.

[2] عائشة شرفاوي، **تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات** ، رسالة ماجستير، تخصص تسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، (غير منشورة)، 2001، ص 102.

3 حسين بورغدة، الطيب قصاص، **الشراكة الأوروجزائرية وأثارها على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية** ، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006، ص 2.

[4] رزيقة غراب، نادية سجار، **محتوى الشراكة الأوروجزائرية** ، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006، ص 1.

ويتضح من خلال هذا التعريف أنه يتم تحقيق أهداف الشراكة حسب مساهمات كل طرف من الأطراف فيها.

وقد تم تعريف الشراكة أيضا وفقا للأشكال التي يمكن أن تأخذها وهي الشراكة الصناعية، الشراكة التجارية والمالية، الشراكة الخدماتية.

- الشراكة الصناعية: وتمثل تطور لعلاقات التعاقد الصناعي فيتم من خلالها قيام شراكة بين طرفين أو أكثر للتعاون على خدمة المصالح المتبادلة، كأن يكون أحد الأطراف منتج لمستلزمات الإنتاج والآخر مصنع المنتجات النهائية فتصبح الشراكة الصناعية ذات جدوى اقتصادية عندما يمتلك كل طرف أو شريك ما لا يمتلكه الطرف الآخر، وبتكاملهما تتحقق الفائدة المرجوة[1]
- الشراكة التجارية والمالية: معرفة السوق أو إدماج نشاطات جديدة في السوق والحصول على التكنولوجيا الخارجية وممارسة الأعمال التجارية للتحكم بهذه الاستثمارات لاكتساب حسن التصرف والخبرة، بذلك ينقسم المردود المالي بين المتعاملين حسب ما اتفق عليه الشركاء[2]
- الشراكة الخدماتية: تلجأالعديد من البلدان إلى هذا النوع من الشراكة من أجل الاستفادة من خبرات الشركات الأجنبية المتعاملة في هذا القطاع عن طريق إبرام اتفاقيات الشراكة تخص إدارة وتسيير مرافقها أو إقامة مشاريع مشتركة تسيير من طرف الشريك المحلي للاستفادة منها ومن مهارات الغير.[3]

إلا أننا من خلال دراستنا هذه سنركز على معنى دقيق للشراكة من خلال اعتبارها "اتفاق قائم بين بلدين أو أكثر في مجال أو عدة مجالات، بطريقة لا تؤدي إلى نوع من البناء المؤسساتي، وإنماالهدف منها تحقيق أهداف محددة وليست غالبا مشتركة، كما يمكن اعتبارها وسيلة لتحقيق درجة ملائمة من التكامل الاقتصادي فيما بين الأطراف. ومن هنا تبرز أهميتها في كونها وسيلة هامة لتجميع واستغلال الموارد المتاحة وزيادة القدرة الإنتاجية وتحقيق مصالح متبادلة"[4]. حيث أضاف هذا التعريف أن الشراكة تعتبر أسلوب يساهم في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الأطراف.

ويعرفها بودرامة مصطفى على أنها "نمطا أو نموذجا من العلاقات الخاصة، والمميزة بين الدول، والمؤسسات، والمنظمات... مبنيةعلى تعاون طويل الأجل، ويمكن أن يتعدى العلاقات التجارية، والذييهدف إلي

---

[1] ليلى أوشن، **الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية** ، رسالة ماجستير، تخصص قانون التعاون الدولي، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، (غير منشورة)، 2011، ص 34.

[2] المرجع نفسه، ص 44.

[3] عبد الوهاب رميدي، علي سماي، **الآثار المتوقعة على الاقتصاد الجزائري من خلال إقامة منطقة التبادل الحر الأوروجزائرية** ، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006، ص 3.

4 ليلى قطاف، **اتفاقية الشراكة الأوربية- الجزائرية** ، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006، ص 1.

تحقيق أهداف تلبي متطلبات الأطراف المتعاملة[1]. وقد أضاف هذا التعريف خاصيتين أساسيتين وهي أن العلاقات بين أطراف الشراكة (الشركاء) تكون خاصة ومتميزة بالإضافة إلى أن هذه العلاقة تكون طويلة الأجل وهو الذي يساعدها في تحقيق أهدافها،

ومثال ذلك الشراكة الأورو متوسطية والتي يرتبط مفهومها بالدول الواقعة على ضفاف البحر المتوسط الذي يجمع بين دول جنوب أوروبا والدول الواقعة على جنوب وشرق البحر المتوسط وهذا الموقع الجغرافي له أهمية جيو-إستراتيجية كبيرة في العلاقات الدولية في هذه المنطقة، وبالاستناد إلى هذه الأهمية سعت دول الإتحاد الأوروبي إلى تطوير العلاقات مع دول جنوب وشرق البحر المتوسط والتي تجسدت في فكرة إنشاء الشراكة الأورو متوسطية[2]. وهناك من يعتبرها تغير بالوضع الدولي، تسعى أوروبا لإمكانية إعادة التوازن في علاقاتها بين العرب، وهو مصطلح جديد يتماشى وطبيعة المرحلة حتى تشعر البلدان العربية ومثيلاتها بالعالم الثالث بأنه يمكنهـــا أن تشارك الدول الكبرى بقضايا عديدة سياسية، تنموية، وتعاونية... لتـــفوقـــها الاقتصادي والمعرفي، التكنولوجي، الثقافي، والإعلامي فيحصل حل المشاكل التي تربط الطرفين[3]

المطلب الثاني: تطور مسار الشراكة الأورو متوسطية

إن الجذور التاريخية لتأسيس الشراكة الأورو متوسطية تعود إلى 1957 عند إبرام معاهدة روما التي تنص في أحد ملاحقها على ضرورة إقامة علاقات اقتصادية تعاونية بين الدول الأوربية التي أمضت معاهدة روما، والدول النامية حديثة الاستقلال والتي كانت من بينها دول المغرب العربي[4]. فقد وقعت كل من تونس والمغرب سنة 1969 اتفاقيتي تعاون مع المجموعة الأوروبية انطوت على تفضيلات لمعظم صادراتها الصناعية، ولم تشتمل أية معونات مالية للدولتين، غير أن ضعف القاعدة الصناعية في هذين البلدين حالت دون استفادتهما من هذه التفضيلات. وفي نفس السياق تم عقد عدة جلسات حوار بين الطرفين ما بين 1973-1974، تميزت بإصرار الدول الأوربية على اقتصار الحوار على الجانب الاقتصادي دون الجانب السياسي، من خلال إبرام اتفاقيات تعاون اقتصادي وتبادل تجاري بين الطرفين[5]، فقد قامت بتجديد اتفاقيات التعاون مع المغرب وتونس، الجزائر، مصر، الأردن، وتنفيذ العمل المشترك لدعم عملية السلام في الشرق الأوسط[6]

---

[1] مصطفى بودرامة، **الآثار المحتملة للشراكة الأورو متوسطية على الصناعة في الجزائر** ، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006، ص 2.

[2] رزيقة غراب، نادية سجار، **محتوى الشراكة الأورو جزائرية**، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006، ص 5.

[3] إنصاف قسوري، **اليورو واتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية** ، رسالة ماجستير، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006، ص43.

[4] عبد الوهاب شمام، **اتحاد المغرب العربي والشراكة الأورو متوسطية : أوجه التكامل والتباين**، الندوة العلمية الدولية حول : التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الأوربية جامعة فرحات عباس، سطيف، 8- 9 ماي 2004، ص 7.

[5] جمال عمورة، مرجع سابق، ص 167.

[6] Yagoubi M., et Temar T., **Proche-Orient : Intégration régionale et partenariat Euro-Mediterraneen**, Colloque international sur les effets du partenariat sur l'économie algérienne et sur les PME, Sétif, 13-14 novembre 2006, p 5.

وفي نفس الوقت أبرمت المجموعة الأوروبية اتفاقا تفضيليا مع إسرائيل سنة 1975 منحت بموجبه أفضلية جمركية وحق المشاركة في القرارات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية الخارجية للسوق الأوروبية المشتركة، وتم أيضا إبرام اتفاقيات تعاون أكثر اتساعا مع تركيا واليونان وكان الهدف منها على المدى البعيد إدماجهما في المجموعة الأوروبية، ومنحت هاتان الدولتان امتيازات تفضيلية بدخولها للأسواق الأوروبية بالإضافة إلى المساعدات المالية والوصول إلى إنشاء إتحاد جمركي، أما الاتفاقيات السابقة مع الدول المتوسطية الأخرى فكانت جد محدودة

وفي أواخر الثمانينات حاولت المجموعة الأوروبية إيجاد مقاربة جديدة لسياستها المتوسطية، وعرفت آنذاك بالسياسة المتوسطية المتجددة[1] خاصة بعد تطور مسار تكاملها بإنشاء السوق الموحدة في بداية سنة 1993 وسريان اتفاقية ماستخريت المنشئة للاتحاد الأوربي في نوفمبر من نفس السنة[2]. كلفت قمة كورفر باليونان – المجلس الأوربي في جوان 1994 كلا من المجلس الوزاري واللجنة الأوربية بتقييم السياسة المتوسطية والفرص المتاحة لتطوير وتعميق تلك السياسة على المدى القصير والمتوسط

وبناء عليه عقد مؤتمر بفرنسا يومي 26 و27 جوان 1995 لمناقشة إمكانية التطوير الفعلي للسياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوربي، وتضمن البيان الختامي الصادر عنه تأييد عقد المؤتمر الأوربي – المتوسطي في برشلونة نوفمبر 1995.

واستنادا إلى هذا الموقف الأوربي تم إعداد مشروع الإعلان الرسمي لمؤتمر برشلونة نوفمبر 1995 الذي أصبح أساسا للتفاوض بين الاتحاد الأوربي والدول المتوسطية بهدف إنشاء متدرج لمنطقة تجارة حرة ومنطقة سلام واستقرار أوروبية–متوسطية من خلال بناء أسس جديدة للعلاقات الأوربية المتوسطية[3]، من شأنها أن تضع حدا للتخوف الأوروبي من احتمال فقدان مركزه في سلم القوة الدولية وتأثر مصالحه الإستراتيجية في العالم، وتضمن للدول المتوسطية إيجاد سند دولي جديد بعد انهيار الاتحاد السوفيتي الذي كان يدعم مواقفها.

انعقد مؤتمر برشلونة في برشلونة الاسبانية خلال الفترة الممتدة بين 27–28 نوفمبر 1995 كأول اجتماع أورو– متوسطي والذي وصل إلى تصريح واضح عن تأسيس الشراكة الأورو متوسطية[4]، ضم هذا الاجتماع وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي، وكان عددها 15 دولة، واثني عشر دولة متوسطية منها ثمان دول عربية هي :تونس، الجزائر، المغرب، مصر، لبنان، السلطة الفلسطينية، الأردن وسوريا وبالإضافة إلى هذه الدول هناك أربع دول أخرى شملتها اتفاقية برشلونة، وهي:تركيا، إسرائيل، قبرص ومالطا[5]. هذه الاتفاقية تمثل إطارا واسعا

---

[1] جمال عمورة، مرجع سابق، ص ص 168–169.

[2] خليفة موراد، **التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية : تجارب وتحديات** ، رسالة ماجستير، تخصص القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، (غير منشورة)، 2006، ص 248.

[3] يوسف مسعداوي، **الشراكة الأورو متوسطية – الجزائرية، الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسة الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 22–23 أفريل 2003، ص 11.

[4] Belmoukadem H., Sari Z., **Partenariat euro-algérien gains et risques**, Colloque international sur les effets du partenariat sur l'économie algérienne et sur les PME, Sétif, 13-14 novembre 2006, p 2.

[5] صالح فلاحي، **الأبعاد الاقتصادية للشراكة الأورو جزائرية بين الحاجة للتنمية والخوف من المنافسة** ، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13–14 نوفمبر 2006، ص 3.

للعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين ويتميز مسار الشراكة هذا بمنهج كلي، مقارنة بالمبادرات التي تم طرحها سابقا في عقدي الستينات والسبعينات والتي كانت تستند أساسا إلى عوامل اقتصادية بحتة، فبالإضافة إلى تضمنه لجانب اقتصادي ومالي، فإنه طرح برامج عمل وأهدافا أمنية وسياسية وكذا ثقافية واجتماعية، حيث يعتبر بالتالي شكلا من أشكال التكتل بين كل من الاتحاد الأوروبي الذي يضم مجموعة من الدول المتقدمة والشركاء المتوسطيين الذين يعتبرون دول نامية باستثناء إسرائيل وهذا في إطار ما يسمي بالإقليمية الجديدة (*Nouveau Régionalisme*) [1].

في هذا المؤتمر تم تحديد أسس الشراكة بين الاتحاد الأوربي وشركائه على المستويات التالية:

- المجال السياسي والأمني: يهدف عقد الشراكة إلى جعل العلاقات بين الدول الأوروبية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط علاقة يشملها الاستقرار والسلام، وذلك من خلال التعاون في إقامة دولة القانون، احترام حقوق الإنسان، محاربة التطرف السياسي والديني، يضاف إلى ذلك العمل على الحد من التسلح ومكافحة الجريمة المنظمة والسعي إلى حل النزاعات بطرق سلمية ضمن إطار الشرعية الدولية [2]، العمل على تقوية المبادرات المشتركة، زيادة التقارب والتفاهم المشترك حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، إقامة حوار دائم على المستوى البرلماني لتعزيز الديمقراطية والمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان [3]
- المجال الاجتماعي والثقافي: إن إدخال المجال الثقافي والاجتماعي في عملية الشراكة بين الإتحاد الأوربي والدول المتوسطية من خلال مؤتمر برشلونة، يعتبر أمرا ضروريا من اجل تشجيع التعاون والتبادل الثقافي والتعليمي، كاحترام الأديان والثقافات وما تحمله من عادات وتقاليد وقيم لشعوب المنطقة، كذلك تطرق المؤتمر إلى القطاع الصحي والاهتمام بالشباب ومحاربة الإرهاب، والحد من الهجرة غير المشروعة، ومنع المتاجرة بالسلع غير المشروعة، ومحاربة الفساد والتعصب والتمييز العنصري والطائفي [4]
- المجال الاقتصادي والمالي: تهدف الشراكة أيضا إلى إقامة علاقات اقتصادية إقليمية متداخلة ووثيقة وجعل العنصر الأساس في هذا الهدف تأسيس منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط تعمل وفق مبادئ وأنظمة منظمة للتجارة العالمية. هذا ما يضمن تعزيز التعاون وتسريع عجلة النمو الاقتصادي

---

[1] محمد براق، سمير ميموني، **الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة : دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية**، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006، ص 4.

[2] محمد فرحي، **المخاطر الاقتصادية للشراكة الأوربية –الجزائرية وشروط تخطيها** ، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006، ص 5.

[3] شهرة عديسة، **أثر الجانب المالي للشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري** ، رسالة ماجستير، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (غير منشورة)، 2008، ص 64.

[4] عابد شريط، **دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو- متوسطية – حالة دول المغرب العربي-**، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، الجزائر، (غير منشورة)، 2004، ص 111.

المستديم ورفع مستوى التشغيل وتخفيض فوارق النمو في المنطقة بالإضافة إلى تشجيع التعاون والتكامل الإقليميين[1]، ولتحقيق ذلك رأى المؤتمرون أنه لابد من شراكة اقتصادية ومالية ترتكز على:[2]

- تزال من خلال التأسيس التدريجي لمنطقة تبادل حر كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تشكل عائقا في التجارة بين الدول المعنية، مع الإشارة إلى القواعد التي ستقوم عليها هذه المنطقة؛
- تنمية إمكانيات البحث والتأهيل العلمي وتبادل المعلومات ونقل الخبرة والتدريب؛
- القيام بحلقات النقاش ومؤتمرات مشتركة في مختلف القضايا الاقتصادية ذات الاهتمام المشترك؛
- تقديم مساعدات تقنية وإدارية وتنظيمية.

كما تركز أيضا على:

- إقامة المشروعات المشتركة لتشجيع التنمية الاقتصادية المتكاملة[3]؛
- الرفع من المساعدات وترقية الاستثمار : تؤكد وثيقة برشلونة على ضرورة زيادة المساعدات، خصوصا تلك الموجهة لدعم البنيات التحتية خلال السنوات الخمسة التالية للمؤتمر. وفيما يتعلق بالجانب الاستثماري يؤكد المؤتمر على ضرورة توفير المناخ والتشريع الإيجابي المشجع على الاستثمارات، على نقل التكنولوجيا وزيادة الصادرات، وكذلك إرساء برنامج لدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رغم اعترافه بالمصاعب التي تطرحها مشكلة المديونية، وبضرورة بذل مزيدا من الجهود لمعالجة المشكلة[4].

المطلب الثالث: أهداف الشراكة الأورو متوسطية وآلياتها

أولا. أهداف الشراكة الأورو متوسطية

1. أهداف الشراكة من منظور الإتحاد الأوربي

يسعى الاتحاد الأوربي لتنظيم علاقاته وارتباطاته بدول المتوسط، لتأمين حدوده الجنوبية وتكوين تجمع إقليمي أوربي متوسطي، وذلك لتحقيق الأهداف التالية[5]:

- توسيع نفوذها العالمي في إطار التنافس مع القوى الكبرى الأخرى، خاصة الو.م.أ التي انفردت بمقدرات الشرق الأوسط؛
- توسيع نطاق سوق منتجاتها للاستفادة من مزايا الحجم الكبير؛
- التحكم والحد من الهجرة السرية القادمة من جنوب البحر المتوسط، والعمل على تقليص انعكاساتها السلبية.

---

[1] خليفة موراد، مرجع سابق، ص 252.

[2] المرجع نفسه، ص 252.

[3] شهرة عديسة، مرجع سابق، ص66.

[4] لمين عايد، **الشراكة الأورومتوسطية وآثارها المتوقعة على تطور القطاع الصناعي في الجزائر** ، رسالة ماجستير، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، الجزائر، (غير منشورة)، 2004، ص30.

[5] عبد المجيد قدي، **الجزائر ومسار برشلونة : الفرص والتحديات** ، الندوة العلمية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية–الأوربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 8–9 ماي 2004، ص1.

بالإضافة إلى أنه يسعى لتحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز النقل والاتصالات، حيث تم وضع عدة اقتراحات لتعزيز شبكة خطوط النقل البحري التي يربط بين الموانئ في البحر المتوسط، سواء لنقل الركاب أو البضائع، وتنظيم برامج تدريب وحلقات نقاش حول موضوع الاتصالات بهدف تبادل المعلومات والخبرات في المجالات المختلفة بما يخدم حركة التجارة والاستثمارات بين دول المنطقة[1]
- حماية البيئة، إذ قامت الدول في ضمن اتفاقية برشلونة بوضع خريطة بيئية لمنطقة البحر المتوسط وإقامة روابط بين مراكز البحث والتطوير الوطنية والإقليمية العاملة في مجال البيئة، وذلك بغرض زيادة الاستثمار في التكنولوجيا لأغراض الحفاظ على البيئة[2]
- ترشيد استخدام الطاقة للحصول على مصادر الطاقة النظيفة وزهيدة التكاليف بقدر الإمكان باعتبارها أساسا قويا لعملية التنمية الاقتصادية، من خلال التعاون في مجال ترشيد استخدامات الطاقة، التعاون في مجال اكتشاف مصادر جديدة للطاقة والعمل على تبادل الخبرات في هذا المجال[3]

2. أهداف الشراكة من منظور الدول المتوسطية

تنظر الدول المتوسطية وخاصة الدول العربية إلى هذه الشراكة أساسا إلى الارتباط بواحدة من أكبر القوى الاقتصادية والعالمية كمحرك للتنمية والاندماج في الاقتصاد العالمي، لاسيما وأن العالم عرف تجمعات كثيرة كاتفاقية التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية (NAFTA) ومنطقة التعاون الاقتصادي لأسيا والمحيط الهادي (APEC)، والإتحاد الأوروبي (UE)، لتحقيق جملة من الأهداف نذكر منها[4]:

- الحصول على المساعدات المالية والقروض الممنوحة من قبل الأوروبيين بغية تمويل مختلف المشاريع الإنمائية، علاوة على جذب أكبر للرأسمال الأوروبي في شكل استثمارات مباشرة؛
- انفتاح أكثر لأسواق دول الاتحاد الأوروبي أمام صادراتها الصناعية من جهة، وتخفيض الحواجز والعراقيل المفروضة على صادرتها الزراعية وهو ما يمكنها من تحقيق مكاسب من خلال مبادلاتها التجارية مع دول الاتحاد؛
- التقليل من حدة المشاكل الاجتماعية خاصة البطالة والتي تعاني منها شرائح واسعة من مجتمعات الضفة الجنوبية والشرقية للمتوسط؛
- انتقال التكنولوجيا والمعارف الحديثة إليها والاستفادة من الخبرات الأوروبية وهذا في إطار فرص التعاون التي تطرحها الشراكة في ميادين مختلفة.

---

[1] حمدي باشا رابح، **لأفق المنظور للمؤسسة الجزائرية من خلال مشروع الشراكة الأورومتوسطي** ، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 22-23 أفريل 2003، ص 2.

[2] المرجع نفسه، ص 2

[3] المرجع نفسه، ص 2

[4] محمد براق، سمير ميموني، مرجع سابق، ص 5.

ثانيا. آليات الشراكة الأورو متوسطية

1. مجالات التمويل

إن المساعدات المالية للمجموعة الأوروبية كانت وإلى غاية سنة 1995 تمنح لكل دولة مهما كان حجم ووتيرة الإصلاحات المعتمدة والمنجزة، وذلك عن طريق بروتوكولات مالية يتم التفاوض عنها مع هذه الدول، لكن وبعد سنة 1995 وعلى أثر إعلان برشلونة تم اعتماد إجراءات جديدة للتمويل بموجب برنامج لدعم الشراكة الأورو متوسطية يصطلح على تسميته ببرنامج ميدا (MEDA) الذي يعتبر من حيث المبدأ الأداة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي والذي يطبق بواسطتها التزامات الشراكة الأوروبية المتوسطية الفعلية. وكان البرنامج قد التزم بتقديم 9 بلايين يورو في شكل هبات خلال الفترة (1995–2005) لتمويل عمليات التحديث والإصلاح. وقد خصص نحو 12٪ من هذه الميزانية للأنشطة الإقليمية وعُوض برنامج ميدا بآلية الجوار والشراكة الأوروبية في 2007.[1]

وتم تخصيص هذه الموارد حسب الأولويات الآتية:[2]

- المساهمة في التحول الاقتصادي: والهدف منه تحضير المتعاملين للقيام بالدخول في منطقة التبادل الحر وذلك بتحسين تنافسيتها؛
- تدعيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وتخفيف عبء الانتقال الاقتصادي باعتماد إجراءات ملائمة بخصوص السياسة الاجتماعية؛
- دعم التعاون الجهوي والإقليمي ويتعلق الأمر بتطوير المبادلات على المستوى الجهوي، ولعل أهم المشاريع الممولة من طرف هذا البرنامج بصفة ثنائية نسجل ما يلي:
  - دعم مباشر لصالح برنامج التصحيح الهيكلي : (600 مليون يورو من المجموع أي بنسبة 20% من مجموع الالتزامات) الغرض منها تخفيف السلبيات المترتبة عن الاتفاقيات.
  - التعاون الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص (بما فيها عمليات رأسمال– مخاطرة التي يشرف عليها البنك الأوروبي للاستثمار (1035 مليون يورو بنسبة 30% من مجموع التزامات MEDA).
  - دعم القطاع الاجتماعي (الصحة، التربية، الصناديق الاجتماعية)، وهذا من أجل تخفيف الآثار الناتجة عن التحول الاقتصادي (1 مليار يورو، 29% من مجموع التزامات MEDA).
  - النشاطات المتعلقة بمجال البيئة (235 مليون يورو أي بنسبة 7% من مجموع التعهدات الإجمالية لـ MEDA).

أما بخصوص المشاريع الجهوية فقد خصص لها مبلغ 418 مليون يورو أي بنسبة 12% من برنامج MEDA وتم تخصيصها للمجالات الآتية:

[1] إنصاف قسوري، مرجع سابق، ص 64.

[2] جمال عمورة، مرجع سابق، ص 206.

- تنظيم ندوات التكوين بالنسبة للدبلوماسيين، تبادل المعلومات على أساس الاتفاقيات الدولية بخصوص حقوق الإنسان، التعاون في مجال الحماية المدنية.
- بخصوص الجانب الاقتصادي والمالي يتعلق الأمر بست (06) برامج كبرى ذات أولوية وهي التعاون الصناعي، البيئة، المياه، الطاقة، النقل، مجتمع الإعلام.
- أما بخصوص الجانب الثقافي فيتعلق الأمر بثلاث (03) برامج يراد تنفيذها وهي الثقافة، السمعي البصري والشباب.

كما يقدم بنك الاستثمار الأوروبي (BEI) مساعدات مالية في شكل قروض، وقد منح قروضا قيمتها 14 بليون يورو منذ 1974 لتمويل مشاريع إنمائية في البلدان المتوسطية، وذلك عن طريق آلية الاستثمار والشراكة الأورو متوسطية. فهذه المخصصات هي عبارة عن غلافات مالية شاملة ومشروطة باحترام تنفيذ الاتفاقيات الموقعة، ومدى التقدم في مجال الإصلاحات الاقتصادية وكذا احترام حقوق الإنسان وتطبيق الديمقراطية في هذه الدول. ولا تقدم هذه المبالغ لكل دولة كما هو الحال في السابق (البروتوكولات المالية) بل حسب المشاريع المقترحة والقدرة على الاستيعاب (*Les capacités d'absorption*)[1]. وثمة عدد من الموازنات الأخرى التي حددتها المفوضية لتغطية أنشطة قطاعية معينة في الدول المتوسطية، مثل: المبادرة الأورو متوسطية للديمقراطية وحقوق الإنسان، والمساعدات الإنسانية، والبرنامج البيئي، وبرنامج الحياة في الدول الأخرى، وبرنامج الاتحاد الأوروبي للبحوث والتطوير، والبرنامج الإطاري السادس.

2. المجالات التجارية

تمثل زيادة معدلات التجارة أحد الموارد الرئيسية الأخرى، إذ يشكل الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي لكل من الدول المتوسطية في تجارة السلع والخدمات؛ فأكثر من 50٪ من تجارة المنطقة تتم مع الاتحاد الأوروبي، وتصل النسبة نفسها لبعض الشركاء الآخرين أكثر من 70% من صادراتها. كما يُعَدّ الاتحاد الأوروبي المستثمر المباشر الأول، وكذلك المصدر الأول للسياح، وأكبر الجهات المانحة للمساعدات.

ويقدم الاتحاد الأوروبي تسهيلات تعفي الواردات الصناعية من الدول المتوسطية من الرسوم الجمركية، فيما تعمل البلدان الشريكة، في الوقت نفسه، على إلغاء رسوم الواردات الصناعية من الاتحاد الأوروبي على نحو تدريجي. وتتمثل الخطوة المقبلة في توسيع منطقة التجارة الحرة لتشمل تجارة المنتجات الزراعية والأسماك، وفتح الأسواق في مجالات جديدة مثل الخدمات والاستثمار[2].

[1] جمال عمورة، مرجع سابق، ص 205.

[2] www.moqatel.com، 24.03.2013، على الساعة 21:12

3. إدارة المعونات

أعدت أوراق إستراتيجية تغطي الفترة بين2000–2006، على الصعيدين الوطني والإقليمي. واستناداً إلى هذه الأوراق، يضع الاتحاد وحكومة كل من الدول المعنية برنامجاً إرشادياً وطنياً، يحدد التعاون بينهما خلال عامين أو ثلاثة قادمة، كما يضع الموازنة العامة المناسبة (الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، سوريا، تونس، الضفة الغربية وقطاع غزة). وإضافة للبرنامج الثنائي، فان البرنامج الإرشادي الإقليمي (RIP) يغطي الأنشطة متعددة الأطراف. وتحدد خطط التمويل السنوية على المستوى الوطني استناداً إلى البرنامجين السابقين. وتقتضي الإستراتيجية تنسيق البرنامجين: الوطني والإقليمي مع البنك الأوروبي للاستثمار.

ويجري تنفيذ التعاون من خلال مؤتمرات متعددة الأطراف وبرامج إقليمية. وفي 2004، انضم الشركاء المتوسطيين إلى سياسة الجوار الأوروبية (ENP). وشهدت المنطقة منذ2004 تغيرات عديدة، حيث ارتفع عدد أعضاء الاتحاد الأوروبي من15 دولة إلى 25 دولة الأمر الذي دفع حدود الاتحاد نحوالشرق وفي اتجاه الجنوب. ولمواجهة تبعات الواقع الجديد، قدم الاتحاد الأوروبي سياسة الجوار الأوروبية، التي تضم جميع دول البحر المتوسط، وكذلك البلدان الشرقية غير الأعضاء في الاتحاد. وقد اتُبعت خطوات مهمة في إنشاء منطقة للتجارة الحرة في منطقة دول المتوسط لعام2012، وكذلك اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول الضفة الجنوبية، حيث أُتيحت الفرصة للتقدم في مجالات تحرير التجارة وتكثيف التبادل الاقتصادي، كما شجعت الشراكة الأوروبية المتوسطية على فتح مجالات للحوار.

المبحث الثاني: طبيعة العلاقات بين الجزائر والمجموعة الأوربية ومضمونها

في ظل ظاهرة المنافسة العالمية واقتصاد السوق وتوسع الاستثمارات تلجأ الدول لإستراتيجيات التعاون فيما بينها، وقد سعى الإتحاد الأوربي قبل سنوات لاتفاقية الشراكة مع دول حوض المتوسط بالنظر إلى أهميتها الإستراتيجية ومواردها الطبيعية المهمة والبعد الحضاري الذي تتمتع به، كذلك من أجل ضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي على حدود أوربافي داخلها عبر الترويج لسياسات إنتاجية واجتماعية وثقافية متناسقة.

والجزائر كغيرها من الدول المتوسطية وقعت على هذا الاتفاق رسميا بمدينة فالونسيا22 أفريل 2002 بعد ما يقارب 17 جولة من المفاوضات، اقتناعا أن الشراكة يمكن أن تساهم في تخفيض المديونية وتحسين وضع ميزان المدفوعات وتنويع الاقتصاد الوطني وتحقيق نمو وتوظيف أمثل للارتقاء بمستوى الرفاهية الاقتصادية.

[1] www.moqatel.com، 24.03.2013، على الساعة 21:17

المطلب الأول: طبيعة العلاقات بين الجزائر والمجموعة الأوربية

اكتسبت الجزائر بعد استقلالها أهمية معتبرة لدى دول المجموعة الأوروبية الاقتصادية، نظراً لما تزخر به من موارد طبيعية، والتي كانت محل أطماع المستعمر الفرنسي من قبل، وهو ما أهلها من أن تستفيد من التفضيلات الجمركية لأنها كانت تعتبر جزءً لا يتجزأ من المجموعة[1]. لذا لم توقع الجزائر اتفاقية الشراكة مع المجموعة الاقتصادية الأوربية على غرار المغرب وتونس في سنة 1969 ذلك لكون العلاقات بينها وبين المجموعة الأوروبية تتميز بطبيعتها الخصوصية، لكن بعد نهاية الستينيات قررت بعض الدول الأوروبية وخاصة إيطاليا بشكل فردي، رفض متابعة منح أفضليات المجموعة للموارد الجزائرية والزراعية مما جعل الجزائر تقرر انطلاقا من 1972 فتح مفاوضات أوربية قصد الوصول إلى اتفاق في إطار السياسة المتوسطية الشاملة التي تبنتها المجموعة، تم أول اتفاق رسمي للتعاون بتاريخ 26 أفريل 1976، الذي كان يهدف إلى مساعدة ودعم إجراءات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد[2]، وتمحورت هذه الاتفاقيات المبرمة حول نقطتين أساسيتين:

- التعاون التجاري: الذي ينصب على الصادرات الزراعية من جهة والصادرات من المنتجات الصناعية والمواد الأولية من جهة ثانية، فتم بموجب هذه الاتفاقيات تخفيض الحقوق الجمركية بين 20% و100% لبعض المنتجات الزراعية[3].
- التعاون التقني والمالي: تحصلت الجزائر على مبالغ مالية في شكل هبات وقروض بموجب البروتوكولات المالية الأربعة التي وقعتها ما بين 1978–1996 كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (02–01): المبالغ المخصصة للبروتوكولات المالية (1978–1996)

الوحدة: مليون إيكو

البروتوكول(1): (78–81)			البروتوكول(2): (82–86)			البروتوكول(3): (87–91)			البروتوكول(4): (92–96)			المجموع
هبات	قروض	مجموع	هبات	قروض	مجموع	هبات	قروض	مجموع	هبات	قروض	مجموع	909
25	89	114	28	123	151	56	183	239	125	280	405	

المصدر: عمورة جمال، مرجع سابق، ص 180.

تميز هذه الاتفاقيات بين نوعين من الموارد المالية، موارد تقدم من طرف البنك الأوروبي للاستثمار (BEI)، وموارد تمنح من الميزانية الخاصة للمجموعة الأوروبية. فبالنسبة للاتفاقيتين الأوليتين تم اللجوء إلى منح قروض في ظل شروط تفضيلية واللجوء إلى تقديم مساعدات غير قابلة للاسترجاع، أما الاتفاق الثالث والرابع فقد

1 سمير شنيني، **التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة (1989–2004)**، رسالة ماجستير، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، (غير منشورة)، 2006، ص 77.

2 مراد زايد، **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر** ، أطروحة دكتوراه دولة، تخصص تسيير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، (غير منشورة)، 2006، ص 182.

3 ليلى أوشن، مرجع سابق، ص 64.

قسم المساعدات المالية إلى نوعين: القروض التساهمية بالإضافة إلى القروض التفضيلية والقروض غير القابلة للاسترجاع. وتمحورت الاعتمادات التي منحتها المجموعة الأوروبية في ثلاثة قطاعات:35% للهياكل القاعدية (البنى التحتية)،26.8% للصناعة،22.4% للفلاحة، وتوزعت باقي الاعتمادات بـ8% على الطاقة،3.5% على التعليم والتكوين،1.9% على التعاون العلمي،1.6% بالنسبة للتجارة، وبنسبة0.8% للصحة والبيئة. أما فيما يتعلق بالتعاون التقني بين المجموعة الأوروبية مع الجزائر، فتمثل في شكل منح للدراسة والتكوين والتدريب وتمويل أنشطة تكوين التقنيين في مجال النفط والغاز[1]

لكن رغم قدم العلاقات بين الطرفين ومدى اهتمام الطرف الأوروبي بالإمكانيات الاقتصادية والموقع الجيو-استراتيجي للجزائر، فان المفاوضات مرت بمسيرة طويلة للوصول إلى اتفاق بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، ولعل أهم الأسباب التي وقفت أمام تجسيد توقيع هذا الاتفاق هي:[2]

- التنازلات بخصوص الجانب الفلاحي والحقوق الجمركية، حركة رؤوس الأموال والمنافسة؛
- التركيز على الجانب الأمني بالقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة؛
- طلب الحصول على مساعدات مالية لتحديث وعصرنة القطاع المالي والمصرفي؛
- توسيع إطار التعاون الاقتصادي ليشمل جوانب الإنتاج ولا يقتصر على جانب التبادل فقط؛
- ينبغي أن تكون إجراءات رفع الحماية على الصناعة مدروسة وفق تواريخ مختلفة تأخذ بعين الاعتبار القطاعات الصناعية، وبدلالة الحصص المالية المخصصات التي يقدمها الإتحاد الأوروبي من أجل إعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي الوطني.

إلا انه وبعد تعليق دام سنة استأنفت مفاوضات الشراكة على مستوى وزراء الخارجية، حيث تم الإعلان عن قرار الاستئناف في 21 أفريل 1999 من قبل الممثل الفنلندي الذي ترأست بلاده الاتحاد الأوروبي في بيان صادر في بروكسل أين يتواجد المقر الرئيسي للاتحاد[3]. وفي 19 ديسمبر 2001 وقعت كل من الجزائر والمجموعة الأوربية الاتفاق المبدئي للشراكة وبقي الحوار والتفاوض متواصلا بين كلا الطرفين إلى أن تم التوقيع رسميا على اتفاق الشراكة، على هامش اجتماع وزراء الخارجية للدول الأعضاء في مسار برشلونة الأورو متوسطي في 22 أفريل 2002 بمدينة فالونسيا من قبل رئيس الدبلوماسية الجزائرية عبد العزيز بلخادم ووزراء خارجية الدول الأوربية إلى جانب رؤساء اللجنة الأوربية والمجلس الأوربي[4]. ودخل اتفاق الشراكة الأورو جزائري حيز التنفيذ في1 سبتمبر

---

[1] جمال عمرة، مرجع سابق، ص 182.

[2] عزيزة بن سمينة، **الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة**، *مجلة الباحث* ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد09، 2011، ص 159.

3 منير نوري، **أثر الشراكة الأورو جزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 17-18 أفريل 2006، ص 2.

[4] فاروق تشام، أهمية **الشراكة العربية الأوربية في تحسين مناخ الاستثمار دراسة حالة الجزائر** ، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 8-9 ماي 2004، ص 6.

2005 بعد المصادقة عليه من طرف البرلمان الجزائري بغرفتيه في1 أفريل 2005 من جهة، وبرلمانات دول الاتحاد الأوربي من جهة ثانية[1].

المطلب الثاني: مضمون اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية

يركز اتفاق الشراكة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي والجزائر على إقامة منطقة تجارة حرة بين الطرفين فضلا عن اهتمام واضح بأبعاد سياسية واجتماعية وثقافية وأمنية، إذ جاء هذا الاتفاق في 110 نصا مقسمة إلى 9 عناوين، 6 ملاحق، 7 بروتوكولات، وكذا 5 إعلانات من جانب الاتحاد الأوربي، و4 إعلانات من جانب الجزائر[2]. نورد فيما يلي أهم المحاور التي شملتها الاتفاقية:

1. المحور السياسي والأمني: تم الاتفاق على تمكين الطرفين من حرية اختيار نظمها السياسية في ظل سيادة القانون، الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وعدم التمييز بين الأفراد على أساس العرق أو الدين، مع إقامة تعاون بين المجتمع المدني في الجهتين، إضافة إلى تعزيز التعاون في مجال مكافحة الجريمة المنظمة والعمل على الحد من التسلح وجعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة سلام واستقرار (النصوص 3-5)[3]؛
2. حرية تنقل السلع: تقيم الجزائر والاتحاد الأوروبي تدريجيا منطقة تبادل حر خلال فترة انتقالية قدرها 12 سنة على الأكثر بداية من 1 سبتمبر 2005 وفق الإجراءات والترتيبات التي يضمنها الاتفاق العام المحدد للأسعار الجمركية والتجارة لعام 1994 وغيره من الاتفاقات متعددة الجوانب الخاصة بتجارة السلع التي ألحقت بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة وبالتالي حركة البضائع الصناعية والزراعية بين الطرفين.

وعليه يلتزم الجانبين بالتخفيض الجمركي التدريجي أو الفوري، وذلك على السلع الصناعية وكذا المنتجات الزراعية، ومنتجات الصيد البحري، والمنتجات الزراعية المحولة على النحو التالي[4]:

أ - *النظام الجمركي المطبق على الواردات الأوربية للمنتجات من مصدر جزائري*: وينقسم إلى قسمين المنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية.

- **المنتجات الصناعية:** بموجب المادة (8) من الاتفاق فإن المنتجات الصناعية ذات الأصل الجزائري تدخل إلى الاتحاد الأوربي معفاة من الحقوق الجمركية والرسوم المتشابهة ابتداء من 01 سبتمبر 2005.
- **المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري والمنتجات الزراعية المحولة:** تكون على النحو التالي:

---

[1] ليلى أوشن، مرجع سابق، ص 68.

2 الصادق بوشنافة، **الآثار المحتملة لانظمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية –دراسة حالة مجمع صيدال** –، أطروحة دكتوراه، تخصص تخطيط، جامعة الجزائر، (غير منشورة)، 2007، ص 232.

3 عبد المجيد قدي، **الجزائر ومسار برشلونة : الفرص والتحديات**، مرجع سابق، ص 5.

[4] محمد بولعسل، **الآثار الاقتصادية لانضمام الدول المغاربية إلى اتفاقية الشراكة الأوربية المتوسطية : دراسة حالة تونس، المغرب، الجزائر**، رسالة ماجستير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، (غير منشورة)، 2011، ص 101.

- المنتجات الزراعية: وهناك أربع معدلات تفضيلية (100%، 55 %، 50%، 40%) مطبقة على الرسم القاعدي للواردات في الاتحاد الأوربي على المنتجات الزراعية الجزائرية حسب الملحق من البروتوكول رقم (1)؛
- منتجات الصيد البحري: وهي معفاة من الحق الجمركي ابتداء من 1سبتمبر 2005، كما هي موضحة في البروتوكول رقم(3) من الاتفاق.

ب -*النظام الجمركي المطبق على الواردات الجزائرية للمنتجات الأوربية* : وهي كسابقتها مقسمة إلى قسمين، المنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية.

- **المنتجات الصناعية** ونميز بين نوعين من المنتجات الصناعية.

- **المجموعة الأولى:** وهي السلع المقيدة في الملحق رقم (2) من الاتفاق والتي تصبح معفاة من الرسوم الجمركية ابتداء من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ، وتخضع فقط للرسم على القيمة المضافة والمحددة بنسبة 17% في الجزائر.
- **المجموعة الثانية** وهي السلع التي حددت في الملحق رقم (3) من الاتفاق والتي سوف تخضع لتخفيض تدريجي للرسم الجمركي ابتداء من السنة الثانية بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ وعلى مدة 05 سنوات، وذلك وفق الرزنامة التالية:

ابتداء من سنة 2007: كل حق جمركي ورسم سوف يتم تخفيضه بنسبة 80% من الأساس.

في سنة2008: كل حق جمركي ورسم سوف يتم تخفيضه بنسبة 70% من الأساس.

في سنة2009: كل حق جمركي ورسم سوف يتم تخفيضه بنسبة 60% من الأساس.

في سنة2010: كل حق جمركي ورسم سوف يتم تخفيضه بنسبة 40% من الأساس.

في سنة2011: كل حق جمركي ورسم سوف يتم تخفيضه بنسبة 20% من الأساس.

في سنة2012: كل الرسوم المتبقية سوف يتم إلغاءها.

إضافة لذلك فإن كل المنتجات الصناعية القادمة من الاتحاد الأوربي نحو الجزائر وغير المحددة في الملحقين (2) و(3) سيتم إلغاء الرسوم عليها في حدود 10 سنوات ابتداء من 01 سبتمبر 2007 وفق الرزنامة الآتية:

- ✓ ابتداء من سنة2007: كل حق جمركي ورسم سوف يتم تخفيضه بنسبة 90% من الأساس.
- ✓ ابتداء من سنة2008: كل حق جمركي ورسم سوف يتم تخفيضه بنسبة 80% من الأساس.
- ✓ ابتداء من سنة2009: كل حق جمركي ورسم سوف يتم تخفيضه بنسبة 70% من الأساس.
- ✓ ابتداء من سنة2010: كل حق جمركي ورسم سوف يتم تخفيضه بنسبة 60% من الأساس.
- ✓ ابتداء من سنة2011: كل حق جمركي ورسم سوف يتم تخفيضه بنسبة 50% من الأساس.
- ✓ ابتداء من سنة2012: كل حق جمركي ورسم سوف يتم تخفيضه بنسبة 40% من الأساس.

- ✓ ابتداء من سنة 2013: كل حق جمركي ورسم سوف يتم تخفيضه بنسبة 30% من الأساس.
- ✓ ابتداء من سنة 2014: كل حق جمركي ورسم سوف يتم تخفيضه بنسبة 20% من الأساس.
- ✓ ابتداء من سنة 2015: كل حق جمركي ورسم سوف يتم تخفيضه بنسبة 10% من الأساس.
- ✓ ابتداء من سنة 2016: كل حق جمركي ورسم سوف يتم تخفيضه بنسبة 5% من الأساس.
- ✓ ابتداء من سنة 2017: سوف يتم إلغاء جميع الرسوم الجمركية المتبقية.

- **المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري ومنتجات الزراعية المحولة**: يتم معالجتها وفق المادة (14) من الاتفاق بين الجزائر والاتحاد الأوربي كما يلي:
  - المنتجات الزراعية: هناك ثلاث معدلات تفضيلية موجودة (100%، 50%، 20%) مطبقة وموضحة في البروتوكول رقم (2) وهذا مع التمييز بين حالتين:
    - ✓ بعض المنتجات الزراعية تستفيد من التخفيض الجمركي على الرسم الأساس في حدود الحصص التفضيلية المحددة.
    - ✓ البعض الآخر يستفيد من التخفيض الجمركي دون تحديد الكمية التفضيلية.
  - منتجات الصيد البحري: وهنا نجد معدلين تفضيليين (100%، 25%) مطبقين على الواردات الجزائرية القادمة من الاتحاد، موضحة في البروتوكول رقم (4) من الاتفاق ويتم تخفيض الرسم الجمركي أو الرسم حسب المنتج ودون تحديد كمي.
  - المنتجات الزراعية المحولة: وهنا نجد نوعين من التخفيضات من الرسوم الجمركية فمنها الفورية ومنها المؤجلة.
    - ✓ التخفيضات الفورية: وتشمل خمس معدلات يتم التنازل عنها فوريا (100%، 50%، 30%، 25%، 20%) ابتداء من 01 سبتمبر 2005.
    - ✓ التخفيضات المؤجلة: هناك قائمة ثانية موجودة في الملحق رقم (2) من البرتوكول رقم (5) تبين المنتجات الزراعية المحولة والتي ستحرر من الرسوم الجمركية على مدة خمس سنوات من بداية تطبيق الاتفاق وفق المادة (15) منه.

- **المنتجات التي تخضع للرسم الإضافي المؤقت**: وتلتزم الجزائر بالإلغاء التدريجي لهذا الرسم والمقدر بـــ 60% حسب قانون المالية التكميلي لسنة 2004، وذلك بمقدار 12 نقطة سنويا، وإلغائه مع بداية شهر جانفي 2006، وبذلك فإن المنتجات التي كانت تخضع لهذا الرسم لن تصبح كذلك بعد هذا التاريخ.

3. <u>التجارة في الخدمات</u>: تمنح الجزائر لشركات المجموعة المؤسسة على إقليمها وممولي الخدمات التابعين للدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية معاملة لا تقل رعاية عن تلك التي تمنحها لشركاتها ابتداء من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ كما تمنح المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء لممولي الخدمات والشركات الجزائرية المؤسسة على إقليمها نظاما مماثلا. وفيما يخص قطاع النقل البحري وفي إطار النشاطات التي

تمارسها الشركات البحرية لأداء الخدمات الدولية للنقل البحري بما في ذلك خدمات النقل بمختلف وسائله التي تشمل جزء بحريا يرخص كل طرف بإنشاء واستغلال فروع مستقلة أو فروع من شركات الطرف الأخر على إقليمه في ظروف لا تقل رعاية عن تلك التي يمنحها لشركاته أو فروعه ويمتنع الطرفان عن اتخاذ التدابير التي من شأنها أن تجعل شروط إنشاء شركاتهما أو استغلالها أكثر تقييدا مما كانت عليه في اليوم الذي يسبق تاريخ توقيع هذا الاتفاق، كما يلتزم الطرفان بالتطبيق الفعلي لمبدأ الدخول الحر للسوق والتجارة الدولية على أساس تجاري (النصوص30-37)[1]؛

4. المدفوعات، رؤوس الأموال والمنافسة ويشمل هذا البند على حرية حركة رؤوس الأموال الأجنبية في الجزائر، تطبيق الإجراءات المشتركة للمنافسة، الابتعاد التدريجي عن التمييز بين المتعاملين في مجال التموين والتجارة في السلع بين الأجانب (من الاتحاد) والجزائريين، حماية حقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية، حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي والتحرير التدريجي للصفقات العمومية وفق (النصوص 38- 46)[2] ؛
5. التعاون الاقتصادي: يهدف التعاون في المجال الاقتصادي إلى تدعيم عمل الجزائر من اجل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية المستديمة، وفي هذا الإطار يتعهد الطرفان بتعزيز تعاونهما الاقتصادي بما يخدم المصلحة المشتركة في إطار الشراكة ، ويعطي التعاون الأولوية للقطاعات الكفيلة بتقريب الاقتصاد الجزائري واقتصاد المجموعة وبالأخص الاقتصاد الذي يولد النمو ومناصب الشغل، والعمل على تحرير المبادلات بين الجزائر والمجموعة ويعمل علي تشجيع التكامل الاقتصادي بين الدول المغاربية وذلك بتنفيذ كل تدبير من شانه أن يساهم في تنمية هذه العلاقات. كما تشجع الاتفاقية في هذا المجال التعاون العلمي والتقني والتكنولوجي الذي يهدف إلي إقامة روابط دائمة بين المجموعات العلمية لكلا الطرفين وتعزيز قدرات البحث في الجزائر وتحفيز الابتكارات التكنولوجية وتبادل الخبرات (النصوص 47-66)[3] ؛
6. التعاون الاجتماعي والثقافي: يهدف هذا إلى ترقية الحوار الثقافي والتعاون الذي يشمل كل المجالات من تشجيع تبادل الشباب، الصحافة، قطاع السمعي البصري، حماية الإرث الثقافي والتكوين (النصوص 67- 78)[4]؛
7. التعاون المالي: ويشمل تحديث الاقتصاد، ترقية الاستثمارات، تأهيل المنشآت، الإجراءات المصاحبة لعملية إقامة منطقة للتبادل الحر، وتشريعات للمنافسة وفق (النصوص 79- 81)[5]؛

---

[1] صالح مفتاح، بن سمينة دلال، **اتفاق الشراكة الأورو- جزائري: الدوافع، المحتوى، الأهمية** ، ، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006، ص 4.

[2] الصادق بوشنافة، مرجع سابق، ص 233.

[3] صالح مفتاح، دلال بن سمينة، مرجع سابق، ص 5.

[4] الصادق بوشنافة، مرجع سابق، ص 233.

[5] المرجع نفسه، ص 233.

8. الإجراءات المؤسساتية العامة والنهائية ويرمي إلى إحداث مجلس للشراكة يشرف على فحص المشاكل الهامة المطروحة في إطار الاتفاق وكذا كل المواضيع ذات الاهتمام المشترك، وإنشاء لجنة الشراكة التي ستكلف بتسيير الاتفاق في حدود الكفاءات المخصصة أوالمخولة لمجلس الشراكةوفق (النصوص 92-110)[1]؛

وفي نفس المسعى ومن أجل تسهيل تطبيق الاتفاق قامت الجزائر بإنشاء لجنة دائمة مكلفة بالتحضير والمتابعة لتطبيق الاتفاق، يشرف عليها مباشرة وزير الدولةوزير الخارجية ويرأسها المدير العام لدائرة أوربا بوزارة الخارجية

المطلب الثالث: دوافع الشراكة الأورو جزائرية وشروط نجاحها

أولا. دوافع الشراكة الأورو جزائرية

بالنسبة للجزائر فإن المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها، كتفشي البطالة وجمود الجهاز الإنتاجي وعدم كفاية معدل نموها وتأخرها عن الركب، مقارنة بالدول المغاربية المجاورة سواءمن ناحية التنظيم أو التسيير أو التكنولوجيا المستخدمة وعدم كفاية مصادر التمويل وضعف الاستثمار المحلي ونفور الاستثمار الأجنبي رغم ما تتوفر عليه من فرص للاستثمار في مختلف الميادين، كلهاكانت وراء رغبتها في توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. لذلك تسعى الجزائر من وراء توقيعها لاتفاق الشراكة هذا إلى:

- تأهيل مختلف أجهزتها التنظيمية والاقتصادية لتكيفها مع التحديات التي يشهدها العالم، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني بالاستفادة من المزايا التي تتمتع بها دول الاتحاد الأوربي والتحكم في حدة المنافسة التي ستتعرض لها المؤسسات الاقتصادية الوطنية خاصة في ظل منطقة التبادل الحر آفاق 2017. إضافة إلى رغبة الجزائر في توسيع العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بين الطرفين، وتحديد شروط التحرير التدريجي للمبادلات الخاصة بالسلع ورؤوس الأموال[2]
- إن هذه الشراكة تفيد الجزائر في الحصول على التكنولوجيا[3] التي تلعب دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية لأنها تساعد على تخفيض التكاليف وذلك باستخدام الآليات الجديدة وبالتالي تؤدي إلى زيادة الأرباح[4]
- تعد تنمية المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الطرفين من بين أهم العوامل التي تحث على إقامة تعاون وثيق بين الطرفين في جميع الميادين والذي يعود إلى:[5]

---

[1] المرجع نفسه، ص 233.

[2] ليلى أوشن، مرجع سابق، ص 66.

[3] ليلى قطاف، **اتفاقية الشراكة الأوربية-الجزائرية** ، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006، ص 3.

[4] حسين بورغدة، مرجع سابق، ص 4.

[5] صالح مفتاح، بن سمينة دلال، مرجع سابق، ص 2.

- الروابط التاريخية والقيم المشتركة والرغبة في تدعيمها على أساس علاقات تتسم بالاستمرارية وتبادلية المصالح والامتيازات؛
- إقامة شراكة ترتكز على المبادرة الخاصة بما يخلق مناخا ملائما لتطور العلاقات الاقتصادية والتجارية ويشجع الاستثمار في الجزائر، بما يسمح لها الاستفادة من التكنولوجية الأوروبية ويعيد البناء الاقتصادي لاقتصادها؛
- الرغبة في إقامة تعاون وحوار منتظم في الميادين الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، التكنولوجية، السمعية البصرية، البيئية؛
- تقريب مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي؛
- إقامة إطار مناسب للحوار السياسي والأمني بما يعمق التوافق السياسي حول الجوانب والمسائل الثنائية والدولية ذات المصلحة المشتركة، ويضمن الاستقرار بالمنطقة المتوسطية.

كما تسعى للخروج من المرحلة الانتقالية باستغلال المساعدات المالية والتقنية المقدمة من طرف الاتحاد الأوربي في تأهيل اقتصادها للشراكة الفعلية، على اعتبار أنّ عصر العولمة يتطلب تكتلات إقليمية للاندماج في حركية الاقتصاد العالمي، ومحاولة استغلال مزايا المنطقة الحرة الأورو متوسطية في آفاق 2012[1].

ثانيا. شروط نجاح اتفاق الشراكة الأورو جزائرية

حتى يستفيد الاقتصاد الجزائري من فرص الشراكة لابد من الحرص على تحقيق مجموعة من الشروط أهمها:

- تقوية وإصلاح النظام الضريبي لتعويض الانخفاض في الدخل الجمركي من الواردات نتيجة لإزالة التعريفات عن السلع القادمة من الإتحاد الأوروبي[2]
- التوفيق بين المعايير والإجراءات الجمركية والإحصائية وتنظيم السوق وسياسة المنافسة وآليات الاستثمار[3]
- تأهيل الإدارة التي لم تشهد أي تطور ملحوظ لتساير الأساليب المبتكرة في الدول الأخرى، ولذا توصف الإدارة الجزائرية بأنها منخفضة الأداء ومعقدة الإجراءات الناتج عن بطئها وتشبثها بالشكليات، إذ تشير البيانات إلى أن المستثمر يقضي 70% من وقته في القضايا الإدارية مقابل 30% في الأعمال المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية. ومن هذا التصور أصبح لزاما عليها أن تتحول إلى إدارة اقتصادية نشطة وفعالة[4]

---

[1] محمد بوهزة، عمر بن سديرة، **واقع ومستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية** ، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006، ص 1.

[2] حسين بورغدة، الطيب قصاص، مرجع سابق، ص 6.

[3] المرجع نفسه، ص 6.

[4] صالح فلاحي، **الأبعاد الاقتصادية للشراكة الأورو-جزائرية بين الحاجة للتنمية والخوف من المنافسة** ، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006، ص 8.

- تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة: من أجل تعويض عدم التوازن في ميزان المدفوعات على المدى القصير ولتحفيز العرض على المدى المتوسط وخاصة في القطاعات التصديرية والسماح بتحويلات مهمة في لتكنولوجيا[1]؛
- تأهيل المؤسسات الاقتصادية: أثبت القطاع الصناعي في الجزائر خلال أدائه في فترة التسعينات أنه في حاجة إلى إصلاحات جذرية وأطر تنظيمية تتلاءم مع خصوصيات كل فرع أو مؤسسة صناعية، وهذا ما دفع بالحكومة الجزائرية إلى وضع برنامج إعادة تأهيل المؤسسات والذي يهدف إلى جعل هذه المؤسسات قادرة على مواجهة مخلفات تحرير التجارة الخارجية وتبعات تدفق السلع الصناعية الأجنبية عموما والأوروبية خصوصا. كون هذه المؤسسات معنية بإلغاء الرسوم الجمركية وفق اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية، ولتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي، ولكي تصبح هذه المؤسسات قادرة على منافسة نظيراتها في العالم. أعدت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف برنامجا وطنيا لتأهيل هذه المؤسسات، خصص له غلافا ماليا قدر بـــ 01 مليار دينار سنويا يمتد إلى غاية سنة 2013، وتشرف عليه الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة التي تم إنشائها عن طريق المرسوم التنفيذي رقم 05-165 بتاريخ 3 ماي 2005 ويهدف هذا البرنامج إلى:[2]
  - جعل هذه المؤسسات قادرة على التحكم في التقدم التقني وفي الأسواق؛
  - جعل هذه المؤسسات قادرة على المنافسة على مستوى السعر/الجودة؛
  - إنشاء قيم مضافة جديدة؛
  - خلق مناصب شغل جديدة ودائمة؛
  - تطوير الصادرات خارج المحروقات؛
  - التقليل من الضعف التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
  - التقليل من حدة الاقتصاد غير الرسمي.
- تأهيل الجهاز المصرفي: وذلك لأن دورها في الأنشطة الاستثمارية لا يستجيب لتطورات العصر من حيث السرعة ونوع الخدمات التي تقدم للزبائن، وما تزال البنوك الفرنسية تؤدي دور الوسيط في التحويلات الخارجية من وإلى الجزائر. فبالرغم من تشجيع الجزائر على إنشاء بنوك خاصة وفروع لبنوك أجنبية عربية وأوربية، إلا أن هذه العملية ما تزال في بداية الطريق وقد تأخذ هذه التجربة وقتا طويلا لتؤدي وظيفتها وتوسع أنشطتها على مستوى الوطن وعلى مختلف القطاعات الاقتصادية، لذلك يجب تأهيل الجهاز المصرفي الذي ينشط الحركة الاقتصادية[3]

[1] حسين بورغدة، الطيب قصاص، مرجع سابق، ص 6.

[2] محمد بولعسل، مرجع سابق، ص 101.

[3] صالح فلاحي، مرجع سابق، ص 8.

- تأهيل الإعلام الاقتصادي برفع مصداقيته وزيادة سيولته وتنافسيته، ليتمكن من ممارسة الرقابة حتى تستطيع العدالة من أداء دورها في قضايا الاختلاس والتلاعب بأموال الشعب إذا ما حضيت هي الأخرى بالاستقلالية[1]؛
- توسيع نطاق الحكم الراشد: إن الظفر بالمكاسب التي توفرها الشراكة بشكل عام ومنطقة التبادل الحر التي تمس أساسا الجانب الاقتصادي، يعتمد على الإصلاحات الاقتصادية في ظل حكم يتمتع بالرشادة والعدالة، ووجود مؤسسات قوية تؤدي وظائفها بصورة جيدة، وتتمثل هذه المؤسسات كما حددها داني رودريك وسوبر أمانيات فيما يلي:[2]
  - المؤسسات المنظمة للسوق: هي تلك المؤسسات التي تتعامل مع التأثيرات الخارجية للسوق، وفورات الحجم، نقص المعلومات، ... وتشمل عادة قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، النقل والخدمات المالية؛
  - المؤسسات المحققة للاستقرار: هي تلك التي توفر البيئة الاقتصادية المستقرة من خلال وضعها لسياسات اقتصادية نقدية ومالية ملائمة، وتتمثل هذه المؤسسات في وزارة المالية، البنوك المركزية المسؤولة على الإدارة الاقتصادية والمالية والهادفة إلى تقليل التقلبات والهزات الاقتصادية الكلية وتفادي الأزمات المالية؛
  - المؤسسات المانحة للشرعية: هي تلك المؤسسات التي تمنح الشرعية والمصداقية للسوق، وتعزز الكفاءة التشغيلية له، بوضع نظام يحمي حقوق الملكية للمستثمرين وعائداتهم، وكذا القواعد التنظيمية التي تحد من الغش ومن السلوكات المنافية للمنافسة.

وعليه فإن نجاح اتفاق الشراكة مرهون إلى حد كبير بتوسيع نطاق الحكم الراشد في إدارة شؤون الدولة، ولا يكون هذا إلا بوجود مؤسسات مستقلة ومتكاملة محققة لاستقرار السوق، مهمتها الأساسية الضبط الاقتصادي وإدارة مختلف أشكال السياسات الاقتصادية، فضلا عن وجود مؤسسات مانحة للشرعية كمؤسسات التشريع، العدالة، القضاء... تسعى إلى توفير عنصر الشفافية في أداء العمل الحكومي وذلك بتبسيط الإجراءات الإدارية المعتمدة وإقرار ما يسمى " بمبدأ المسؤولية والمساءلة".

[1] المرجع نفسه، ص 8.

[2] عزيزة بن سمينة، مرجع سابق، ص 152.

خلاصـــــــة الفصـــل

سعى الاتحاد الأوربي لتنظيم علاقاته وتطويرها مع دول جنوب وشرق البحر المتوسط تجسدت في فكرة إنشاء الشراكة الأورو متوسطية، والتي تأسست اثر انعقاد مؤتمر برشلونة في نوفمبر1995، وفي هذا المؤتمر تم تحديد أسس الشراكة بين الاتحاد الأوربي وشركائه في المجال السياسي والأمني، المجال الثقافي والاجتماعي، المجال الاقتصادي والمالي، والجزائر كغيرها من الدول المتوسطية وقعت على هذا الاتفاق رسميا بمدينة فالونسيا في 22 أفريل 2002، وهذا بسبب الأوضاع الاقتصادية التي كانت تسودها من أجل تحسين هذه الأوضاع، كما أن الجزائر تسعى لاستقطاب الاستثمارات الأوربية.

لدلك سنقوم بدراسة الاستثمارات الأوربية في الجزائر قبل توقيع اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية وبعدها لمعرفة ما إذا ساهمت الشراكة الأورو جزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

تمهـــــــــــــــيد

لقد تبنت الجزائر منذ أواخر الثمانينات سياسة الانفتاح الاقتصادي، والرامية إلى معالجة الاختلالات التي تسود الاقتصاد الوطني، فقد عمدت إلى تحسين مناخها الاستثماري وتطهير بيئة أعمالها من خلال توفير الإطار القانوني والتنظيمي بالإضافة إلى العمل على تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي ومحاولة جعلها أكثر استقرارا وفي مستويات مقبولةمن اجل جذب أكبر قدر ممكن من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرخاصة من الاتحاد الأوربي في إطار الشراكة الأورو جزائرية.

وعليه سيتم في هذا الفصل التطرق إلى مبحثين:

المبحث الأول: عرض محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الشراكة الأورو جزائرية.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية.

المبحث الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الشراكة الأورو جزائرية

إن الجزائر تبذل جهود مستمرة لتهيئة مناخ استثماري ملائم جاذب للاستثمارات المحلية و الأجنبية ,فقد صدرت عدة قوانين و تشريعات مرتبطة بذلك لا سيما في الألفية الثالثة، وصاحب إصدار هذه القوانين إنشاء عدة هيئات من أجل تسهيل عمليات الاستثمار الأجنبي، كما قامت بتقديم تحفيزات وضمانات للمستثمر المحلي والأجنبي تشجيعا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: الإطار القانوني والمؤسساتي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أولا. الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

1. الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر قبل توقيع اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية

مرت القوانين المنظمة للاستثمار في الجزائر بمراحل عديدة، اختلفت باختلاف التوجهات الاقتصادية هدفها تنظيم العملية الاستثمارية في الجزائر، سنوجزها حسب التسلسل الزمني لصدورها.

- **قانون الاستثمار رقم 227/63 المؤرخ في 26 جويلية 1963:** احتوى هذا القانون على مجموعة من الامتيازات والحوافز قدمت للمستثمرين بغية تحفيزهم على الاستثمار في الجزائر، وكان يهدف إلى إنعاش الحياة الاقتصادية من جديد وإعادة بناء وتنمية الاقتصاد الجزائري والذي كان يعاني فراغا بسبب هجرة المعمرين بعد الاستقلال لذا كانت الجزائر مضطرة للبحث عن سبل تمويل سريعة، خبرات وكفاءات تسييرية، وتكنولوجيا إنتاجية حديثة، وذلك بالمحافظة على رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة في الجزائر، وجلب الاستثمارات الأجنبية[1]

غير أن هذا القانون لم يحقق أهدافه وذلك لعدة اعتبارات نوجزها فيما يلي[2]:

- عدم تجانس الخيار السياسي المتبع آنذاك مع الواقع الاقتصادي؛
- الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة بسبب وجود إطارات غير مؤهلة، ونقص في الهياكل القاعدية.

- **قانون 284/66 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 (المعدل للقانون السابق):** بعد فشل القانون 227/63 الخاص بالاستثمار قامت السلطات الجزائرية بتعديل هذا القانون وتدارك النقائص التي ميزته فجاء القانون رقم 284/66 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 ليحل محله، وكان أكثر شرحا وتحديدا لتدخل القطاع الخاص وكذا الامتيازات والضمانات التي يوفرها للمستثمر، وتطبيقه أسند لثلاث لجان جهوية للاستثمار التي تم تنظيمها من قبل القانون1966، وقد كانت له نتائج إيجابية مقارنة بالقانون السابق وخاصة في الفترة الممتدة (1967-1970)، حيث أنشأت بعض الشركات المختلطة من طرف المتعاملين المحليين والأجانب[3]

[1] كريمة قويدري، مرجع سابق، ص 71.

[2] عبد الكريم كاكي، مرجع سابق، ص 163.

[3] سورية زرقين، مرجع سابق، ص 165.

- **قانون 13/82 المؤرخ في 21 أوت 1982:** شهدت الجزائر أوضاع جديدة مع بداية الثمانينات تمثل في وضع إستراتيجية تنموية تقوم على لامركزية تسيير الاقتصاد الوطني وإشراك القطاع الخاص خاصة منه الأجنبي، وهو ما نص عليه القانون رقم 13/82 المؤرخ في 21 أوت 1982 الذي وضح كيفية إنشاء وتسيير الشركات الاستثمارية المختلطة تجسيدا لرغبة السلطات العمومية في ضم القطاع الخاص في مختلف المشاريع الاستثمارية[1] خاصة في مجال المحروقات فرغم احتكار الدولة للقطاع وتأميمها له، بقيت بحاجة لمساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا للإمكانيات المالية والتقنية الكبيرة التي يتطلبها، كما حدد هذا القانون نسبة المشاركة الأجنبية بحد أقصى لا يتجاوز 49% من رأسمال الشركة[2].
- **قانون الاستثمار رقم13/86 المؤرخ في 19 أوت 1986:** في هذه الفترة واجه الاقتصاد الوطني أزمة حادة بسبب انهيار أسعار البترول وانخفاض قيمة الدولار وبالتالي تدهور إيرادات الصادرات النفطية وتفاقم الديون الخارجية وارتفاع معدل التضخم، وفي ظل هذه الظروف الصعبة قامت الدولة بتعديل القانون رقم 13/82 وجاء القانون رقم 13/86 المؤرخ في 19 أوت 1986، الذي أدخل تغييرات في ميكانيزمات الاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا في قطاع المحروقات، ومنح عدة مزايا للمستثمرين الأجانب كضمان التعويض في حالات التأميم أو نزع الملكية، المشاركة في هياكل التسيير، حرية تحويل أرباح المشروع الاستثماري، رفع أو خفض رأسمال الشركة المختلطة، إلى جانب هذا منح القانون عدة تسهيلات وامتيازات وتحفيزات ضريبية. أما الأهداف التي حققها لم تكن في المستوى المرجو[3]
- **قانون النقد والقرض10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990:** ويعتبر هذا القانون خاص بالنقد والقرض، وليس بالاستثمار، إلا أنه أعطى مكانة مرموقة للاستثمار الأجنبي المباشر وحدد هذا القانون العلاقة الجديدة لحركة رؤوس الأموال مع الخارج، ولأول مرة جسد شعار "الباب المفتوح"، ورخص للمقيمين وغير المقيمين الحرية الكاملة للقيام بالشراكة أو الاستثمار المباشر وتحويل رؤوس الأموال بين الجزائر والخارج لتمويل مشاريع اقتصادية، كما يمكن للمستثمر الأجنبي أن يستثمر في النشاطات غير المحتكرة من قبل الدولة، وهذا من أجل تحقيق الأهداف الرئيسية للتنمية الاقتصادية[4]
- **قانون ترقية الاستثمارات 12/93 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993:** ويهدف إلى توفير البيئة القانونية والتشريعية والتنظيمية الملائمة لجلب واستقطاب الاستثمار الخاص، خاصة منه الأجنبي إلى الجزائر، وجاء هذا القانون متميزا عما سبقه من قوانين وتنظيمات بإقراره لمبدأ الحرية الكاملة للاستثمار، فالقطاع الخاص، محليا كان أو أجنبيا، يمتلك حرية الدخول في أي مشروع استثماري، عدا بعض الأنشطة الإستراتيجية الخاصة بالدولة، فالاستثمار أصبح لا يتطلب نظريا سوى التصريح في الوكالة لترقية ودعم ومتابعة

[1] إيمان مودع، مرجع سابق، ص 56.
[2] كريمة قويدري، مرجع سابق، ص 72.
[3] إيمان مودع، مرجع سابق، ص 87.
[4] سورية زرقين، مرجع سابق، ص 166.

الاستثمارات، كما نص هذا القانون على مبدأ عدم التمييز بين المستثمرين، سواء كانوا عموميين أم خواص، محليين أم أجانب، كما أجاز للمستثمرين الأجانب في إطار تسوية النزاعات المحتملة باللجوء إلى سلطات قضائية غير السلطات الجزائرية، وذلك لإزالة مختلف المعوقات التي من شأنها إعاقة استقطاب الاستثمارات الأجنبية، كما منح هذا القانون جملة من التحفيزات في إطار الامتيازات التي تمنحها الوكالة الوطنية لترقية ودعم الاستثمار[1].

- **قانون تطوير الاستثمار 03/01 الصادر بتاريخ 20 أوت 2001:** وتميز بالوضوح والتفصيل، حيث جاء لاستحداث مجالات استثمار جديدة، وتوسيع القدرات الإنتاجية وإعادة هيكلة رأس مال المؤسسات العمومية والمساهمة فيه، كما منح المستثمرين الأجانب عدة حوافز مالية وجبائية وجمركية، إضافة إلى تبنيه أربعة مبادئ هامة هي: هي مبدأ حرية الاستثمار، ورفع القيود الإدارية، عدم اللجوء إلى التأميم، إمكانية اللجوء إلى التحكم الدولي لفض النزاعات[2].

2. الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر بعد توقيع اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية

- **قانون المحروقات رقم 03/05 المؤرخ في مارس 2005:** إن قانون المحروقات المعدل يعتبر من أهم القوانين التي أصدرتها الجزائر وهذا من جانب آثاره الايجابية على التنمية والاستثمار، ومن أسباب هذا القانون:

- تنويع صادرات هذا القطاع وبالتالي زيادة مداخيل الدولة؛
- توفير مناصب شغل جديدة؛
- زيادة استغلال المجال الطاقوي والموارد المائية وبالتالي فتح العزلة على المناطق المحرومة لسكان الجنوب وذلك باستثناء شبكة توزيع الغاز.

ومن آثاره الايجابية تغير الأوضاع التي تعاني منها الدولة كالبطالة، هشاشة اقتصادها، قلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونقص التكنولوجيا، حيث يكون هذا التغير بالانتعاش الاقتصادي الذي يوفره استغلال الثروات الطبيعية.

لكنه لا يخلو من السلبيات فهو يتسبب في انتقال ثروات الدولة (الثروات الطبيعية والمنشئات الأساسية) إلى الشركات الأجنبية، وبالتالي استنزاف احتياطي المحروقات، وحرمان الأجيال القادمة من هذه الثروات وكذلك تحرير أسعار المنتجات النفطية في الآجال المتوسطة مما يؤدي إلى استهلاك المنتجات المستوردة بدل المنتجات المحلية[3].

- **قانون الاستثمار رقم 08/06 المؤرخ في 15 جويلية 2006:** والذي ينص على ديمومة الضمانات التالية[4]:

- عدم المساس بالامتيازات المحصل عليها؛

---

[1] كريمة قويدري، مرجع سابق، ص 74.

[2] إيمان مودع، مرجع سابق، ص 88.

[3] فاروق سحنون، **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر** ، رسالة ماجستير، تخصص: التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، (غير منشورة)، 2010، ص 25.

[4] إيمان مودع، مرجع سابق، ص 88.

- إمكانية الطعن الإداري؛
- المساواة في التعامل مع كل المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب؛
- التغطية عن طريق المعاهدات والاتفاقيات الدولية والثنائية لحماية الاستثمارات.

بالإضافة إلى ذلك هناك عدد من المراسيم الأخرى التي توفر المناخ المناسب للاستثمار[1] منها:

1. **المرسوم التنفيذي رقم 08/07 المؤرخ في 11 جانفي 2007:** يحدد قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثناة من المزايا المحددة في الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار؛
2. **المرسوم التنفيذي 0898 المؤرخ في 24 مارس 2008:** يتعلق بشكل التصريح بالاستثمار وطلب، ومقرر منح المزايا وكيفيات ذلك؛
3. **القرار المؤرخ في 20 فيفري 2008**: يحدد النسبة القصوى لمساهمة البنك أو مؤسسة مالية في رأس مال شركة تأمين و/أو إعادة التأمين بـ 15 % من رأس مال هذه الشركة.

ثانيا. الإطار المؤسساتي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

من أجل تعزيز الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تم إنشاء هياكل إدارية أوكلت لها مهمة الإشراف ومتابعة المشاريع الاستثمارية تمثلت أساسا في:

1. **المجلس الوطني للاستثمار(CNI):** يشرف عليه رئيس الحكومة ويقوم بالمهام التالية[2]:
   - صياغة إستراتيجية وأولويات الاستثمار؛
   - تحديد المناطق المعنية بالتنمية؛
   - إقرار الإجراءات والمزايا التحفيزية؛
   - المصادقة على اتفاقيات مشاريع الاستثمار.
2. **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI):** وضعت تحت إشراف رئيس الحكومة، ونظمت في شكل شباك وحيد يظم مجموعة من الإدارات والأجهزة المعنية بالاستثمار مثل بنك الجزائر، إدارة الضرائب، إدارة الجمارك، وتقوم بالمهام التالية[3]:
   - تستقبل وتعالج تصريحات الاستثمار؛
   - ترافق وتساعد المستثمرين في استكمال الإجراءات وإنشاء المشروعات الاستثمارية ؛
   - تصدر قارات منح المزايا والتحفيزات؛
   - تضمن متابعة الاستثمارات خاصة احترام الالتزامات الموقعة من طرف المستثمر.

---

[1] فاروق سحنون، مرجع سابق، ص 25.

[2] بلعزوز بن علي، مداني أحمد، **دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، – دراسة حالة المنطقة الحرة "بلارة"** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول آثار اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13– 14 نوفمبر 2006، ص 3.

[3] المرجع نفسه، ص 3.

3. **صندوق دعم الاستثمار:** الذي يعمل على تمويل الأنشطة الخاصة بتحسين مناخ الاستثمار، تهيئة الشروط اللازمة لانطلاق المشاريع، كتهيئة المناطق الصناعية وتوصيل المرافق الضرورية كالكهرباء، الغاز، الماء، تعبيد الطرق[1].
4. **الشبابيك الوحيدة اللامركزية** تم تأسيسه ضمن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، يتواجد على مستوى بعض الولايات، وهي الجزائر، وهران، عنابة، ورقلة، البليدة، قسنطينة، أدرار، سطيف، تلمسان، سعيدة، باتنة، بجاية، تيارت، يشمل ممثلين محليين للوكالة والهيئات الإدارية المعنية بالاستثمار فهو أنشئ خصيصا لتسهيل العمليات الاستثمارية باعتباره المخاطب الوحيد للمستثمرين[2]
5. **الوكالة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة وترقية الاستثمار** تقوم بالمهام التالية[3]:
   - تنسيق الأنظمة المرتبطة بتحضير وتجسيد برامج الخوصصة؛
   - اقتراح استراتيجيات ترقية وتطوير الاستثمار.

بعد الاستقلال حاولت الجزائر تحسين الأوضاع الاقتصادية من خلال تنظيم العملية الاستثمارية من أجل إعادة بناء وتنمية الاقتصاد الجزائري، وذلك بإصدار عدة قوانين من شأنها أن تشجع الاستثمار الخاص سواء المحلي أو الأجنبي.

ومن خلال تقسيم قوانين الاستثمار في الجزائر من حيث تاريخ إصدارها قبل توقيع اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية وبعدها، نلاحظ أن أهم القوانين صدرت قبل توقيع اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية (1963-2001) من أجل تحسين الأوضاع العامة التي كانت تسود الجزائر، فهذه القوانين ركزت على أن تكون النسبة الأكبر في ملكية رأسمال المشروع الاستثماري للمستثمر المحلي (51%) كما قامت بتقديم جملة من الامتيازات نذكر منها:

- ضمان التعويض في حالات التأميم أو نزع الملكية؛
- حرية تحويل أرباح المشروع الاستثماري؛
- الحرية الكاملة للاستثمار في أي مشروع استثماري عدا بعض الأنشطة الإستراتيجية للدولة.

أما القوانين التي صدرت بعد توقيع اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية جاءت مؤكدة للقوانين السابقة ولم تحدث تغييرات كبيرة، فبالرغم من مطالبة المستثمرين الأجانب تغيير نسبة ملكية المستثمر المحلي لـ51% من المشروع الاستثماري والمستثمر الأجنبي له الحق في 49% فقط، لم تقم الجزائر بتعديل هذا القانون لحماية اقتصادها من الضغوط التي يمارسها المستثمر الأجنبي على الحكومة، وكذا حماية مكانة مؤسساتها المحلية في السوق.

من خلال ما سبق يتضح أن الشراكة الأورو جزائرية لم تساهم في تحسين المنظومة القانونية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

---

[1] كريمة قويدري، مرجع سابق، ص 75.

[2] فاطمة رحال، مرجع سابق، ص 192.

[3] المرجع نفسه، ص 192.

المطلب الثاني: ضمانات وحوافز حماية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد أكدت الحكومة الجزائرية على عزمها لتشجيع الاستثمارات وحمايتها لتمكنها من المشاركة في بناء وتطوير الاقتصاد الوطني، وهذا من خلال الضمانات الممنوحة المذكورة والمنصوص عليها قانونا كما[1] يلي:

- المصادقة على اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى وذلك في المرسوم الرئاسي95/394 المؤرخ في30 أكتوبر1995.
- المصادقة على الاتفاقية المتضمنة لإحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمار وذلك في المرسوم الرئاسي 345/95 المؤرخ في30 أكتوبر1995.
- المصادقة على انضمام الجزائر إلى الشركة العربية للاستثمار وذلك في المرسوم الرئاسي رقم98/334 الصادر في26 أكتوبر1998
- المصادقة على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية، مرسوم رئاسي رقم 306/95 المؤرخ في07 أكتوبر1995.
- المصادقة على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية بين دول اتحاد المغرب العربي في المرسوم الرئاسي رقم90/420 المؤرخ في07 أكتوبر1990.
- الترخيص للشريك الأجنبي لتحويل مبلغ أصل استثماراته وأرباحه في المرسوم التنفيذي رقم95/1993 المؤرخ في25 مارس1995.
- التوصية بدعم كافية المستثمرين وإزالة العوائق التي تحول دون تدفق الاستثمار وذلك بإنشاء الشباك الوحيد في المرسومين التنفيذيين رقم97/319 و320/97 الصادرين في24 أوت1997.
- إصدار العديد من القوانين و المراسيم من القوانين والمراسيم الخاصة بالاستثمار الوطني والأجنبي مثل المرسوم التشريعي 112/93 الصادر 05 أكتوبر1993 المتعلق بترقية الاستثمار والمرسوم التنفيذي 321/320/319/9 الصادر في 24 أوت1997 والمتعلقة بصلاحيات وتنظيم سير الوكالة الوطنية لترقية ودعم الاستثمار وتكفل الدولة بنفقات المنشئات القاعدية المرتبطة بانجاز الاستثمارات.
- تنظيم المنافسة الحرة وترقيتها وحمايتها ومعاقبة كل من يعيقها في كافة الأنشطة بما في ذلك الخدمات وذلك بواسطة مجلس المنافسة في الأمر رقم95/06 المؤرخ في25 جانفي1995 والمتعلق بالمنافسة.
- صادقت على الاتفاقية الدولية لتسوية المنازعات.
- إضافة إلى توقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية لحماية الاستثمارات وتشجيعها مع مجموعة من الدول كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الاقتصادي البلجيكي اللوكسومبورغي، إيطاليا، فرنسا، رومانيا، واسبانيا وغيرها من الدول والتي سنوضحها في الجدول التالي:

[1] أسماء حدانة، **سياسة تحويل الديون إلى استثمارات أجنبية وأثرها على الاقتصاد الوطني** ، رسالة ماجستير، تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (غير منشورة)، 2006، ص 103.

جدول رقم(03-02): الاتفاقات الثنائية المتعلقة بالاستثمار إلى غاية 2006

الدولة	التاريخ
بلجيكا / لوكسمبورغ	1991
ايطاليا	1991
فرنسا	1994/1993
رومانيا	1994
اسبانيا	1995
الفيتنام	1996
الأردن	1997
قطر	1997
مالي	1998
مصر	1998
بلغاريا	2002/1998
تركيا	1998
سوريا	1998
الدنمارك	1999
كوبا	1999
ألمانيا	2000
النيجر	2000
اليونان	2000
جمهورية التشيك	2000
اليمن	2001
الموزمبيق	2001

الدولة	التاريخ
ماليزيا	2001
الأرجنتين	2001
جنوب	2001
جنوب إفريقيا	2001
كوريا	2001
الصين	2002
اندونيسيا	2002
الإمارات العربية المتحدة	2002
سلطنة عمان	2002
نيجيريا	2003
البحرين	2003
إثيوبيا	2003
الكويت	2003
ليبيا	2003
السودان	2003
النمسا	2004
السويد	2004
سويسرا	2005
إيران	2005
البرتغال	2005
روسيا	2006

المصدر: يحيى سعيدي، مرجع سابق، ص148.

- اتفاقات منع الازدواج الضريبي مع عدد من الدول والتي سنوضحها في الجدول التالي:

جدول رقم (03-03): الاتفاقات المتعلقة بمنع الازدواج الضريبي إلى غاية 2006

الدولة	تاريخ التوقيع
المملكة المتحدة	1981
فرنسا	1982
تونس	1985
الجماهيرية العربية الليبية	1988
المغرب	1990
بلجيكا	1991
ايطاليا	1991
رومانيا	1994
تركيا	1994
الجمهورية العربية السورية	1997
بلغاريا	1998
كندا	1999

الدولة	تاريخ التوقيع
الفيتنام	1999
البحرين	2000
الأردن	2000
سلطنة عمان	2000
بولندا	2000
إثيوبيا	2002
لبنان	2002
اسبانيا	2005/2002
اليمن	2002
أوكرانيا	2004
البرتغال	2005
روسيا	2006

المصدر: يحيى سعيدي، مرجع سابق، ص191.

- الاتفاق على تخفيض التعريفة الجمركية بين الجزائر والاتحاد الأوربي في إطار الشراكة الأورو جزائرية، وذلك على السلع الصناعية وكذا المنتجات الزراعية، ومنتجات الصيد البحري، والمنتجات الزراعية المحولة (كما تطرقنا إليها بالتفصيل في الفصل الثاني ص50).

ولكن الجزائر قررت اللجوء إلى الرخصة التي يتيحها الاتفاق لمراجعة أجندة التفكيك التعريفي ، إذ طلبت الجزائر رسميا من الاتحاد الأوروبي مراجعة أجندة تفكيك التعريفة الجمركية، المتضمنة في اتفاق الشراكة المطبق منذ 2005، وهذا لما تعرضت له الجزائر من خسارة في هذا المجال والتي وصلت إلى 2.5 مليار دولار بين 2005 و2009. وقد تصل حسب التوقعات إلى 8.5 مليار دولار بين 2010 و2017[1].

- كما منح المشرع الجزائري في قانون تطوير الاستثمار 03/01 لسنة 2001 صنفين من المزايا أدرجها ضمن النظامين: النظام العام والنظام الخاص، ذلك أنه إلى جانب استفادة المستثمر من الحوافز الجبائية والجمركية المنصوص عليها في إطار النظام فإنه يستفيد في إطار النظام الخاص من مزايا وإعفاءات خاصة

[1] بوعلام غمراسة، **الجزائر تطالب الاتحاد الأوروبي بمراجعة أجندة تفكيك التعريفة الجمركية**، جريدة *الخبر الأوسط*، 17 جويلية 2010، على الموقع www.awsat.com، 21.05.2013، على الساعة 19:20.

لا سيما عندما يستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها المحافظة على البيئة وحماية الموارد الطبيعية والمساعدة على تحقيق تنمية شاملة وفيما يلي أهم الحوافز الممنوحة للمستثمرين.

1. **النظام العام للحوافز:** يقوم هذا النظام على منح الامتيازات على أساس السياسة الوطنية للاستثمار وتهيئة الإقليم وتقتصر المزايا الممنوحة للمستثمرين في هذا النظام على المراحل الأولى لانجاز المشروع وبداية تشغيله وتستفيد الاستثمارات من[1]:

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز المشروع؛
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار.

2. **النظام الاستثنائي للحوافز** يتم منح الامتيازات في النظام الاستثنائي على أساس مرحلتين وهي مرحلة بدء الانجاز للاستثمار، ومرحلة الانطلاق في استغلال وهذا كما هو موضح فيما يلي[2]:

1.2. *مرحلة بدء الانجاز للاستثمار* تستفيد الاستثمارات المعنية من:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات التي تتم في إطار الاستثمار؛
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة 0.2 % فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال؛
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة TVA فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات الموجهة لانجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة؛
- تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز المشروع.

2.2. *مرحلة انتقال الاستغلال* بعد معاينة انطلاق الاستغلال تمنح المزايا التالية:

- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني؛
- إعفاء لمدة عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار؛
- منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن أو تسهل الاستثمار.

[1] كريمة قويدري، مرجع سابق، ص 81.

[2] بلعزوز بن علي، مداني أحمد، مرجع سابق، ص 3.

على الرغم من المجهودات التي تقوم بها الهيئات المكلفة بدعم وترقية الاستثمار في الجزائر من أجل تحسين بيئة الاستثمار، وذلك من خلال سن القوانين والتنظيمات واللوائح التي تهدف إلى جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، إلا أن وضع الجزائر في المؤشرات الدولية والإقليمية لقياس جاذبية مناخ الاستثمار يكشف عن وجود الكثير من العراقيل والمعوقات تحول دون تدفق للاستثمارات الأجنبية إليها.

1. **مشكلة الوصول إلى القروض البنكية:** إذ تشكل القروض البنكية المشكلة الأكبر بالنسبة للمستثمرين في الجزائر، فتمويل الاستثمارات يعاني من بطء شديد، وهذا ما يجعل70% من المستثمرين يقومون بتمويل استثماراتهم ذاتيا. فالنظام البنكي الجزائري لا يزال دون المستوى المطلوب من حيث الخدمات التي يقدمها، فتحصيل صك بنكي لدى نفس البنك وفي نفس المدينة يتطلب مدة تتراوح في العادة ما بين6 و17 يوما، وترتفع إلى ما بين33 و34 يوم عندما يتعلق الأمر ببنكين مختلفين وفي مدينتين مختلفتين. وتتمثل القيود التي تعيق تأهيل القطاع البنكي فيما يلي[1]:
   - نقص الكفاءة المهنية لدى البنكيين فيما يتعلق بالطرق الحديثة لتسيير القروض وتقييم المخاطر؛
   - رداءة نظام المعلوماتية البنكية وبطئ أنظمة المدفوعات؛
   - طول المدة التي تأخذها دراسة ملفات القروض قبل الموافقة على منحها، وقد تكون الإجابة بالرفض في كثير من الحالات؛
   - شدة الضمانات التي تطلبها البنوك لتغطية قروضها.
2. **المعوقات الإدارية والتنظيمية**يواجه المستثمر في الجزائر عدة مشاكل إدارية وتنظيمية نذكر منها[2]:
   - تداخل الصلاحيات بين مختلف الهيئات المكلفة بالاستثمار، وعدم الشفافية، وتعدد الجهات الوصية؛
   - تعقد وطول الإجراءات والوثائق المطلوبة لإنشاء المشروع، حيث أن عملية تأسيس مؤسسة تتطلب المرور بـــ 14 إجراء، يستغرق 24 يوما وتكلف 21.5% من دخل الفرد مقارنة بتونس والتي لا تتعدى 10 إجراءات تستغرق11 يوما ولا تكلف سوى9.3 من دخل الفرد؛
   - ضعف البنية التحتية وعدم توفر الخدمات الأساسية للمستثمرين في مواقع الاستثمار.
6. **مشكل العقار الصناعي:** يعتر الحصول على العقار من بين الشروط المسبقة لتحقيق الاستثمار، إلا أن المستثمرين يواجهون مشاكل عديدة للحصول عليه، والتي تتمثل في طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار العقار الصناعي و ثقل الإجراءات ونقد نفس الملفات أمام هيئات ترقية الاستثمار، هيئات تخصص العقار، ومرة أخرى أمام مسيري العقار، تخصيص أراضي بتكاليف باهضة، عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة مع نوع الاستثمار[3]

---

[1] فاطمة رحال، **أثر تحرير حركة رؤوس الأموال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر: 2000-2010**، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (غير منشورة)، 2011، ص 242

[2] المرجع نفسه، ص 242.

[3] أسماء حدانة، مرجع سابق، ص 124.

3. **المنافسة الحادة للقطاع الموازي:** أكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر لوحده على 40% من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية، وهي نسبة مرتفعة جدا تؤكد عدم تحكم السلطات الاقتصادية في هذه الظاهرة نتيجة التساهل في معالجة هذا الملف، وبالتالي فإن الخسائر التي سببها القطاع الموازي من خلال المنافسة الغير شرعية معتبرة جدا، وإن المنتجين الذين يعملون في إطار القانون يعانون من وضع غير مشجع[1]
4. **مشكلة الفساد:** يعد الفساد ظاهرة عالمية ومتداخلة الجوانب، حيث أصبح من أسباب انتشار الجريمة وتشويه صورة البلد، فضلا عن كونه أداة لتقليص حجم وفعالية الاستثمار، وتصنف الجزائر ضمن أكثر البلدان الإفريقية فسادا حيث جاءت في المرتبة التاسعة من بين 21 بلدا إفريقيا. وقد أشارت الدراسة التي أجراها البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر إلى أن 34.3% من رؤساء المؤسسات يدفعون حوالي 7% من رقم أعمالهم في شكل رشاوي لتسريع معاملاتهم والاستفادة من بعض المزايا والخدمات[2] والذي أدى إلى فقدان الشركات الأجنبية الثقة في السوق الجزائرية، والدليل على ذلك إلغاء الحكومة عددا من المناقصات الدولية التي أطلقتها في قطاعات عديدة وهذا لعدم تمكنها من جلب مستثمرين كبار وشركات قادرة على انجاز مشاريع من هذا الحجم ففي قطاع السكك الحديدية ألغت الحكومة مشروع بناء خط سكة حديدية جديدة بين تقرت وحاسي مسعود على طول 180 كلم لعم مشاركة أي شركة في هذه المناقصة رغم أن قيمة المشروع ملايير الدولارات، كما أن المناقصة التي أطلقتها سونلغاز المتعلقة بإنجاز محطتين لتوليد الكهرباء والتي لم يشارك فيها سوى المجمع الفرنسي "الستوم" وتم منحه الصفقة بقيمة 3 ملايير دولار[3].
5. **تأخر مسار الخوصصة:** حيث لم يعلن عن القائمة الأولى للمؤسسات القابلة للخوصصة إلا في جوان 1998 إضافة إلى عدم الشفافية والوضوح، والتضارب في بعض الأحيان بسبب تداخل الصلاحيات بين المجلس الوطني للخوصصة، والمجلس الوطني لمساهمة الدولة، والشركات القابضة[4]
6. **مشكل الموانئ:** يعتمد الاستثمار الخاص بشكل عام محلي أو أجنبي أساسا على حركية السلع والمواد من خلال عمليات الاستيراد والتصدير، لذلك يتطلب خضوع الموانئ للمقاييس الدولية خصوصا في الفترة الحالية، ومن بين هذه المقاييس المداومة وعدم التوقف عن العمل، التسليم في الوقت المحدد للحاويات، توفير البنية التحتية التي تسهل عمل الميناء، التحكم في إرساء السفن. وإذا كانت إحدى عوامل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، تتوقف على مدى احترام وتوفير الموانئ للمقاييس الدولية فإن الموانئ الجزائرية تعمل دون هذه المقاييس حيث وجهت انتقادات من قبل المستثمرين تتعلق بنظام المداوم في العمل الليلي الذي يتوقف نهائيا في الموانئ الجزائرية[5]

---

[1] فاطمة رحال، مرجع سابق، ص 244.

[2] فاطمة رحال، مرجع سابق، ص 244.

[3] حفيظ صواليلي، جريدة *الخبر اليومي*، العدد الخاص بتاريخ 28 أوت 2007، ص 11

[4] فاطمة رحال، مرجع سابق، ص 245.

[5] أسماء حدانة، مرجع سابق، ص 125.

7. **ضعف العنصر البشري المؤهل** وانخفاض إنتاجية العامل الجزائري مقارنة بالدول المجاورة[1]
8. **مشكلة الوصول إلى المعلومات** وندرة النشرات حول الفرص الاستثمارية، وجمود المواقع الشبكية لأغلب الوزارات[2].

قامت الجزائر بتقديم حوافز وضمانات لحماية الاستثمار الأجنبي المباشر تشجيعا لجذب المزيد من الاستثمارات، والتي كانت ما بين (1995-2001) أي قبل توقيع اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية، أما بعد توقيع الاتفاقية فلم تقدم المزيد من الحوافز والضمانات ما عدا التوقيع على بعض الاتفاقيات فيما يخص الاستثمار مع 16 دولة خلال الفترة (2002-2006)، بالإضافة إلى التوقيع على بعض اتفاقيات منع الازدواج الضريبي مع 7 دول خلال نفس الفترة، وهذا ما يدل على أن الشراكة الأورو جزائرية لم تساهم في تقديم المزيد من الحوافز والضمانات لحماية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثالث: المناخ الاستثماري في الجزائر

يعرف مناخ الاستثمار بأنه مجمل الأوضاع السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، القانونية، التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على أداء المشاريع الاستثمارية في بلد معين[3]

لذلك يتضح أن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يعتمد بدرجة كبيرة على ما يتوفر في البلد المضيف من استقرار سياسي وأمني، واستقرار اقتصادي، وقوانين منظمة تعطي الثقة للمستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر.

أولا. المناخ السياسي والأمني

ترتبط الجزائر على الصعيد الخارجي بعلاقات وثيقة مع مختلف دول العالم، وبالكثير من التجمعات الإقليمية والدولية، أما على الصعيد الداخلي فقد مرت الجزائر بفترات عصيبة على الساحة الأمنية خصوصا في بداية التسعينات، مما أدى إلى نقص التمويل الخارجي ونفور المستثمرين الأجانب من الاستثمار فيها، كما أن الإعلام الأجنبي يعطي نظرة سيئة عن الوضع الأمن في الجزائر، إلا أنه وبعد انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لرئاسة الجمهورية الجزائرية سنة 1998، بدأ الهدوء والأمن والاستقرار يعود للبلاد خاصة مع موافقة الأغلبية الساحقة على قانون الوئام المدني عام 1999، وإعادة انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة ثانية، وقد ولد هذا الاستقرار تحسنا كبيرا في المناخ السياسي والأمني للبلاد[4]

[1] فاطمة رحال، مرجع سابق، ص 245.

[2] المرجع نفسه، ص 245.

[3] سعاد سالكي، مرجع سابق، ص 120.

[4] المرجع نفسه، ص 63.

ثانيا. المناخ الاقتصادي

يعتبر الاستقرار والنمو الاقتصادي عامل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر لذلك سنتعرف على المناخ الاقتصادي في الجزائر ذلك بدراسة ما يلي[1]:

1. خدمات الطرق

تتوفر الجزائر على شبكة طرقية طولها 120 ألف كم وهي الأهم من نوعها في منطقة المغرب العربي، ويتمحاليًا تنفيذ مشروع الطريق السيار شرق غرب الذي سيغطي مسافة 2000 كم والذي ستنتهي أشغاله قريبا، كما تمتد شبكة السكك الحديدية على مسافة 4500 كم وتضم أكثر من 200 محطة تجارية عملية.

2. خدمات المطارات والموانئ

يوجد بالجزائر 35 مطارا، منها 13 مطار دولي والتي من بينها مطار الجزائر الجديد الذي يملك طاقة استيعاب قدرها 6 ملايين مسافر سنويا وهو مجهز بأحدث التقنيات أما في الواجهة البحرية، تتوفر الجزائر على 16 ميناء رئيسي يمكنها استقبال كل أنواع السلع.

3. الاتصالات

شهد قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية خصوصًا منذ مطلع الألفية الثالثة تحولات معتبرة، حيث تشكل الجزائر في هذا القطاع أكبر سوق في المنطقة الأورو متوسطية، إذ بلغ عدد خطوط الهواتف النقالة أكثر من 22 مليون خط، في حين بلغ عدد خطوط الهواتف الثابتة 7 مليون خط، أما عن تطبيقات تكنولوجيا الإعلام الآلي والإنترنت فهي تنمو نموًا سريعًا والميل لاستخدامها أصبح ظاهرة حقيقية في المجتمع الجزائري.

4. حجم السوق واحتمالات النمو

تركز الاستثمارات الأجنبية عادة في توجهها إلى بلد معين على تلبية الاستهلاك في السوق المحلي، وتكون فرص الاستثمار جيدة كلما كان حجم السوق المحلي كبيرا، حيث يؤدي كبر حجم السوق إلى نشوء وفورات الحجم، كما أنه كلما كبر حجم السوق فإن ذلك عادة ما يؤدي إلى زيادة في معدل نموه

وبالنظر إلى عدد سكان الجزائر يعد حجم السوق المحلي كبير ا، حيث أفاد آخر تقرير أصدره الديوان الوطني للإحصاءات أن عدد السكان قد بلغ 7.35 مليون نسمة مشيرا إلى أن هذا العدد سيشهد ارتفاعًا بسبب ارتفاع المستوى المعيشي وتحسن الخدمات الصحية مما يجعل الاستهلاك المحلي كبيرا ومحفزا لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية. كما أن الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به الجزائر والذي يربط بين قارتي إفريقيا وأوروبا ويتوسط دول المغرب العربي يمكنها من النفاذ إلى أسواق دول كثيرة وآهلة بالسكان كفرنسا، ألمانيا، بلجيكا، تونس، ليبيا المغرب، فقرب الجزائر من هذه الأسواق الواعدة يقلل من تكاليف الإنتاج والنقل وهو ما يمثل تعزيز الحجم السوق المحلي.

[1] إيمان مودع، مرجع سابق، ص ص 64-66.

5. مؤشرات الاقتصاد الكلي

تعتمد حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بدرجة كبيرة على وضعية مؤشرات الاقتصاد الكلي للدولة المضيفة، والتي من بينها معدل التضخم، نسبة البطالة، حجم الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف ووضع ميزان المدفوعات، وعليه سوف يتم عرض تغيرات مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال فترة (2001-2012) من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (07): تغيرات مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة 2001-2012

المؤشر	2001	2002	2003	2004	2005	2006
التضخم (%)	4.23	1.42	2.58	3.56	1.46	2.53
الناتج الداخلي الخام (مليار دينار)	4260.8	4522.8	5247.5	6150.4	7563.6	8520.8
معدل البطالة (%)	27.3	25.9	23.7	17.7	15.3	12.3
احتياطات الصرف (مليون دينار)	1445866	1 868532	241 663	3 17 196	4 17 819	5 57 445
المديونية الخارجية (مليار دولار)	22.701	22.642	23.353	21.821	17.191	5.603
رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)	6.19	3.66	7.47	9.25	16.94	17.73
سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار	77.26	79.68	77.37	72.06	73.36	72.64

المؤشر	2007	2008	2009	2010	2011	2012
التضخم (%)	3.51	4.46	5.74	3.91	4.52	8.89
الناتج الداخلي الخام (مليار دينار)	9306.2	11077.1	10006.7	12034.5	14480.7	–
معدل البطالة(%)	13.8	11.8	10.2	12.3	–	–
احتياطات الصرف (مليون دينار)	7 42 960	10 26 469	10896098	12043738	13932297	–
المديونية الخارجية (مليار دولار)	5.606	5.585	–	5.560	4.405	3.637
رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)	29.55	36.99	3.86	15.58	20.14	12.01
سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار	69.36	64.56	72.64	74.40	72.85	77.55

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على التقارير الثلاثية لبنك الجزائر (سبتمبر2007، مارس 2009، جوان 2012، مارس 2013)، المعهد الوطني للإحصاء.

1. التضخم

يعتبر استقرار معدلات منخفضة من التضخم عامل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر، وتشير البيانات المتعلقة بالتضخم في الجزائر والموضحة في الجدول رقم(03-04) إلى أن معدلات التضخم شهدت تذبذبا خلال الفترة 2001-2012 إذ انخفض معدل التضخم سنة 2002 بنسبة 2.81% ويمثل 1.42% أقل معدل تضخم حققته الجزائر خلال هذه الفترة، وهذا يعود لإتباع سياسة نقدية حازمة تهدف إلى التحكم في معدلات التضخم أما الفترة

الممتدة بين2003–2012 فتميزت بارتفاع مستمر في معدلات التضخم ما عدا سنتي2005 و2010، خاصة سنة 2012 إذ وصل إلى8.86% و يعود هذا الارتفاع إلى الزيادة الكبيرة نسبيا في أسعار السلع الغذائية، بالإضافة إلى الزيادة في الأجور التي قررتها الحكومة2012–2014 استجابة للاحتجاجات.

2. الناتج الداخلي الخام

يعد الناتج الداخلي الخام من أهم المؤشرات الدالة على النمو الاقتصادي و أداء السياسة الاقتصادية الكلية للدولة، فهو يظهر أي القطاعات أكثر تحسنا وذات نسبة مشاركة عالية في تكوين هذا الناتج الداخلي، كما يمكن من توجيه سياسة الدولة نحو القطاع المتسبب في حدوث الخلل في النمو الاقتصادي وتشير البيانات المتعلقة بحجم الناتج الداخلي الخام في الجزائر الموضحة في الجدول رقم (03–04) إلى الارتفاع الملحوظ في قيمة الناتج الداخلي الخام بشكل منتظم ومستمر، ويعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع الحصة من إنتاج النفط ممّا ساعد في زيادة إيرادات الاقتصاد الوطني من الخارج بالإضافة إلى الارتفاع المستمر في أسعار النفط.

3. معدل البطالة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03–04) التراجع المستمر للبطالة خلال هذه السنوات، حيث تراجعت البطالة إلى أكثر50% من سنة 2001 إلى سنة2010، ويمكن تبرير هذا التراجع إلى الإصلاحات الاقتصادية و الانفتاح الّذي شجع الاستثمار الأجنبي و الوطني في مختلف النشاطات الاقتصادية و التجارية، بالإضافة إلى برنامج الدعم الاقتصادي (2005–2009) الذي أعطى أهمية كبيرة للقطاع الخاص والذي يساهم بنسبة63.2% في توفير مناصب العمل.

4. احتياطات الصرف

ما يلاحظ من الجدول أن احتياطات الصرف بدأت في التراكم بعد الصدمة الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1998–1999)، وهي صدمة جاءت في نهاية فترة إعادة جدولة الديون الخارجية (1994– 1998)، ومن هنا تأتي أهمية تكوين احتياطات الصرف للتقليص من قابلية تأثير ميزان المدفوعات والاقتصاد الجزائري للصدمات الخارجية[1]. ومع بداية عام2000 واحتياطات الصرف في تزايد مستمر، وبوتيرة متزايدة في كل السنوات ماعدا سنة 2009. حيث نلاحظ أنه في هذه السنة زادت احتياطات الصرف لكن بوتيرة ضعيفة على المعتاد للصدمة الخارجية الناجمة عن الأزمة المالية الدولية، وعلى العموم فالاقتصاد الجزائري اليوم يملك احتياطي صرف هائل ولذلك نستطيع القول أن الجزائر في مأمن من الصدمات الخارجية.

5. المديونية الخارجية

من خلال الجدول رقم(03–04) نلاحظ أن المديونية الخارجية شهدت انخفاض مستمر خلال الفترة2001–2012، إذ سجلت أسعار البترول تحسن ملحوظا التي بلغت 28.5 دولار أمريكي للبرميل الواحد سنة 2000 أي ارتفع بنسبة37.19% خلال سنة واحدة وهكذا وصل مبلغ الصادرات من المحروقات21.7 مليار دولار أمريكي مما

[1] محمد مباني، **إستراتيجية تسيير احتياطات الصرف في الجزائر**، رسالة ماجستير، فرع تحليل اقتصادي، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2009.، ص 108.

أدى إلى انخفاض نسبة المديونية مقابل الصادرات لتصل إ19.8%، غير أن عجز ميزان المدفوعات سنة2001 دفع الجزائر للاقتراض بهدف تغطية هذا العجز مما أدى إلى ارتفاع ديونها سنة 2002، كما ارتفعت ديونها المتوسطة وطويلة الأجل سنة2003 لتبلغ 23.35 مليار دولار وترجع هذه الزيادة إلى انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل بقية العملات الصعبة خاصة مع ظهور"الي2ورو" كعملة منافسة له، واستمرت المديونية الخارجية الجزائرية في الانخفاض لتصل إلى حوالي15.5 مليار دولار في مارس 2006 ومن أهم أسباب هذا الانخفاض ارتفاع أسعار البترول حيث بلغ سعر البرميل الواحد في5 مارس 2006 قيمة 73 دولار أي حصول الجزائر على عائدات بالعملة الأجنبية بنحو60 مليار دولار بفضل صادرات المحروقات التي تشكل نحو98% من صادراتها، كما أن الجزائر سددت على دفعة واحدة وبصورة مسبقة باتفاق مع الدول الدائنة12.87 مليار دولار عام 2006، واستمر هذا الانخفاض حيث سجلت الجزائر أدنى قيمة للمديونية الخارجية سنة2012 بـــ 3.637 مليار دولار.

6. رصيد ميزان المدفوعات

من خلال الجدول رقم (03-07) نلاحظ تحقيق فائض في رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة2001-2012 كما عرف هذا الفائض ارتفاع مستمر بشكل تدريجي خلال نفس الفترة ماعدا السنوات 2002 و2009 و2012 ويعود انخفاض فائض رصيد ميزان المدفوعات خلال هذه السنوات للانخفاض الشديد في الصادات نتيجة انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية باعتبار المحروقات تسيطر على الصادرات الجزائرية بنسبة تتراوح ما بين96% و98%.

7. سعر الصرف

يعتبر استقرار أسعار الصرف عامل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر، وانطلاقا من الجدول رقم (03-07) نلاحظ أن سعر الصرف تراوح بين79.68 و64.56 دينار جزائري خلال الفترة من2001 إلى 2012، إذ قام البنك المركزي بتخفيض سعر الصرف بحوالي2% للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازي، ثم شهد تحسن ملحوظ خلال السنوات 2006، 2007، 2008 و الذي يعود إلى تحسن الوضعية المالية وانخفاض المديونية الخارجية سنة2006 كما أن تفاقم الأزمة سنة2008 انعكس سلبا على الدول المستوردة للنفط والذي أدى إلى انخفاض الطلب على النفط فارتفعت أسعار النفط في الأسواق العالمية مما انعكس على إيرادات الجزائر بالزيادة بنسبة 30% كما حقق ميزان المدفوعات فائض قدر بـــ37 مليار دولار، أما الفترة2009-2012 عرفت تذبذبا في أسعار الصرف ففي سنة2011 عرفت أسعار أهم العملات تذبذبا مما أدى إلى تدخل بنك الجزائر في الأسواق البنكية للحفاظ على معدل صرف الدينار في مستواه الفعلي حسب تصريحات محافظ بنك الجزائر إذ ارتفعت قيمة الدينار بـــ2.1% بالنسبة للدولار.

بالتالي شهدت الجزائر تحسنا ملحوظا خلال الفترة2002-2012 أي بعد توقيع اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية ويظهر ذلك من خلال مؤشرات الاقتصاد الكلي (ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي، تزايد احتياطات الصرف، انخفاض المديونية الخارجية، تناقص معدلات البطالة، ...)، لذلك يتضح أن الشراكة الأورو جزائرية

ساهمت **ولو بشكل غير مباشر في جعل الجزائر تسعى نحو التحسين المستمر في المناخ** الاستثماري باعتبار أن هذا التحسن تم بعد توقيع اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية، لكن لا نستطيع أن نجزم بأن هذا التحسن يعتبر نتيجة مباشرة للشراكة الأورو جزائرية.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

عملت الجزائر على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من مختلف مناطق العالم وخاصة الأوربية منها بعد التوقيع على اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية، لذلك سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوربي قبل وبعد توقيع اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية، وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والتوزيع القطاعي والجغرافي لها خلال الفترة 2002-2012،

المطلب الأول: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر من الاتحاد الأوربي

من خلال هذا المطلب سنحاول دراسة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوربي قبل توقيع اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية وبعدها للتعرف إذا ما ساهمت الشراكة الأورو جزائرية في جذب المزيد من الاستثمارات الأوربية أم لا.

أولا. تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوربي قبل توقيع الشراكة الأورو جزائرية

وفي ما يلي سنوضح تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوربي خلال الفترة 1998-2001 من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(03-05): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوربي خلال الفترة 1998-2001

الوحدة:مليون دولار

البلد	1998	1999	2000	2001	المجموع
فرنسا	76.656	137.460	49.472	80.413	344.001
اسبانيا	16.209	16.373	35.596	152.867	221.045
ايطاليا	92.820	11.800	9.262	34.383	148.265
ألمانيا	20.062	7.836	66.509	37.791	132.198
هولندا	2.812	0.623	1.308	71.944	76.687
بلجيكا	14.648	0.571	4.484	12.384	32.041

المصدر: يحيى سعيدي، مرجع سابق، ص210.

نلاحظ من الجدول رقم (03-05) أن فرنسا أكثر الدول استثمارا في الجزائر والذي قدر حجم استثماراتها بـــ 344.001 مليون دولار تليها اسبانيا بـــ221.045مليون دولار ثم ايطاليا بـــ148.265مليون دولار والذي يعود لتوقيع هذه البلدان لمجموعة من اتفاقات التعاون والشراكة مع الجزائر، وتتركز استثمارات هذه الدول خاصة في

قطاع المحروقات من خلال[1] شركتي (Ropsol) و(Cepsa) الاسبانيتين، (AGIP) و(Sayrameniv) الايطاليتين، الشركات (Schlumberger) و (GDF) و (Total) الفرنسية، بالإضافة إلى بعض الاستثمارات في القطاعات الأخرى خارج المحروقات، إذ تمثل أهم الشركات الفرنسية المستثمرة بالجزائر خارج قطاع المحروقات في:

- المجال المالي: BNP Paribas, Société Générale, Calyon, Natixis, Cetelem, Cardif, Gras Savoye, Geos, LCH Consultant؛
- مجال السياحة و النقل : Accor, CMA CGM, Daher ؛
- مجال خدمات التوزيع: Carrefour ؛
- مجال الاتصالات: : Alcatel Telecom, La Poste, Sofrecom ؛
- مجال وسائل النقل: Renault, Peugeot, Citroën, Renault Trucks.

أما بخصوص الاستثمارات الألمانية فقد تركزت هي الأخرى في العديد من المشروعات، كان أهمها المشروعين التاليين:

- دخول شركة (Hinkel) الألمانية كأكبر مساهم مع الشركة الوطنية للمنظفات (ENAD) ؛
- مجموعة (MESSER) الألمانية المختصة في الغازات الصناعية.

بينما الاستثمارات الهولندية و البلجيكية فتعتبر ضعيفة مقارنة مع استثمارات البلدان الأخرى.

ثانيا. تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بعد توقيع الشراكة الأورو جزائرية

وسنقوم بدراسة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوربي بعد توقيع اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية خلال الفترة 2003-2008 من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (03-06): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوربي خلال الفترة 2003-2008

الوحدة مليون دولار

البلد	2003	2004	2005	2006	2007	2008	المجموع
اسبانيا	61.34	40.05	129.73	187.04	132.41	294.32	844.89
فرنسا	9.98	61.70	60.42	239.76	211.82	132.76	716.44
بلجيكا	0.31	3.53	0.81	4.11	99.61	221.91	330.28
ايطاليا	1.32	1.44	0.76	12.97	5.19	171.14	192.8
ألمانيا	6.38	9.38	10.38	36.44	69.83	21.76	154.17
قبرص	0.02	0	2.92	30.00	36.39	0.14	69.47
الدنمارك	0	0	1.37	7.85	4.31	3.05	16.58

المصدر: فاطمة رحال، مرجع سابق، ص202.

[1] عمار زودة، مرجع سابق، ص 281.

يوضح الجدول رقم (03–06) أن كل من اسبانيا، فرنسا، وبلجيكا هي الدول التي تستحوذ على معظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة نحو الجزائر حيث نسبة اسبانيا من هذه التدفقات بالتقريب هي 30% فرنسا 26% وبلجيكا 12%، كما أن مجموع الاستثمارات الأوربية في الجزائر قد عرفت تزايد مستمر خلال الفترة 2004–2008، ونلاحظ أنه بدخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ سنة 2005 تضاعف مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوربي سنة 2006 وتجاوزت 1144.48 مليون دولار سنة 2008 بعدما كانت 173 مليون دولار سنة 2004، وهذا يدل بأن اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية انعكست إيجابا على التدفقات الاستثمارية الأوربية الواردة إلى الجزائر.

وكشفت دراسة أصدرها برنامج " اينفاست إن ماد "وشملت 11 بلدا متوسطا، عن تراجع الاستثمارات الأوروبية المباشرة في الجزائر سنة 2009 ، ويرجع السبب في ذلك إلى الأزمة المالية التي ضربت العالم بانهيار مفاجئ في البورصات الأمريكية، وبعد أكثر من خمس سنوات من تطبيق اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ظهر الأثر الايجابي لهذه الاتفاقية والذي انعكس في شكل ارتفاع كبير في تدفق الاستثمارات الأوروبية إلى الجزائر[1].

وتركزت التدفقات الواردة من الاتحاد الأوربي خلال الفترة 2003–2008 بصفة خاصة في قطاع المحروقات بنسبة 31%، الصناعات الغذائية 13%، البناء ومواد التشييد 12%، في القطاع المالي (البنوك والتأمين) 11%، الصناعة الكيماوية 8%، المنتجات المصنعة 7%، وتعتبر بقية القطاعات غير جاذبة للاستثمارات الأوربية وهي: صناعة الالكترونيات والإعلام الآلي 5%، الصناعة الصيدلانية 3%، خدمات الري والنقل والهندسة 9%[2].

المطلب الثاني: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد اهتمت الجزائر بتحسين المناخ الاستثماري، كما قامت بإصدار قوانين ومنح امتيازات خاصة للمستثمرين سواء من الاتحاد الأوربي أو من خارجه و ذلك لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أجل تكيف اقتصادياتها مع التحديات العالمية، وهذا ما انعكس إيجابا على زيادة الاستثمارات الأوربية، ومن خلال هذا المطلب سنحاول التعرف على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والتوزيع القطاعي والجغرافي له.

جدول رقم (03–07): تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2002–2012

[1] محمد بولعسل، مرجع سابق، ص 147.

[2] فاطمة رحال، مرجع سابق، ص 203.

السنة	عدد المشاريع	النسبة	المبلغ (مليون دينار)	النسبة
2002	523	1.10	104804	1.51
2003	1882	3.95	403758	5.82
2004	903	1.90	240847	3.47
2005	873	1.83	206731	2.98
2006	2226	4.68	509350	5.35
2007	4556	9.57	655670	9.46
2008	7133	14.99	1773545	25.58
2009	8024	16.86	469205	6.77
2010	6759	14.20	401348	5.79
2011	6999	14.71	1352811	19.51
2012	7715	16.21	815545	11.76

المصدر: www.andi.dz، 2013

شكل رقم (03-02): حجم الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث عدد مشاريع ومبالغها خلال الفترة (2002-2012)

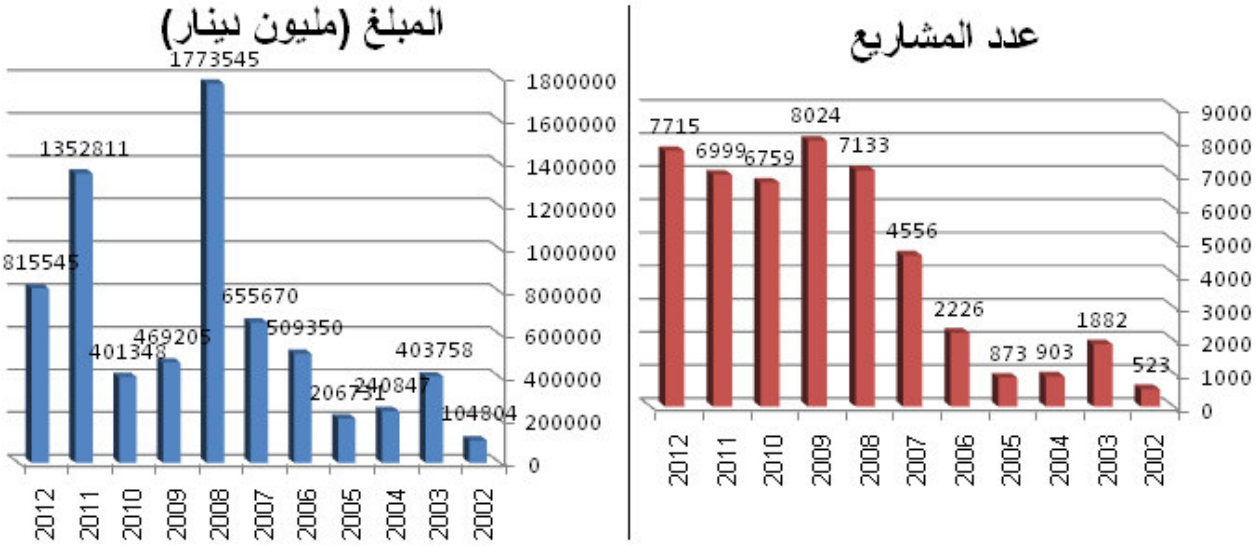

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (03-07).

نلاحظ من الجدول رقم (03-07) والشكل رقم (03-02) أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر قد تطور تدريجيا عبر السنوات فقد تميزت الفترة الممتدة بين 2002-2012 بارتفاع ملحوظ في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر زيادة بـ1359 مشروعا والمقدرة بـــ298954 مليون دينار في سنة 2003 مقارنة بـــ 2002، في حين سجلت تراجعا خلال سنتي 2004 و2005 ففي سنة 2004 تراجعت بـــ979 مشروع بمقدار162911 مليون دينار وفي سنة2005 فتقلص الانخفاض إلى30 مشروع بمقدار 34116 مليون دينار، أما خلال الفترة الممتدة ما بين2006 و2009

فشهدت زيادات متتالية في عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر وبنسب متزايدة 4.68%، 9.57%، 14.99%، 16.86%على التوالي، إذ ارتفاعا سنة2008 والتي سجلت قيمة قدرها1773545 مليون دينار وبذلك تصل إلى رقم قياسي من حيث الارتفاع، والتي لم تحققه الجزائر خلال طيلة الفترة المدروسة(2002-2012)، و يرجع ذلك بصفة أساسية لانتعاش القطاع العقاري بدرجة ملحوظة حيث تزايدت التدفقات التي اجتذبها القطاع سنة 2008 بـــ 20 مرة مقارنة بقيمة تدفقات القطاع الصناعي بما يزيد عن أربعة أمثال تدفقاته لعام2007، وقد احتلت الجزائر المرتبة الثالثة في الدول العربية سنة2008 بعد كل من السعودية والإمارات، بالرغم من أن العالم مر خلال هذه الفترة بأزمة مالية واقتصادية حادتين تراجعت خلالهما حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم بنسبة40%، كما انهارت أسعار البترول من147 دولار للبرميل في جويلية2008 إلى أقل من 50 دولار للبرميل في2009، مما أدى بالجزائر إلى اتخاذ إجراءات اقتصادية تحفظية أثارت الكثير من الجدل، اعتبرها البعض أنها كانت سببا في تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر سنة2010، بالإضافة إلى الأزمة المالية التي تعاني منها شركة بريتش بتروليوم إحدى أكبر الشركات البترولية المستثمرة في قطاع المحروقات بالجزائر، فهذا الانخفاض الذي عرفته الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر لم يستمر طويلا إذ ارتفع عدد المشاريع الاستثمارية خلال سنتي 2011 و2012 إلى 6999 و7715 مشروعا على التوالي وذلك بمقدار1352811 مليون دينار و815545 مليون دينار على التوالي والذي يعود لتحسن الظروف الاقتصادية في الجزائر.

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أولا. التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تتنوع الدول التي تستثمر في الجزائرلذلك سنحاول معرفة أكثر الأقاليم استثمارا في الجزائر خلال الفترة 2002-2012 و التي يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (03-08): التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة2002-2012

الأقاليم	عدد المشاريع	المبلغ (مليون دينار)
أوربا	228	364501
فيما بينها الاتحاد الأوربي	185	323298
آسيا	27	493406
الأمريكتين	9	59504
الدول العربية	153	1181166
إفريقيا	1	4510
استراليا	1	2974
المجموع	419	2106062

المصدر: www.andi.dz، 2013

شكل رقم(03-03): التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر من حيث عدد المشاريع ومبالغها خلال الفترة (2002-2012)

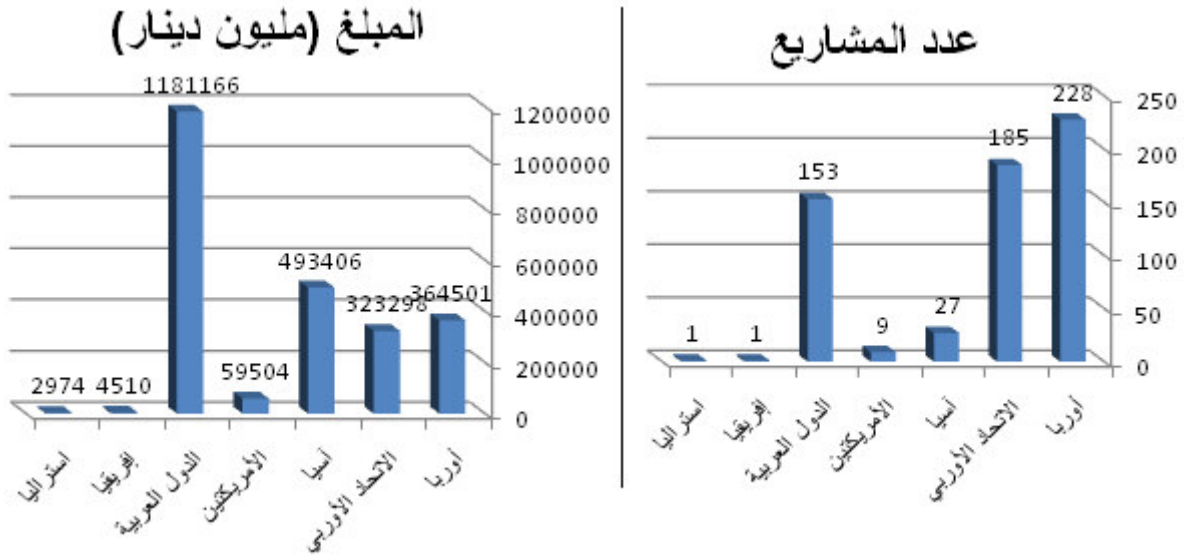

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (03-08)

من الجدول رقم (03-08) والشكل رقم (03-03) يتضح أن الاتحاد الأوربي يحتل المرتبة الأولى بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بـ185 مشروعا ما قيمته323298 مليون دينار ثم تليها الدول العربية بـــ 153 مشروعا أي بقيمة1181166 مليون دينار وهي تحتل المرتبة الأولى بالنسبة لقيمة المشاريع ثم آسيا بـــ 27 مشروعا بقيمة493406 مليون دينار، ويبقى حضور دول أفريقيا و أمريكا و أستراليا ضعيفا في الجزائر.

ثالثا. التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

من خلال التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سنتعرف على أكثر القطاعات استثمارا خلال الفترة2002-2012.

1. الاستثمار في قطاع المحروقات

تشكل المحروقات أكثر من نسبة 95 % من إجمالي صادرات الجزائر، حيث تعد الجزائر الممول العالمي الثاني منذ سنة 1967 بالغاز الطبيعي، ويعد الأوروبيون أهم زبائنها، وهو ما يجعل هذا القطاع من أهم القطاعات الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد تم التصريح بـــ 99 مشروع استثماري أجنبي لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة (1991-2007) بقيمة 472163 مليار دينار جزائري، ويتوقع أن يرتفع عدد المشاريع الأجنبية في هذا القطاع نظرًا لقيام الدولة بإصدار قوانين خاصة تلغي احتكار المؤسسة الحكومية (سوناطراك) للقطاع ويسمح للمؤسسات الأجنبية بمزيد من الحرية في ممارسة نشاطها وتم إبرام عدد من العقود بين شركة سوناطراك وعدد من الشركات البترولية العالمية منها إمضاء عقد شراكة مع مجموعة BP- AMOCO خلال عام 2002 باستثمار

قيمته 2,5 مليار دولار حيث تمتلك شركة سوناطراك 35% وذلك لغرض إنتاج الغاز الطبيعي والعمل على اكتشاف احتياطات جديدة بمنطقة عين صالح بالجنوب الجزائري[1].

2. الاستثمار خارج قطاع المحروقات

حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات تتوزع على النحو التالي:

جدول رقم (03-09): توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2002-2012

قطاعات النشاط	عدد المشاريع	النسبة %	المبلغ(مليون دينار)	النسبة %
الزراعة	612	1.29	56539	0.82
البناء، الأشغال العامة والري	9081	19.08	1057006	15.24
الصناعة	5413	11.37	2960683	42.70
الصحة	545	1.15	68040	0.98
النقل	26718	56.14	655594	9.46
السياحة	409	0.86	781962	11.28
الخدمات	4809	10.10	968431	13.97
التجارة	2	0.00	374842	0.54
الاتصالات السلكية واللاسلكية	4	0.01	347842	5.02
المجموع	47593	100	6933611	100

المصدر: www.andi.dz، 2013

[1] رفيق نزاري، مرجع سابق، ص 130.

شكل رقم (03-04): التوزيع القطاعي للاستثمارات المصرح بها من حيث عدد المشاريع ومبالغها خلال الفترة (2002-2012)

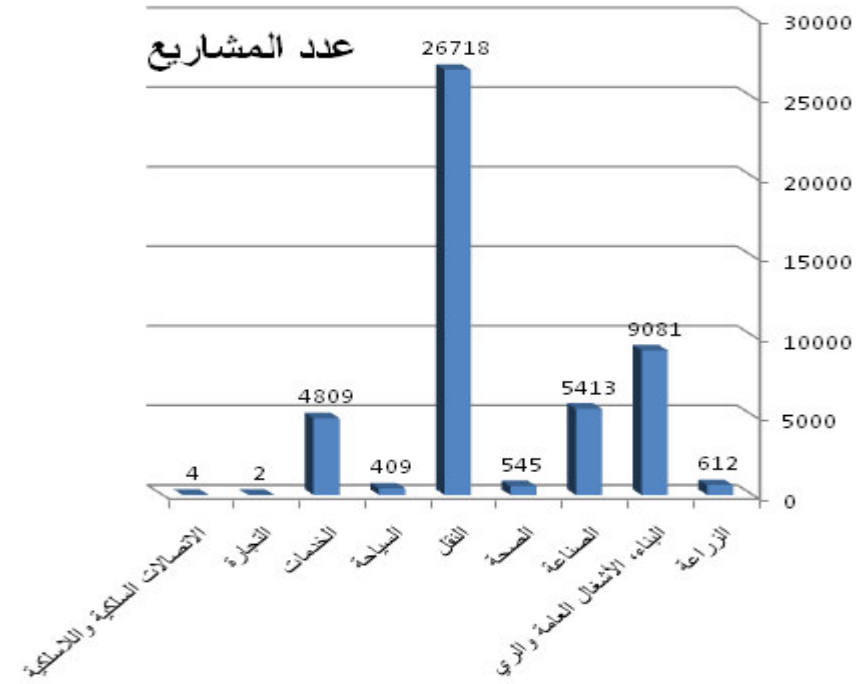

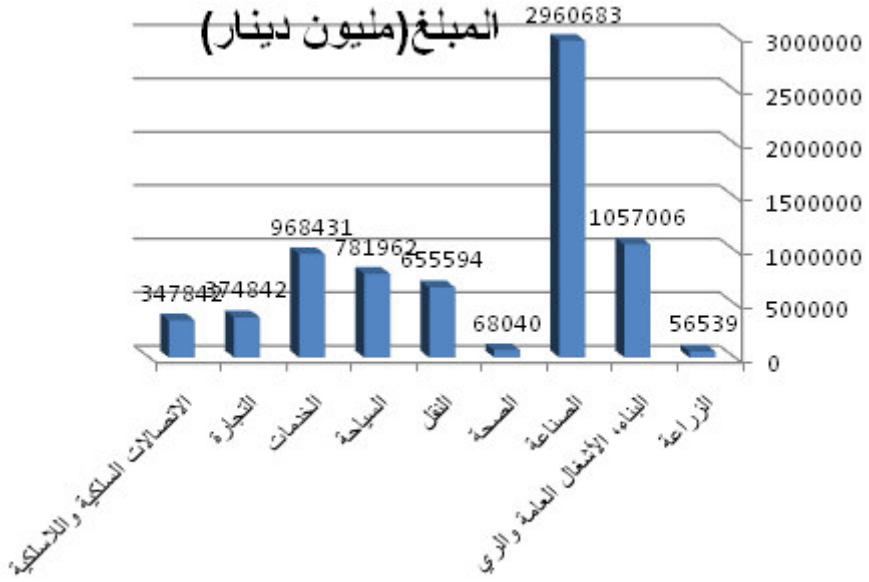

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول (03-09).

يتوزع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث يحتل كل من قطاع النقل والبناء، الأشغال العامة والري والصناعة الصدارة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، سواء من حيث عدد المشاريع المسجلة والتي بلغت نسبتها 56.14%، 19.08%، 11.37% على التوالي، أما من حيث المبالغ المالية المقررة فنجد الصناعة والبناء، الأشغال العامة والري والخدمات هي القطاعات التي تستقطب أكبر الاستثمارات،

والتي بلغت نسبتها42.70%، 15.24%، 13.97% على التوالي، فهذه القطاعات تتميز بمردوديةعاليةللشركات الأجنبية، أما بالنسبةللجزائر فهي تسمح بامتصاص عدد كبير من البطالة إذ قامت بتوفير408954855 منصب عمل المحققة من طرف الاستثمار الأجنبي المباشرمغطيين بذلك نسبة70.52 % من إجمالي مناصب الشغل.

من جهتها، لم تحض القطاعات الأخرى بالمستويات المرغوب فيها من الاستثمار الأجنبي المباشر رغم أهميتها، فقطاع الزراعة لم يسجل سوى معدل 5.74% من مجموع الاستثمارات الأجنبية، رغم الفرص الكبيرة المتاحة، كماأن قطاع السياحةلم يستقطب سوى6.59% من مجموع قيمة هذه الاستثمارات، رغمأن التوجه واضح نحو إشراك الرأس المال الأجنبي في بناء القاعدةالهيكليةفي الجزائر وتهيئتهاو تطويرها.

خلاصـــــــــة الفصـــــــل

يمكن أن نخلص من دراستنافي هذا الفصل إلى أن الجزائر قد بذلت جهودا معتبرة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث عملت على تهيئة المناخ الاستثماري الملائم وذلك من خلال تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي إلى حد كبير والتي ظهرت نتائجه بصورة خاصة بعد توقيع اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية، وإصدارتشريعات وقوانين تتيح حرية الاستثمار للمستثمرين الأجانب، كما قدمت عدة امتيازات وضمانات تجسدت في مراسيم رئاسية وتنفيذية واتفاقات دولية وقعت عليها الجزائر لتعزيز ثقة المستثمرين الأجانب أكثر وإقناعهم بتوجيه استثماراتهم إليها. أما تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوربي فقد انعكس إيجابا بعد اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية بالإضافة إلى تزايد الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الدول غير الأوربية والتي توجهإلى عدة قطاعات على رأسها قطاع المحروقات وقطاع الصناعة.

الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي يقوم به المستثمر خارج الدولة التي يقيم فيها والذي يمكنه من التأثير في إدارة المؤسسة حسب الحصة التي يمتلكها من رأس مال هذه المؤسسة. فهو ليس مجرد تدفق لرأس المال الأجنبي فقط، ولكنه أيضا تقنيات إنتاجية متقدمة ومنتجات حديثة ومهارات إدارية وتنظيمية وخبرات فنية وتكنولوجيا عالية تفتقر إليها الدول النامية، حيث يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر بتدريب وتأهيل العاملين المحليين من خلال الدورات التدريبية والتكوينية التي يقوم بها المستثمر الأجنبي لفائدة العمال المحليين حتى يتمكنوا من استخدام التكنولوجيا المتقدمة التي يجلبها، وهو يساهم أيضا في التخفيف من حدة البطالة، وهذا ما زاد من تعاظم دوره. ونظرا لأهميته قدمت العديد من النظريات شرحا لأسباب هذه الظاهرة، لذلك سعت الجزائر لجذب هذا النوع من الاستثمارات وذلك بالعمل على تحسين المناخ الاستثماري كما أصدرت عدة تشريعات وقوانين منظمة للاستثمار أبرزها قانون ترقية الاستثمارات سنة 1993 وقانون تطوير الاستثمار سنة 2001 كما قدمت عدة تحفيزات وضمانات لحماية الاستثمار.

أما فيما يخص التحرر الاقتصادي فقد انضمت الجزائر إلى اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي في 22 أفريل 2002، وركز اتفاق الشراكة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي والجزائر على إقامة منطقة تجارة حرة بين الطرفين فضلا عن اهتمام واضح بأبعاد سياسية واجتماعية وثقافية وأمنية، بهدفالخروج من المرحلة الانتقالية باستغلال المساعدات المالية والتقنية المقدمة من طرف الاتحاد الأوربي في تأهيل اقتصادها للشراكة الفعلية، على اعتبار أنّ عصر العولمة يتطلب تكتلات إقليميةٍ للاندماج في حركية الاقتصاد العالمي، ومحاولة استغلال مزايا المنطقة الحرة الأورو متوسطية. وكانت من بين أهم أهداف الجزائر هو جذب الاستثمارات الأوربية، ولكن حتى يستفيد الاقتصاد الجزائري من فرص الشراكة كان لابد من الحرص على تأهيل المؤسسات الاقتصادية، و توسيع نطاق الحكم الراشد للظفر بالمكاسب التي توفرها الشراكة بشكل عام ومنطقة التبادل الحر التي تمس أساسا الجانب الاقتصادي.

النتائـــــــج

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- ساهمت الشراكة الأورو جزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحسين المناخ الاستثماري، نتيجة التحسن في المؤشرات الاقتصادية (تناقص البطالة، زيادات الاحتياطات، تناقص

المديونية...). وتظهر مساهمة الشراكة الأورو جزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال زيادة تدفق استثمارات الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر خلال الفترة (2003–2008) أي بعد توقيع اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية، ولكن لا نستطيع الجزم بأن هذا التحسن في المناخ الاستثماري والذي صاحبه زيادة تدفق استثمارات الاتحاد الأوربي إلى الجزائر هو نتيجة حتمية للشراكة الأورو جزائرية لأن الفترة ما بعد توقيع اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية شهدت تحسنا ملحوظا في جميع الميادين، لكن ليس لها أثر مباشر على ظاهرة معينة، كما أننا لا نستطيع القول بأنه لو لم تكن الشراكة الأورو جزائرية لما تحسن الوضع في الجزائر.

إذن يمكننا القول بأن الشراكة الأورو جزائرية ساهمت ولو بطريقة غير مباشرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك رغبة من الجزائر في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصفة عامة، واستثمارات الاتحاد الأوربي بصفة خاصة.

- كما ارتفعت أيضا استثمارات الأقاليم الأخرى في الجزائر بعد توقيع اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية نتيجة تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر.
- يعتبر قطاع المحروقات أكثر القطاعات استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، أما خارج هذا القطاع فتستحوذ الصناعة على هذا النوع من الاستثمارات.

اختبار الفرضيات

- الفرضية الأولى: مرفوضة وذلك لأن الشراكة الأورو جزائرية لم تساهم في تحسين الإطار القانوني الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من أجل جذب هذا النوع من الاستثمارات.
- الفرضية الثانية: مرفوضة فالشراكة الأورو جزائرية لم تساهم في تقديم المزيد من الحوافز والضمانات.
- الفرضية الثالثة: مؤكدة وذلك لأن الشراكة الأورو جزائرية ساهمت في تحسين المناخ الاستثماري لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، ولكن لا نستطيع الجزم بأن التحسن في المناخ الاستثماري في الجزائر هو أثر واضح يمكن قياسه كنتيجة للشراكة الأورو جزائرية.

التوصـــــيات

من خلال هذه الدراسة نخلص إلى مجموعة من التوصيات التالية:

- السعي نحو جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المنتجة، وذلك لأن أغلب الاستثمارات الأجنبية تتوجه لقطاع المحروقات؛
- تنظيم زيارات متبادلة للمستثمرين الأجانب و تعريفهم بالتسهيلات التي تقدمها الدولة؛
- مكافحة البيروقراطية لتدعيم سرعة الإجراءات الإدارية لدراسة لملف؛
- تأهيل الجهاز المصرفي الذي ينشط الحركة الاستثمارية في الدولة؛
- تنشيط وتنظيم البورصة بما يتلاءم وتطور الاقتصاد العالمي؛
- العمل على تحسين البنية التحتية وتطوير هياكلها لتسهيل عمل المستثمرين.

حدود الدراسة

خلال قيامنا بهذه الدراسة واجهنا عدة صعوبات حالت دون الوصول إلى أهدافنا من بينها:

- تباين المعلومات باختلاف مصادرها.
- عدم توفر معلومات حديثة ودقيقة وتفصيلية حول الاستثمارات القادمة من الاتحاد الأوربي في الجزائر.
- نقص المعلومات الحديثة حول الشراكة الأورو جزائرية.

آفاق الدراسة

- أثر منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية على الاقتصاد الجزائري.
- مساهمة الشراكة الأورو جزائرية في تحرير حركة رؤوس الأموال.
- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الوطني.

المراجع باللغة العربية

أولا. الكتب

1. أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مكتبة الإشعاع، مصر، 2001.
2. أبو قحف عبد السلام، **الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية** ، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،2003 .
3. حامد عبد المجيد دراز، **السياسة المالية**، الدار الجامعية، مصر، 2002.
4. حسب الله محمد أميرة، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية**، الدار الجامعية، مصر، 2005.
5. راغب الخطيب خالد، **التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات** ، دار البادية، الأردن، 2009.
6. زاهد محمد ديري، **إدارة الأعمال الدولية**، دار الثقافة، الأردن، 2011.
7. شوقي ناجي جواد، **إدارة الأعمال الدولية**، دار الأهلية، الأردن، 2002
8. عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية –دراسة تحليلية تقييميه** –، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
9. علي عباس، **إدارة الأعمال الدولية**، دار الحامد، الأردن، 2007.
10. علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي –نظريات وسياسات**– ، دار المسيرة، ط 2، الأردن، 2010.
11. عليوش قربوع كمال، **قانون الاستثمارات في الجزائر** ، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.
12. عمر صقر، **العولمة وقضايا معاصرة**، الدار الجامعية، مصر، 2001.
13. فريد أحمد قبلان، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات** ، دار النهضة العربية، مصر، 2008.
14. فريد نجار، **الاستثمار الدولي والنسق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
15. ماهر كنج شكري، مروان عوض، **المالية الدولية**، دار الحامد، الأردن، 2004.
16. محمد الحناوي وآخرون، **مقدمة في الاستثمار**، دار الفكر الجامعي، مصر،2007.
17. محمد مطر، **إدارة الاستثمارات**، دار وائل للنشر، ط3، الأردن، 2004.
18. مروان شموط، كتجو عبود كتجو، **أسس الاستثمار** ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008.
19. مسعداوي يوسف، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2010.

20. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **مقدمة في المالية الدولية** ، دار المناهج، الأردن، 2007.

ثانيا. الرسائل و الأطروحات الجامعية

1. أوشن ليلى، **الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، رسالة ماجستير، تخصص قانون التعاون الدولي، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، (غير منشورة)، 2011.
2. بجاوية سهام، **الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل العربي**، رسالة ماجستير، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر، الجزائر، (غير منشورة)، 2005.
3. بعداش عبد الكريم، **الاستثمار الأجنبي وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005**، أطروحة دكتوراه، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.
4. بندر بن سالم الزهراني، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية للفترة 1970-2000**، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2004.
5. بوزيان عبد الباسط، **دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994-2004**، رسالة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2007.
6. بوشنافة الصادق، **الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية –دراسة حالة مجمع صيدال–**، أطروحة دكتوراه، تخصص تخطيط، جامعة الجزائر، 2007.
7. بولعسل محمد، **الآثار الاقتصادية لانضمام الدول المغاربية إلى اتفاقية الشراكة الأوربية المتوسطية دراسة حالة تونس، المغرب، الجزائر**، رسالة ماجستير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، (غير منشورة)، 2011.
8. حدانة أسماء، **سياسة تحويل الديون إلى استثمارات أجنبية وأثرها على الاقتصاد الوطني**، رسالة ماجستير، تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (غير منشورة)، 2006.
9. خليفة موراد، **التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية: تجارب وتحديات**، رسالة ماجستير، تخصص القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، (غير منشورة)، 2006.
10. زايد مراد، **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه دولة، تخصص تسيير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2006.
11. زرقين سورية، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية للدول النامية**، رسالة ماجستير، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008.

12. زودة عمار، **محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008.
13. سالكي سعاد، **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر–دراسة بعض دول المغرب العربي–**، رسالة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011.
14. سحنون فاروق، **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر**، رسالة ماجستير، تخصص: التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، (غير منشورة)، 2010.
15. سعيدي يحيى، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، أطروحة دكتوراه دولة، تخصص علوم اقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، (غير منشورة)، 2007.
16. سلمان حسين، **الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية بالدول النامية**، رسالة ماجستير، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.
17. شرفاوي عائشة، **تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات، مذكرة ماجستير**، تخصص تسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، (غير منشورة)، 2001.
18. شريط عابد، **دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو– متوسطية** – حالة دول المغرب العربي–، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، الجزائر، (غير منشورة)، 2004.
19. شنيني سمير، **التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة (1989–2004)**، رسالة ماجستير، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، (غير منشورة)، 2006.
20. عايد لمين، **الشراكة الأورومتوسطية وآثارها المتوقعة على تطور القطاع الصناعي في الجزائر**، مذكرة ماجستير، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، (غير منشورة)، 2004.
21. عديسة شهرة، **أثر الجانب المالي للشراكة الأوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري**، رسالة ماجستير، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (غير منشورة)، 2008.
22. عمورة جمال، **دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية**، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، (غير منشورة)، 2006.
23. فارس فضيل، أهمية **الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر، المملكة العربية السعودية**، أطروحة دكتوراه، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.
24. قسوري إنصاف، **اليورو واتفاقية الشراكة الأورو–متوسطية**، رسالة ماجستير، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006.

25. قويدري كريمة، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، رسالة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص 13.
26. كاكي عبد الكريم، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري**، رسالة ماجستير، تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، 2011.
27. مباني محمد، **إستراتيجية تسيير احتياطات الصرف في الجزائر**، رسالة ماجستير، فرع تحليل اقتصادي، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2009.
28. مطرود السميران محمد، **قياس الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاد الأردني**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية، (غير منشورة)، 2008.
29. منصوري الزين، **آلية تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، (غير منشورة)، 2006.
30. مودع إيمان، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج النمو الداخلي خلال الفترة 1991-2007**، رسالة ماجستير، تخصص مالية ومصرفية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، (غير منشورة)، 2010.
31. نزاري رفيق، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008
32. يحياوي سمير، **العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية – حالة الجزائر**– رسالة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.

ثالثا. الملتقيات

1. براق محمد، ميموني سمير، **الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة : دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية**، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006.
2. براهمية أمال، سلايمية ظريفة، **التعجيل بالتغيير: تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية**، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 21 و22 نوفمبر 2006.
3. بلعزوز بن علي، مداني أحمد، **دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر،– دراسة حالة المنطقة الحرة "بلارة"**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول آثار اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006.

4. بودرامة مصطفى، **الآثار المحتملة للشراكة الأورومتوسطية على الصناعة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006.

5. بودي عبد القادر وآخرون، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع الإشارة إلى بعض الدول**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، المركز الجامعي بشار، 20-29 جانفي 2008.

6. بورغدة حسين، قصاص الطيب، **الشراكة الأوروجزائرية وأثارها على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر2006.

7. بوهزة محمد، بن سديرة عمر، **واقع ومستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية**، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006.

8. تشام فاروق، أهمية **الشراكة العربية الأوربية في تحسين مناخ الاستثمار دراسة حالة الجزائر**، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 8-9 ماي 2004.

9. حمدي باشا رابح، **لأفق المنظور للمؤسسة الجزائرية من خلال مشروع الشراكة الأورومتوسطي**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 22-23أفريل2003.

10. خبابة عبد الله، **مدى فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا، المركز الجامعي بشار، 20-29 جانفي 2008.

11. رميدي عبد الوهاب، سماي علي، **الآثار المتوقعة على الاقتصاد الجزائري من خلال إقامة منطقة التبادل الحر الأوروجزائرية**، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006.

12. شمام عبد الوهاب، **اتحاد المغرب العربي والشراكة الأورومتوسطية : أوجه التكامل والتباين**، الندولة العلمية الدولية حول : التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الأوربية جامعة فرحات عباس، سطيف، 8- 9 ماي 2004.

13. عبدوس عبد العزيز، دحماني ادريوش، **الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة لزيادة التنافسية للدول (تجربة الجزائر)**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، المركز الجامعي بشار، 4-5 جانفي 2008.

14. غراب رزيقة، سجار نادية، **محتوى الشراكة الأوروجزائرية**، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006.

15. فرحي محمد، **المخاطر الاقتصادية للشراكة الأوربية –الجزائرية وشروط تخطيها**، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006.

16. فلاحي صالح، **الأبعاد الاقتصادية للشراكة الأوروجزائرية بين الحاجة للتنمية والخوف من المنافسة**، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006.

17. قدي عبد المجيد، **الجزائر ومسار برشلونة : الفرص والتحديات**، الندوة العلمية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 8-9 ماي 2004.

18. قطاف ليلى، **اتفاقية الشراكة الأوربية-الجزائرية**، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006.

19. مسعداوي يوسف، الشراكة الأورومتوسطية – الجزائرية، الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسة الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 22-23 أفريل2003.

20. مفتاح صالح، بن سمينة دلال، **اتفاق الشراكة الأورو- جزائري: الدوافع، المحتوى، الأهمية**، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006.

21. نوري منير، **أثر الشراكة الأوروجزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 17-18 أفريل 2006.

رابعا. المجلات

1. بن سمينة عزيزة، **الشراكة الأوروجزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد09، 2011.

2. بولرباح غريب، **العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 10، 2012.
3. زيدان محمد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال** ، *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد الأول، 2004.
4. شري كمال، **تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة حالة الجزائر، تونس، المغرب خلال الفترة (2005-2010)**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة الدكتور يحيى فارس، العدد 06، مارس 2012.
5. لوعيل بلال، **الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2005)**، *مجلة الأبحاث الاقتصادية*، ، جامعة سعد دحلب، البليدة، العدد03، 2009.
6. مسعداوي يوسف، **تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربية** ، *مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية*، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد03، 2008.

خامسا. التقارير

1. التقارير الثلاثية لبنك الجزائر (سبتمبر 2007، مارس 2009، جوان 2012، مارس 2013).
2. تقارير المعهد الوطني للإحصاء.

المراجع باللغة الأجنبية

1. Belmoukadem H., Sari Z., **Partenariat euro-algérien gains et risques**, Colloque international sur les *effets du partenariat* sur *l'économie algérienne et sur les PME, Sétif*, 13-14 novembre *2006***.**
2. Bouzar C., et Tareb F., **Le transfert d'une technologie adoptée et maitrisable s'appuyant sur les IDE comme canal de transmission : cas de l'Algérie,** Colloque international sur « l'investissement direct étranger et les transferts de technologie vers les pays en voie de développement, Organisé par le Centre Universitaire de BECHAR, Département des sciences commerciales, économique، et sciences de gestion, les 28 et 29 janvier 2008**.**
3. Yagoubi M., et Temar T**., Proche-Orient : Intégration régionale et partenariat Euro-Mediterraneen**, Colloque international sur les *effets du partenariat* sur *l'économie algérienne et sur les PME, Sétif*, 13-14 novembre *2006***.**

المواقع الالكترونية

www.andi.dz
www.moqatel.com
www.awsat.com